مجلة
دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط
بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير
جـــواد الحمـــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمد البرصان
أحمد سعيد نوفل	عبد الفتاح الرشدان
علي محافظة	فهمي جدعان
محمد أبو حمور	محمد الموسى

السنة ١٢ العدد (٤٥) خريف ٢٠٠٨

هــذه المــجـــــلــة

تعد «**مجلة دراسات شرق أوسطية**» الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية التي تصدر كمطبوعة متخصصة محكّمة، تعنى بالدراسات والمتابعات والمؤتمرات والمراجعات المتعلقة بالتحولات في منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها، حيث يشمل إقليم الشرق الأوسط الوطن العربي كاملاً، إضافة إلى كل من إيران وتركيا من الناحية الجغرافية، كما تُعنى المجلة بالتحولات العالمية ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط، وتركز على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية أساساً في أبوابها المختلفة، وتخضع البحوث والدراسات المنشورة فيها لقواعد التحكيم العلمي المتعارف عليها عالمياً. وتتمتع المجلة التي يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات بشخصية اعتبارية رسمية مستقلة اعتباراً من ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠.

وتصدر المجلة فصلياً، أربع مرات في العام (كانون الثاني/يناير- نيسان/إبريل- تموز/يوليو- تشرين الأول/ أكتوبر)، وهي الصورة الجديدة المطورة لـــ «**قضايا شرق أوسطية**» التي أصدر مركز دراسات الشرق الأوسط وحده عشرة أعداد منها على مدى أربعة أعوام، صدر العدد الأول منها في مارس من عام ١٩٩٦.

وللمجلة **رئيس وهيئة تحرير أردنية**، و**هيئة للمستشارين** تضم عدداً من الزملاء من أنحاء الوطن العربي إلى جانب الزملاء الأردنيين.

يباع العدد بـــ:

- ٣ دنانير أردنية داخل الأردن.
- ٥ دولارات أمريكية في الدول الأخرى.

(غير شامل البريد)

للاشتراك:

الاطلاع على الموقع

(www.mesj.com)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحق الفرحان الأردن
أ.د. أمين مشاقبة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيسي الكويت
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د.محمد المسفر قطر
أ.د. مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام IBM / Office على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

٧	المقـــال الافتتاحـــي **الأزمة المالية الدولية وتحولات النظام الدولي** **التحرير**
١١	البحوث والدراسات **١٢ عاماً على الشراكة الأورو متوسطية** **أشرف عبد العزيز**
٤٥	**الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية بين النظرية والتطبيق** **عبد الله الأشعل**
٧١	**السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي–الإسرائيلي** **محمد أبو غزلة**
١١١	المقالات و التقارير **التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الأسعار في الأردن** **أحـــمد صيـــام** **يعقوب سليمان**
١٣١	**الحوار الفلسطيني... المحددات وشروط النجاح** **رائد نعيرات**
١٣٩	**آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام حول مدى مهنية قناة الجزيرة** **مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي**
١٤٧	**الأردن والحركة الإسلامية نحو إعادة تنظيم العلاقة** **مركز دراسات الشرق الأوسط**
١٥١	**تداعيات انتهاء الولاية الدستورية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية** **مركز دراسات الشرق الأوسط**
١٦٥	**علاقات حماس والأردن ... آفاق وتحديات** **مركز دراسات الشرق الأوسط**

المقـــال الافـــتتـــاحـــي

الأزمة المالية الدولية وتحولات النظام الدولي

التحرير

مثلت الأزمة المالية الدولية التي استفاق عليها العالم صبيحة الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ تحولا في مفهوم النموذج والسيادة الحضارية، فقد ارتبط النموذج الأمريكي الذي تربع على عرش الأحادية القطبية، وقاد العولمة الثقافية والسياسية والأمنية العالمية خلال العقدين الماضيين، ارتبط بالقوة الاقتصادية كحامل أساسي لهذا المشروع والنموذج العالمي مدعما بالتفوق التكنولوجي الذي يصرف عليه مليارات الدولارات، ويعتبر ترنح أسواق المال الأميركية إلى درجة إفلاس عدد من الشركات والبنوك الكبرى وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين فيها، وتداعي الأوضاع الاقتصادية العالمية المرتبطة بها مصدرا للشك بقدرة النظام الرأسمالي الاقتصادي من جهة، وبالنموذج الأميركي للحياة من جهة أخرى، على تحقيق الاستقرار والاطمئنان للإنسان.

فبعد الفشل الذريع الذي منيت به الولايات المتحدة إثر احتلالها لكل من العراق وأفغانستان، ومن قبل انحيازها لصالح إسرائيل في اغتصاب حقوق العرب وانتهاك حقوق الإنسان، فها هو النموذج الاقتصادي يتعرض لضربة قوية في ظل تراجع أسواق المال وانهيار البورصات، وبرغم ضخ آلاف المليارات من الدولارات في دول العالم المختلفة، غير أن كرة الأزمة تتدحرج وتكبر، ولا تتمكن الآلة الاقتصادية التي يتبناها النظام الرأسمالي والسياسات المالية في الولايات المتحدة من احتوائها، ما يجعل التساؤل مشروعا حول ماهية الأزمة واتجاهاتها؟ وهل ستكون الكارثة الاقتصادية التي تحملها الأزمة سببا للتراجع الحضاري والعالمي للولايات المتحدة؟ وهل ستكون مدخلا لرسم ملامح نظام دولي جديد؟

بعض المحللين الاقتصاديين يرى أن السيطرة على الأزمة بحاجة إلى عدة سنوات، وأن الأزمة تحمل فرصة الاتساع والاستمرار لعامين قادمين على الأقل، ويرى بعض هؤلاء أن على العالم إعادة النظر بالنظام الاقتصادي والمالي المتبع بما في ذلك قيادة البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي، وفي خضم هذه الأزمة صدرت تقارير متعددة تناقش لماذا لن تتأثر بعض البنوك العربية وخاصة الإسلامية منها نسبة إلى البنوك الأخرى، فيما فسر بأنه نتيجة تطبيق بعض هذه البنوك الأنظمة المالية الإسلامية وبسبب توافر رقابة نسبية على على أعمال البنوك من قبل الحكومة، غير أن الملامح الأولية تشير إلى أهمية مثل هذه الملاحظة في رسم ملامح النظام المالي العالمي، وأنها توفر للعرب فرصة سانحة للمشاركة بقوة في رسم ملامح النظام الدولي ككل في المرحلة القادمة.

الجهود الدولية والأميركية لا تزال تحاول تقديم الحلول في إطار ذات القواعد السائدة و لم تتمكن بعد من الخروج من الصندوق لتقديم حلول أكثر نجاحا وحيوية من التي تقوم بها، حيث لا يزال ضخ آلاف المليارات لا يعالج الأزمة بل يسكنها ،حيث ما تلبث أن تتفاقم أو تتسع.

التداعيات السلبية للأزمة سوف تطال الجميع بدرجات متفاوتة، ولكن السؤال ما هو شكل النظام الدولي القادم في ظل هذه الانهيارات المالية، وهل يمكن للعرب تقديم النموذج الحضاري العربي الإسلامي للعالم في هذه المرحلة أو أجزاء اقتصادية منه على أقل تقدير، هذه دعوة مفتوحة للخبراء والعلماء والمفكرين والسياسيين وأرباب رأس المال العربي للقيام بخطوات جادة في هذه السبيل، والندوة التي يزمع مركز دراسات الشرق الأوسط عقدها بداية نوفمبر القادم سوف تلقي الأضواء على مثل هذه الفرصة وإمكاناتها وملامحها.

البحوث والدراسات

١٢ عاماً على الشراكة الأورو-متوسطية*

مقدمة

لقد كان الشرق الأوسط وجنوب المتوسط من أولى المناطق التي اتجهت إليها أوروبا الموحدة منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، في إطار البحث عن دور متميز على الساحة الدولية. فتاريخيا، كان لدى الأوروبيين اعتقاد راسخ بأنهم الأسبق من غيرهم (الولايات المتحدة تحديداً) في وعى وإدراك أحوال ومشاكل أوسطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان جنوب المتوسط، وأنهم الأكثر تأثراً بها باعتبارهم جاراً هاماً لهذه البلدان.

ومن جهة ثانية، تبلور إدراك مشترك لدى طرفي المتوسط بأن مقتضيات السلام والأمن في المنطقة أصبحت تتطلب التعاون والعمل على تقليل الفجوة القائمة بينهما من خلال القيام بإجراءات فعالة لدعم التنمية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط ومواجهة مشكلات الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والبيئة وأفواج الهجرة من الجنوب إلى الشمال، بالاتجاه نحو إقامة التكتلات والتجمعات الإقليمية لمواجهة التحديات المشتركة، وهو ما أسفر عن مشروع طموح للتعاون الأورو متوسطى في المجالات السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والذي شهد عام ١٩٩٥ أعماله من خلال مؤتمر برشلونة الذي أسفر بدوره عن عملية برشلونة. وقد اتسم هذا المشروع بطابعه الاستراتيجي الواضح، والأهمية النسبية لأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على إعلان برشلونة، لا تزال الشراكة الأورو متوسطية بعيدةً جداً عن الطموحات التي تبلورت في الإعلان، الذي واجه بدوره العديد من التحديات الهيكلية والعوائق التي حالت دون تطور الشراكة كما خُطط لها.

ومع وجود هذه التحديات، بادرت فرنسا على لسان رئيسها نيكولا ساركوزي أثناء حملته الانتخابية، بطرح مبادرة جديدة تهدف إلى تطوير الشراكة الأورو-متوسطية، أعلنت أنها مكملة لعملية برشلونة وليست بديلاً لها، وتبناها بالفعل الاتحاد الأوروبي تحت مسمى «عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»، وسط تساؤلات كثيرة تدور في

* أ. أشرف عبد العزيز، باحث في العلوم السياسية، مصر.

الأوساط العربية حول الأهداف الحقيقة من هذه المبادرة، وهل هي بالفعل مكملة لعملية برشلونة؟ أم تمثل إطار جديد مستقل بذاته؟ وهل حقاً تضيف إلى الشراكة الأورو-متوسطية أم تمثل عبء عليها؟

وانطلاقا مما سبق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم الشراكة الأورو-متوسطية في إطار عملية برشلونة، من حيث النجاحات التي تحققت في هذا الصدد، والإخفاقات التي لحقت بهذه الشراكة، والأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، ثم تتناول الورقة بعد ذلك المبادرة الجديدة التي طرحتها فرنسا، من حيث مضمون هذه المبادرة وردود الفعل حولها، وما يمكن أن تضيفه هذه المبادرة إلى الشراكة الأورو-متوسطية؟

أولاً: لمحة تاريخية مختصرة عن الشراكة الأورو-متوسطية في إطار عملية برشلونة

جاء المشروع الأورو-متوسطي الذي انطلق في النصف الأول من تسعينيّات القرن الماضي في سياق حزمة من التحولات الدولية والإقليمية التي أفرزتها مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز طموح أمريكي للعب دور أكبر على المستوى الدولي، يوازيه تطلّع أوروبي إلى مزاحمة الزعامة الأمريكية من خلال السعي إلى المزيد من الارتباط، وإنشاء عملة نقدية موحدة، والتوسع شرقاً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وسقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وكذلك من خلال التطلع نحو القيام بدور بارز على الساحة الدولية، وكانت منطقة البحر المتوسط، أحد المناطق الاستراتيجية التي رأت فيها الدول الأوروبية مجالا حيويا للقيام بهذا الدور[١].

وقد تزايد الإدراك الأوروبي للأهمية الكبرى لحوض البحر المتوسط بوصفه المجال الطبيعي والمباشر للنشاط والاهتمام الأوروبى، للعديد من الاعتبارات التي أقنعت الزعماء الأوروبيين بضرورة المسارعة إلى إيجاد إطار يجمعها ببلدان الضفة الجنوبية للمتوسط. وكان من بين تلك الاعتبارات، وعلى رأسها بالدرجة الأولى، المسألة الأمنية التي ظهرت مع الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وظهور المد الإسلامي في المنطقة؛ إذ باتت أوروبا متخوفة من أن تتسع دائرة ذلك المد ليشمل باقي بلدان المنطقة[٢].

هذا بالإضافة إلى بروز مشكلة الهجرة غير المشروعة التي كانت حتى ذلك الوقت ظاهرة

١. إزابيل شيفر، الذكرى العاشرة لعملية برشلونة الأورو-متوسطية: رصيد ذو حدين، ترجمة عارف حجاج، موقع قنطرة، متاح على الرابط التالي: http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-299/i.html

٢. إدريس الكنبوري، بعد عشر سنوات..ماذا حقق مشروع برشلونة؟، موقع الإسلام اليوم، ٢٧\١١\٢٠٠٥، متاح على الرابط التالي: http://islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=79&artid=6517

جديدة، وبدأ الأوروبيون يعتبرونها قنبلة موقوتة تهددهم، وتزداد مخاطرها مع ظروف الفقر وانعدام فرص التنمية الحقيقية في بلدان الجنوب، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الأمن والاستقرار في بلدان الشمال، وهذا ما يفسر تركيز إعلان برشلونة الأول على قضايا الأمن والتعاون الأمني بين الضفتين، ووضع سياسة أمنية مشتركة بين الجانبين.

وإلى جانب هذه التحديات والاضطرابات كان هناك أيضاً التوجس الأوروبي من الدور الأمريكي في المنطقة بعد مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤ حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبعده مؤتمر عمان عام ١٩٩٥. فقد بدا للأوروبيين أن الأمريكيين يحثّون الخطا لجني ثمار الفراغ الذي خلفته مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وشيوع الحديث عن نظام دولي جديد يجري البحث في سيناريوهاته المختلفة وأهم الفاعلين داخله.

لذلك، شهد عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥ حدوث تطور هام في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر المتوسط انتُهجت في إطارها سياسة متوسطية جديدة تجسدت في توصيات القمة الأوروبية التي عقدت في مدينة إسن بألمانيا في ديسمبر ١٩٩٤، ووضعت نواة الشراكة الأوروبية المتوسطية. وفي نوفمبر ١٩٩٥، انعقد مؤتمر برشلونة في إطار اثنتي عشرة دولة متوسطية وخمس عشرة دولة من الاتحاد الأوروبي، وكان المؤتمر بمثابة إقرار ميلاد أكبر تجمع اقتصادي – سياسي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار في حوض المتوسط[١].

وكانت الدول المتوسطية وعددها اثنتا عشرة دولة من بينها ثمانية دول عربية، هي (الأردن – تونس – سوريا – الجزائر – فلسطين – لبنان – مصر – المغرب، بالإضافة إلى إسرائيل – تركيا – قبرص ومالطا). وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إعلان برشلونة صدر بمشاركة موريتانيا كمراقب. وعقب التوسع الذي طرأ على الاتحاد الأوروبي، ازداد عدد الدول الأوروبية في الشراكة الأورو-متوسطية ليصبح خمسة وعشرين دولة، وأصبحتا قبرص ومالطا ضمن الدول الأوروبية وليس من دول جنوب المتوسط، كما انضمت ليبيا إلى الشراكة بصفة مراقب.

ثانياً: الأبعاد المختلفة للشراكة الأورو-متوسطية في إطار عملية

١. فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٩٧)، ص ص ١١-١٤

برشلونة

حدّد إعلان برشلونة، الذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأوروبية — المتوسطية، أهداف المشاركة الأوربية — المتوسطية، إذا أوضح أنها تهدف إلى تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والمالي والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية، كما أكد على أهمية توطيد أركان السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بكل الوسائل، وقدّم برنامج عملي لتحيق هذا الهدف. ووفقا لإعلان برشلونة، تقوم الشراكة الأورو-متوسطية على ثلاثة محاول أساسية، هي كالتالي:

المحور الأول: رسّخ هذا المحور هدف إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة، وجعل العنصر الأساسي في هذا الهدف تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ تعمل وفق مبادئ وأنظمة منظمة التجارة العالمية. وسيصبح في الإمكان عندها للمنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون أية رسوم وبالتالي تشكيل أكبر منطقة تجارة حره في العالم إذ تتجاوز أعداد المستهلكين فيها ٦٠٠ مليون شخص[١].

ويتناول التعاون الاقتصادي والمالي، تقديم المساعدات المالية وتدعيم القدرات الوطنية، وتنمية التبادل التجاري والتعاون في مجالات التعليم والصحة، وتطوير البحوث والتكنولوجيا[٢].

المحور الثاني: يؤسس شراكة أمنية بين الدول المساهمة على أسس آلية الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على التسلح. وقد تضمن الجزء الخاص بالمشاركة السياسية والأمنية في إعلان برشلونة (١٨ بنداً أو مبدءاً) تمثل ركائز للهدف المتفق عليه وهو إنشاء «منطقة مشتركة للسلام والأمن والاستقرار في إقليم البحر المتوسط «، وبعض هذه البنود له طابع سياسي عام يتماثل مع الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعدد من المواثيق والإعلانات الدولية الأخرى كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كضرورة احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، حق تقرير المصير، عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول،

١. موقع بعثة المفوضية الأوروبية في المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على الرابط التالي:
http://ec.europa.eu/delegations/deljor/ar/eu_and_jordan/cooperation.htm

٢. الشاذلي العياري، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، المنتدى، العدد ١١٤، مارس ١٩٩٥، ص ص ٤-٦.

وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ... الخ[١].

أما البنود الأخرى، فهي تعالج الالتزامات ذات طابع أمني وعملي في إطار الإقليم الأورو–متوسطي عموماً، وبعضها يتصل بمنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد مثل تحقيق الأمن الإقليمي من خلال العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومنع التكديس الضخم للأسلحة التقليدية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة[٢].

المحور الثالث: يضاف للشراكة عناصر اجتماعية وثقافية، وتلتزم الأطراف تحت بنود هذا المحور بتطوير المصادر البشرية الإقليمية وبتأكيد خاص على تطوير وضع المرأة. من أجل تحقيق أهداف هذا المحور وفي محاولة للوصول إلى القاعدة الشعبية، يشجع إعلان برشلونة ممثلي البلديات والسلطات الإقليمية الاجتماع على فترات، وقد تم الاتفاق على بذل جهد خاص لدعم وتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة. وفي هذا المضمار يشجع الإعلان التواصل بين وسائل الإعلام المختلفة وإقامة برامج تبادل شبابية ومهنية في كافة المرافق ومجالات الحياة وبذل اهتمام خاص في التطوير الاجتماعي والصحي والتعليمي وفي قضايا مثل الهجرة والإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة[٣].

ويضاف إلى هذه الأبعاد الثلاثة بُعد رابع مهم يعكس الجانب الشعبي في هذه الشراكة هو البعد البرلماني لها. في هذا السياق، توالت الاجتماعات من خلال المنتدى البرلماني الأورو–المتوسطي أو من خلال مؤتمرات رؤساء البرلمانات الأورو–متوسطية ابتداءً من الإعلان النهائي للمنتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي في بروكسل في أكتوبر ١٩٩٨، والإعلان الخاص بالتعاون البرلماني الأورو–متوسطي في باليرمو ايطاليا في سبتمبر ١٩٩٨، والإعلان النهائي عن المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات الأورو – متوسطية في أسبانيا – مايوركا ١٩٩٩، والإعلان الختامي لمكتب رؤساء البرلمانات في القاهرة في أبريل ٢٠٠٢، والمؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات في اليونان في فبراير ٢٠٠٢، والمؤتمر الرابع لرؤساء البرلمانات في مالطة ٢٠٠٤، وبحثت هذه الاجتماعات سبل تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي

١. سمير صارم، أوروبا والعرب: من الحوار .. إلى الشراكة، (دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)، ص ص ٢١٠–٢١٧.
٢. مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط الثالث: دفع جديد للشراكة، مجلة ودتشلاند (فرانكفورت)، يوليو – أغسطس ١٩٩٩، ص ٤.
٣. موقع بعثة المفوضية الأوروبية في المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سبق ذكره.

والاجتماعي بين الدول المتوسطية والاتفاق على آليات لتحقيق هذا الهدف.

ثم جاء إنشاء الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية في مؤتمر أثينا في مارس ٢٠٠٤، كخطوة مهمة للغاية علي طريق تعزيز التفاهم والتعاون بين الشركاء المتوسطيين وكخطوة حاسمة تجاه إضفاء وتعزيز الطابع المؤسسي للبعد البرلماني للشراكة[١].

ثالثا: تقييم الشراكة الأورو-متوسطية بعد مرور ثلاثة عشر عام على إعلان برشلونة...ماذا تحقّق؟

اتضح مما تقدم أن أوروبا طرحت هي الأخرى ومن موقعها الدولي الجديد منظور إقليمي مواز ومنافس لما طرحته الولايات المتحدة من خلال مشروعها «الشرق الأوسطي»، بشكل ساهم ومازال في إبراز الدور الأوروبي في تعزيز مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي، ناهيك عن أن المشاكل والأزمات التي بدأت تظهر في عقد التسعينيات، ليست من النوع الذي تستطيع أوروبا وحدها مجابهتها أو حلها بالطريقة التي ترغب فيها، إذا لم يكن هناك تعاون أو شراكة من الضفة الأخرى الجنوبية للمتوسط، ومن هنا تبلور مشروع الشراكة الأورو متوسطية بمجالاته المختلفة وأبعاده المتنوعة.

وبعد إطلاق إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، عملت الدول الأطراف في الشراكة الأورو-متوسطية على تنفيذ الأهداف الواردة في هذا الإعلان، بدءاً من مؤتمر برشلونة ذاته عام ١٩٩٥، مرورا بمؤتمر مالطا ١٩٩٧، ومؤتمر شتوتجارت (١٩٩٩)، ومرسيليا ٢٠٠٠، وفالنسيا (٢٠٠٢)، ونابولي ٢٠٠٣، ووصولا إلى مؤتمر برشلونة عام ٢٠٠٥[٢].

والتساؤل الذي يثار في هذا السياق هو: ماذا تحقق في إطار هذه المؤتمرات وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عشر عام على بدء الشراكة الأورو-متوسطية في أبعادها الثلاثة الرئيسية المشار إليها؟ في صدد الإجابة عن هذا التساؤل، يمكن تقييم كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة على النحو التالي:

(أ)- تقييم البعد الاقتصادي للشراكة

يعد البعد الاقتصادي من أكثر جوانب الشراكة الأورو-متوسطية التي شهدت تقدما

١. Official Website of Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly, Available at: http://www.europarl.europa.eu/intcoop/empa/home/default_en.htm

٢. عبد الحميد الأتاسي، القمة الأورو-متوسطية (برشلونة ٢٧، ٢٨ نوفمبر٢٠٠٥) والمسارات المتعثرة للعلاقات الأوروبية العربية،موقع الرأي، ٢٠٠٦/٠١/٠٧، http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=٨٦٣٨

—قياسا إلى الجوانب الأخرى كما سيتضح- رغم عدم تنفيذ العديد من الأهداف التي تم الاتفاق عليها في هذا الجانب. وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية التي تحققت على صعيد هذا المحور، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- برنامج التعاون المالي (ميدا): يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية. ويركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة، وهذه الأولويات هي، دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص. وتعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي، بهدف تخفيف التكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية. وتعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود بهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

وتبلغ ميزانية هذا البرنامج ٦٨٥,٤ مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٥ – ١٩٩٩، وأُطلق على هذه المرحلة من البرنامج اسم «MEDA I»، وتم تخصيص مبلغ ٣٥,٥ مليار يورو للفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦، وأُطلق على هذه المرحلة من البرنامج اسم «MEDA II».

وتتوفر ٩٠ بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية، بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها[١].

ويرافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الإستثمار الأوروبي. فقد قدّم بنك الاستثمار الأوروبى مساعدات مالية

١. عصام خوري، ملخص الشراكة الأوروبية والشرق الأوسط، مجلة الحوار المتمدن - العدد: ٦٨٢ - ٢٠٠٣ / ١٢ / ١٤.

في شكل قروض ، ومَنحَ قروضاً قيمتها ١٤ بليون يورو منذ ١٩٧٤ لتمويل مشاريع إنمائية في البلدان المتوسطية وذلك عن طريق آلية الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية ، وقدم بنك الاستثمار الأوروبى خلال الفترة من ٢٠٠٠ — ٢٠٠٧ قروضاً واعتمادات بلغت ٦,٤ بليون يورو[١].

وقدرّت آخر وثيقة صادرة عن المفوضية الأوروبية في هذا الصدد إجمالي المساعدات التي تم تقديمها إلى الدول المتوسطية خـــلال الفترة من ٢٠٠٠ — ٢٠٠٧ بـــ ٥,٩ بليون يورو، منها ٤٦٤٧ مليون تم تقديمها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ عن طريق برنامج « ميدا «. وقد تم توجيه ٣٥٩٥ مليون يورو من هذا المبلغ لبرامج التعاون الثنائية في حين تم توجيه ١٠٥٢ مليون يورو لبرامج التعاون الإقليمي، و١٢٥٤ مليون يورو تم تقديمها خلال عام ٢٠٠٧ من خلال «سياسة الجوار الأوروبية». كما تم توجيه ١٠٦٧ مليون يورو من هذا المبلغ لبرامج التعاون الثنائية، في حين تم توجيه ١٧٨ مليون يورو لبرامج التعاون الإقليمي[٢].

وجاء ترتيب الدول العربية جنوب المتوسط من حيث إجمالي المنح والمساعدات التي حصل عليها كل منها — باستثناء الأراضي المحتلة التي حصلت على ما يساوي ثلاثة أرباع المليار يورو نتيجة لظروفها الخاصة - كما يلي: المغرب في المرتبة الأولى بقيمة إجمالية بلغت مليار ومئة وسبعين مليون يورو، وبالطبع فإن هذا الأمر يعكس الأهمية الخاصة للمغرب بحكم أنها الممر الرئيسي للهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية، ومصر في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت ٧٣٠ مليون يورو، وتونس في المرتبة الثالثة بقيمة إجمالية ٦٢١ مليون يورو، والجزائر في المرتبة الرابعة بقيمة إجمالية ٣٩٦ مليون يورو، ثم الأردن في المرتبة الخامسة بقيمة إجمالية ٣٩٣ مليون يورو، وسوريا في المرتبة السادسة بقيمة إجمالية مائتي مليون يورو، ولبنان في المرتبة السابعة بقيمة إجمالية ١٨٣ مليون يورو[٣].

٢- اتفاقات الشراكة مع الجانب الأوروبى، فقد مضت عملية تحرير التجارة بين

١.ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري في اجتماع اللجنة الاقتصادية التابعة للجمعية البرلمانية الاورو-متوسطية بالقاهرة، ٢ يوليو ٢٠٠٨.

٢. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى: «حول الشراكة الأورو-متوسطية»، موقع مركز يوروميد للمعلومات، http://www.euromedinfo.eu/site.٥٣١.content.ar.html

٣. ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري، مرجع سبق ذكره.

الدول المتوسطية في اتجاه رأسي من خلال اتفاقات الشراكة التي تم إبرامها أو تلك التي يجرى التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبى ودول شرق وجنوب المتوسط ، ووصلت تلك المسيرة للنتائج التالية : توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤، وتوقيع اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس وإسرائيل والمغرب والسلطة الفلسطينية خلال السنوات من ١٩٩٥ – ١٩٩٧. ودخلت هذه الاتفاقات حيز النفاذ بعد إتمام الإجراءات الدستورية الخاصة بها من جانب أطرافها، وتوقيع اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبى في ١٧ يونيو ٢٠٠٢، ودخوله حيز النفاذ في ٢٠٠٣/٣/١، وتوقيع مصر مع الاتحاد الأوروبى اتفاقية الشراكة بينهما في ٢٠٠٤ بعد أكثر من ٤ سنوات من المفاوضات الصعبة، وتوقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبى في ٢٥ مارس ٢٠٠٥، وتوقيع اتفاقية الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبى في أكتوبر ٢٠٠٤ ، ولم يتم المصادقة عليها من الاتحاد الأوروبى حتى تاريخه[١].

ولكن رغم هذه الايجابيات على الجانب الاقتصادي في الشراكة الأورو-متوسطية، فإن ما تحقق يقل كثيرا عن مستوى الطموحات التي كانت متوقعة. صحيح أن الشراكة الاقتصادية والمالية قد ولّدت أكبر قوة دفع لعملية برشلونة، فإن المساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية إلى دول جنوب المتوسط، لا تزال دون مستوى الطموحات أيضا.

فقد كانت المعونات المالية المرصودة ضمن برنامج (ميدا) ضعيفة، ولم ترق إلى طموح بلدان الضفة الجنوبية؛ إذ لم تكن تمثل قيمة ما يقدمه هذا البرنامج في الفترة ما بين (١٩٩٥ –٢٠٠٠) سوى خمسة مليارات يورو، وظل نفس الاعتماد المالي تقريباً مخصصاً للمرحلة الثانية من البرنامج للفترة ما بين (٢٠٠٠ –٢٠٠٦)، مما أعاق –بحسب العديد من المهتمين الأوروبيين أنفسهم– تحقيق أهداف مشروع برشلونة فيما يتعلق ببلدان الجنوب، الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى إعادة النظر في البرنامج، فأعلن وزير الخارجية الأسباني (ميغيل أنخيل موراتينوس) لوكالة (أوروبا بريس) في نوفمبر ٢٠٠٥، أن الاتحاد الأوروبي سيرفع الدعم المالي المخصص ضمن برنامج (ميدا) للفترة ما بين (٢٠٠٧ –٢٠١٣) إلى (١٥٠٠) مليون يورو[٢].

١.المرجع السابق.
٢. إدريس الكنبوري، مرجع سبق ذكره.

لذلك، كان من المتوقع ألا تحقق هذه المساعدات المحدودة النتائج المبتغاة منها، فالنمو الاقتصادي بمعظم دول جنوب المتوسط لا يجارى معدل النمو السكاني. لذلك، وهو ما يدفع إلى القول بأن النتائج الإيجابية على صعيد هذا الجانب من الشراكة الأورو-متوسطية، كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً. ويمكن التدليل على ذلك من خلال الأرقام التالية[١]:

فيما يتعلق بالدخل الفردي، لم تنخفض الفجوة بين معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب المتوسط (تكاد تكون ثابتة منذ عام ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤) ، وهى في المتوسط ١٨٪ من معدل الدخل الفردي في دول الاتحاد الأوروبى.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، كان إجمالي صادرات دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبى ٤٨,١٪ في عام ١٩٩٥ ، وانخفضت في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٦,١٪ ، أما الواردات ، فقد كانت ٥٠,٦٪ في عام ١٩٩٥ وأصبحت ٤٥,٩٪ في ٢٠٠٣.

فيما يتعلق بالاستثمارات الأوروبية المباشرة ، فقد زادت لتبلغ ١٠ أمثال، فقد ارتفعت الاستثمارات الأوروبية في مصر (على سبيل المثال) من ٩٧ مليون يورو في ١٩٩٥ إلى ١٣٨٧ مليون يورو عام ٢٠٠١ ثم ٩٦٨ مليون يورو في ٢٠٠٣.

أما بالنسبة لهدف إنشاء منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية بحلول ٢٠١٠، فيتم النظر إليه على أنه هدف طموح جداً ، بحيث يرى معظم المحللين أنه قد يمتد إلى ٢٠١٥[٢]. وتثير النقاط الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة تساؤلات جدية حول آفاق وحدود إسهام الاتحاد الأوروبى في تطوير القدرة الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى الشركاء المتوسطين حتى يتمكنوا من المشاركة بفاعلية في إقامة منطقة التجارة الحرة المزمعة، وبما يقضى إلى تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية عموماً[٣].

والملاحظ أن وثائق الاتحاد الأوروبي لم تتعرض لهذا الهدف سوى بعبارات غامضة من قبيل التعاون بين الصناعات في اقتصادات الطرفين، وكذلك رفع مستوى المشروعات المشتركة. هذا بالإضافة إلى غياب الحديث عن التزامات أوروبية مقابلة لما يجب على الدول المتوسطية وخصوصاً العربية، مثل إعادة النظر في السياسة الحمائية الأوروبية تجاه المنتجات والسلع الآتية من دول جنوب وشرق المتوسط، والتي تتمثل في القيود والحواجز الموضوعة على الصادرات

١. ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري، مرجع سبق ذكره.

٢. للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: «حول الشراكة الأورو-متوسطية»، مرجع سبق ذكره.

٣. Roberto aliboni, the euro Mediterranean partnership: regional and transatlantic challenges, (Washington, D.C.: Center for Transatlantic Relations, 2004), pp 8-16

من المنسوجات بصفة خاصة، وكذلك السياسة الزراعية المشتركة والتي أضحت أكثر حماسية في مواجهة «الشركاء» المتوسطيين مثل مصر ودول شمال أفريقيا العربية[١].

كما أنه على الرغم من المبالغ التي أنفقها الجانب الأوروبي على البرامج والمبادرات التي سبقت الإشارة إليها، فإنها لم تنعكس بشكل مباشر في حياة المواطن العادي في دول جنوب المتوسط، حيث أن البرامج والمبادرات التي كان يتم تمويلها كان أغلبها يعكس مصالح وأولويات الدول الأوروبية المقدمة للمساعدات و لم تكن استجابة حقيقية لرغبات شعوب جنوب المتوسط وتطلعاتها نحو التنمية الحقيقية.

(ب)– تقييم البعدين السياسي والأمني للشراكة

على الصعيدين السياسي والأمني، يلاحظ المتابع لما تم إنجازه من خطوات تنفيذية ملموسة من أجل ترجمة أهداف إعلان برشلونة على أرض الواقع فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والأمنية أن المحصلة تبدو محدودة للغاية.

فقد تضمّن أحد المشاريع المركزية للشراكة السياسية والأمنية ميثاق السلام والاستقرار الذي طرحته ألمانيا فى مؤتمر شتوتجارت ١٩٩٩، كقاعدة سلوكية تهدف إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتضمن بقاء الحوار السياسي على نحو استمراري أثناء اندلاع نزاع ما. ولكن لم يتم التوقيع على الميثاق حتى تاريخه لأسباب عديدة. فقد رأى الجانب العربي أن هذا الميثاق لا يفي ببعض المفاهيم والمتطلبات العربية للأمن والسلام في منطقة المتوسط، إذ أنه يركز على منع الصراعات المستقبلية متجاهلاً معالجة الصراعات الراهنة بما يتعارض أصلاً مع نص وروح إعلان برشلونة من ناحية، ويؤثر سلباً من ناحية ثانية على إمكانية بناء نموذج مستقبلي للتعاون، لأن استمرار الصراعات الراهنة وعلى رأسها الصراع العربي – الإسرائيلي يؤدى إلى استحالة بناء الثقة الضرورية بين الأطراف المختلفة من أجل إقرار الميثاق والعمل على إنفاذه.

ومن ناحية ثانية، فإن تجاهل الصراعات القائمة يفقد عملية المشاركة الأوروبية المتوسطية برمتها أهميتها بالنسبة لعدد من الدول الداخلة في الصراعات، كما يمكن أن يجعل مشروع الشراكة ككل موضع تساؤل باعتبار أن أي حضور اقتصادي فعلى لدول الاتحاد يستوجب بالتالي قصوراً سياسياً، وتحديداً أثناء نشوب الأزمات[٢].

١. عبد الحميد الأتاسي، مرجع سبق ذكره.

٢. مذكرات إعلامية أورو- متوسطية: الشراكة الأورو- متوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، يناير ٢٠٠٥، ويمكن الإطلاع على هذه المذكرات التي تقع في ١٥٧ صفحة من خلال شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/med/regional_en.htm

وقد ظل إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط السبب الرئيسي في تعثر مسار الشراكة الأورو-متوسطية في بعديها السياسي والأمني كما سوف يتضح، ولنفس هذا السبب اقتضى الأمر حتى تاريخه عقد كافة المؤتمرات الرسمية لوزراء الخارجية في أوروبا حيث قاطعت سوريا ولبنان تلك المؤتمرات مرارا احتجاجا على السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة[١].

لا يزال هناك اختلاف كبير بين جانبي المتوسط حول الاتفاق على تعريف موحد لظاهرة الإرهاب، وهي مشكلة عالمية على أي حال. ففي الوقت الذي تعتبر فيه الدول العربية كفاح جماعات المقاومة الفلسطينية، على سبيل المثال، بأنه مقاومة مشروعة ضد المحتل، تراه بعض الدول الأوروبية أعمال إرهابية، رغم اتفاق الجانبين من حيث المبدأ على مشروعية المقاومة المسلحة ضد المحتل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدول العربية – وعلى رأسها مصر – طالبت غير مرة بوضع أسس تعاون أمني فعّال يساعد على استئصال ظاهرة الإرهاب. وكانت مصر قد اقترحت أن تتصدر قضية الإرهاب جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأوروبي – المتوسطي الذي عقد في باليرمو بإيطاليا عام ١٩٩٨، وطالبت على لسان ممثلها في الاجتماعات التحضيرية التي اختتمت أعمالها في بروكسل بمنح الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم توقيعها في القاهرة، اهتماما خاصا لأنها تعبر عن الموقف العربي المشترك، والتوقيع على اتفاقات في مجال تسليم المجرمين وتسليم المتهمين اللاجئين في أوروبا، والمطلوبين إلى دولهم الأصلية في أعمال إجرامية وإرهابية، والعمل من أجل إيجاد صيغة اتفاق شامل مشترك يكفل شيوع الاستقرار والسلام بعيدا عن سياسة الأحلاف والتكتلات العسكرية، بيد أن الجانب الأوروبي لم يستجيب لهذه المطالب[٢].

(ج)- تقييم البعدين الاجتماعي والثقافي للشراكة

على صعيد العمل لدفع وتعزيز التواصل الثقافي والفكري بين بلدان المتوسط، يمكن رصد بعض الجهود التي بذلت في هذا الشأن، لعل من أهمها طرح فكرة استحداث ميثاق شرف إعلامي عربي – أوروبي، كمحاولة لخلق نوع من الاقتناع لدى كل من العرب

١. إزابيل شيفر، مرجع سبق ذكره.

٢. مذكرة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري حول نتائج عملية برشلونة وجوانب الشراكة الأورو-متوسطية للمناقشة أمام اجتماع اللجنة الاقتصادية والمالية والشئون الاجتماعية والتعليم التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، الأردن – عمان، ١٤-١٥ فبراير ٢٠٠٥.

والأوروبيين بضرورة تعاونهما في الدفاع عن القضايا المشتركة. وكانت هناك العديد من الخطوات الإيجابية التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

١- برنامج التراث الأوروبي المتوسطي

وقد دُشِن هذا البرنامج على مرحلتين، تم إطلاق المرحلة الأولى (برنامج التراث الأوروبي المتوسطي (١) في سبتمبر عام ١٩٩٨ عندما اجتمع وزراء الثقافة من الشركاء الأوروبيين المتوسطين في مدينة رودس اليونانية، حيث أعطوا الضوء الأخضر لإطلاق ستة عشر مشروعاً، بتمويل من برنامج «MEDA» «المساعدات التنموية الأوروبية المتوسطية». وكانت أولويات المشاريع، هي: إبراز التراث المتوسطي وتشجيع التشابك بين المتاحف والمؤسسات الثقافية، وتبادل الخبرات والمساعدة الفنية، خاصة في مجال المحافظة على التراث والدعم المؤسسي،و نشر المعرفة حول التراث بين الشعوب وصانعي القرار, وإعداد خلاصة جامعة للمعرفة والتقنيات المستخدمة في التراث المتوسطي، وتوفير التدريب في مجالات المهن والحرف التراثية.

وفي عام ٢٠٠١، تم إطلاق برنامج التراث الأوروبي المتوسطي ١، وقد استفاد هذا البرنامج من خبرة التراث الأوروبي المتوسطي ٢، حيث استهدف تشجيع وتعزيز الحوار الثقافي الأورو-متوسطي[١].

٢- إنشاء مؤسسة أنالیند للحوار بين الثقافات

فقد قرّر وزراء خارجية الدول الأورو-متوسطية في اجتماعهم في نابولي (٢ — ٣ ديسمبر ٢٠٠٣) إنشاء مؤسسة للحوار بين الحضارات، حيث بدأت المؤسسة بالعمل رسمياً في ديسمبر كانون أول ٢٠٠٣. وقرّر المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الذي عُقد في مايو ٢٠٠٤ في مدينة دبلن بأيرلندا إطلاق اسم «آنا لیند» على المؤسسة الجديدة ليصبح اسمها الرسمي «مؤسسة آنا لیند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات»، التي تهدف إلى تطوير الحوار لرفع مستوى الفهم المتبادل بين البلدان الأوروبية والمتوسطية والشرق أوسطية، وأصبح مقرها مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية[٢].

١. للمزيد من التفاصيل: أنظر الموقع الرسمي لبرنامج التراث الأوروبي المتوسطي، http://www.euromedheritage.net/ar/objectives.htm

٢. عملية برشلونة، المركز الألماني للإعلام، موقع وزارة الخارجية الألمانية (باللغة العربية)، http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1__Nahosten/Barcelona-Prozess-Nov-05__Seite.html

٣- التعاون التعاون الأورو متوسطى في المجالات الثقافية والإعلامية

وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى التعاون الذي تم بين مجلة السياسة الدولية المصرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية، وكل من مجلة «ميديتيرانيه» الفرنسية «وكواتروسيماناس» الأسبانية في إعداد مشروع أولى للتعاون بين صحفيي وكُتاب البحر المتوسط، وقد تم إقراره من جانب برنامج الجماعة الأوروبية للتعاون الإعلامي في البحر المتوسط .

ولاشك أن تعميق التعاون في هذه المجالات الثقافية بكل ما يترتب عليها من تقريب للمفاهيم، ومن فهم للقيم السائدة في كل شعب، ومن احترام للآخر، ومن تقارب وتبادل لرؤى كل طرف إزاء القضايا الثقافية المحورية ... الخ، كل ذلك يكون له مردوده الإيجابي على صعيد تعميق التعاون في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي يحقق في النهاية مصالح أطراف الشراكة بوجه عام[١].

ولكن ما سبق لا ينفي أنه لا زال هناك اختلافا في الرؤى بين الأطراف الأورو متوسطية، حول بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي يتعين على الشركاء الأوربيين المتوسطيين مراعاتها في ممارستهم الداخلية. ومن بين تلك المفاهيم الإشارة إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والديمقراطية، والشفافية، والتسامح، وحكم القانون، ومحاربة الإرهاب. فلا شك أن لكل ثقافة من الثقافات الأوروبية المتوسطية تعريفها لتلك المفاهيم؛ فما يدخل في مجال حقوق الإنسان يختلف من ثقافة لأخرى، وما يعد عملاً إرهابياً بالنسبة لمجتمع يعد عملاً من أعمال التحرير الوطني بالنسبة لمجتمع آخر. ففي الثقافات والمواثيق الأنجلو سكسونية المعاصرة، تعد حرية تغيير المعتقد الديني، وتحريم عقوبة الإعدام، والحريات الشخصية الكاملة من الحقوق الأساسية للإنسان.

والمفهوم الغربي لحقوق الإنسان وحرياته ليس مقبولاً تماماً في الثقافات العربية الإسلامية . كذلك، فإن التركيز على هذه المفاهيم قد يؤدى إلى نشوب «حروب ثقافية» في العالم الأوروبى المتوسطي بدلاً من التعاون الثقافي، خاصة أن بعضاً مما يطالب به الاتحاد الأوروبى (كإلغاء عقوبة الإعدام أو ما يتعلق بقوانين الإرث والأسرة والطلاق) يتناقض مع الشريعة الإسلامية[٢].

---

١. Stephen C. Calleya, The Euro-Med Partnership and Sub Regionalism: A Case of Region Building?, University of California, Berkeley, 2004.

٢. جيسلين غلاسون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورو متوسطي ٢٠٠٦ الذي عقد بالمغرب- مراكش خلال المدة ٥-٧ نوفمبر ٢٠٠٦، يمكن الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي:
www.euromedplatform.org/spip/IMG/doc/Paquet_II_-_Politique_de_voisinnage-Ar.doc

رابعاً: أسباب تراجع الشراكة الأورو متوسطية في إطار برشلونة

اتضح مما تقدم أنه بعد مرور ما يقرب من ثلاثة عشر عاما على انطلاق الشراكة الأورو-متوسطية، لا يزال أطرافها بعيدون كثرا عما نص عليه إعلان برشلونة من مباديء وأهداف ترقى بمستوى التعاون بين جانبي المتوسط في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية. فقد أجمع الكثيرون من دول شمال وجنوب حوض المتوسط بأن مسار برشلونة كان فكرة جيدة، وبأن الطموحات التي بنيت عليها وجاءت في إعلان برشلونة وبرنامج العمل، كانت كبيرة وواعدة، ولكنهم أجمعوا كذلك على أن النتائج التي تم تحقيقها ضئيلة جدا ومخيبة للآمال. وهذا يدفع إلى التساؤل عن الأسباب وراء هذا التراجع في مسيرة الشراكة الأورو-متوسطية.

في واقع الأمر، فإن كل طرف من طرفي هذه الشراكة،ُيحمّل الطرف الآخر مسئولية التراجع وتعثر مسيرتها. فالدول العربية ترى أن الأسباب تتمثل في ضعف الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي بصدد قضية الشرق الأوسط، وتبعيته للموقف الأمريكي، دون بذل أية جهود لتفعيل هذا الدور. وتبعا لهذا الموقف المتردد، فإن الاتحاد يسعى إلى الفصل بين الجانبين السياسي والاقتصادي لعملية الشراكة من أجل تمرير الأخير، وإن كان على حساب الأول، في حين ترى الدول العربية ضرورة تلازم الجانبين معا.

كما ترى الدول العربية أيضا أن الاتحاد الأوروبي استطاع بشكل أو بأخر، عقد اتفاقات مشاركة مع كل من تركيا وقبرص وإسرائيل ومالطا، ولكن اتفاقياته مع الدول العربية المتوسطية لا تزال تتعثر باستثناء مصر وتونس والمغرب والأردن، وذلك لأنه يصر على شروطه الاقتصادية الصعبة التي تعوق إنجاز مشاركة متكاملة مع دول جنوب المتوسط العربية الأخرى. كما أن الاتحاد الأوروبي لا يوفر للدول العربية المتوسطية المساعدات المالية والاقتصادية المطلوبة لمساعدتها في برامج التكيف الهيكلي لاقتصادياتها والارتقاء بهياكلها الاقتصادية بما يؤهلها لتأسيس شراكة جادة[١].

وتخشى الدول العربية المتوسطية من أن يكون إصرار الاتحاد الأوروبي على ضرورة حماية حقوق الإنسان وربطها بالجوانب الاقتصادية ذريعة للتدخل الأوروبي في الشئون الداخلية لهذه الدول.

١. مذكرة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري حول نتائج عملية برشلونة وجوانب الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سبق ذكره.

أما الجانب الأوروبي، فيبدي بعض المآخذ على الدول العربية في جنوب المتوسط، حيث يرى أن الدول العربية المتوسطية مطالبة بإعادة تأهيل اقتصادياتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية، ولكن هذه الدول العربية لا تأخذ هذا الأمر بجدية مما يؤخر تأهيلها للدخول في مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، كما يأخذ الجانب الأوروبي على الدول العربية المتوسطية عدم اهتمامها الكافي بالقضايا التي يثيرها ويطرحها في مؤتمرات التعاون الأورو-متوسطي مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهريب التجاري والهجرة غير المشروعة، ويرى الجانب الأوروبي أن الأوضاع غير المستقرة سياسيًّا وغير المتقدمة تكنولوجيا واقتصاديًّا في الدول العربية المتوسطية تحول دون اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأوروبية والدولية[١].

ورغم أن وجهتي النظر لا تخلوان من بعض المنطق، يرى الكثير من المحللين أنهما تبسيطاً للأمور، وأن هناك أسباب هيكلية وراء تعثر مسيرة الشراكة الأورو-متوسطية، يمكن تناولها على النحو التالي:

(أ)- اختلاف الأهداف بين طرفي الشراكة

قراءة الجذور التي كانت خلف قرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء إطار للشراكة مع دول الجنوب تظهر لنا نوع التوازن الذي ساد وظل سائداً طيلة المرحلة الماضية من عمر المشروع الأورو-متوسطي ما بين بلدان الضفة الجنوبية والضفة الشمالية. ذلك أنها تبرز لنا بدايةً أن الأوروبيين كانوا واعين بما يريدون من مشروع الشراكة، ولديهم أجندة خاصة بهم، ويحدّدون أهدافهم ضمن سياقين...

الأول: تحصين القلعة الأوروبية في مواجهة التحديات التي يفرضها الجوار مع بلدان الجنوب، وخاصة التحديات الأمنية مثل تلك المتعلقة بالهجرة غير المشروعة.

والثاني: الوقوف في وجه التقدم الأمريكي الذي كان يسعى هو الآخر إلى وضع أسس علاقة جديدة مع بلدان المنطقة، بدأت مع مؤتمر الدار البيضاء، وتجلت بوضوح لدى الإعلان عن الشراكة الأمريكية ــ المغاربية عام ١٩٩٨، أو ما سُمّي وقتها بمشروع «إيزنستات»، نسبة إلى نائب كاتب الدولة الأمريكي في التجارة وقتذاك.

١. عبد الحميد الأتاسي، مرجع سبق ذكره.

أما على الجانب الآخر، فلا يمكن القول أن هناك أهداف ورؤية محددة متفق عليها بين الدول العربية من عملية الشراكة، وذلك لسبب بسيط، وهو أنه لم يكن هناك تنسيق بين بلدان الضفة الجنوبية من شأنه أن يحدد أجندة خاصة بها بالتوازي مع الأجندة الأوروبية. فالاتحاد المغاربي كإطار إقليمي وحيد يجمع أكثر البلدان الإثني عشر التي وقّعت على إعلان برشلونة ، فقد كان إطاراً جامداً بسبب الخلافات المغربية ــ الجزائرية، والخلافات الليبية ــ المغاربية على خلفية تخلي الأعضاء الآخرين في الاتحاد عن دعمهم لها في ملف (لوكيربي) وطائرة (يوتا) الفرنسية، وفوق ذلك تم استبعادها من المشاركة في قمة برشلونة نظراً لوجودها تحت طائلة العقوبات المفروضة عليها من

الأمم المتحدة منذ العام ١٩٩٢، وحضرت فقط بصفة مراقب، فشاركت كل دولة من الدول الأربع المتبقية (المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس) منفردة لا كجزء من إطار إقليمي مشترك[١].

وبمعنى آخر، يمكن القول أن الهدف الإستراتيجي الأوروبي تجاه المنطقة – جنوب المتوسط- هو ضمها للفضاء الحيوي للإتحاد الأوروبي والذي توسع ليشمل خمسة وعشرين دولة، والذي يبحث ليكون قطب اقتصادي يوازي الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية في مرحلة أولى، ثم سياسيا في مرحلة لاحقة، وربما أمنيا فيما بعد رغم صعوبة المهمة حيث أنه مازال تحت المظلة الأمنية للحلف الأطلسي الذي يشهد بدوره توسع وتطور غير مسبوق. أما الجانب المتوسطي، فلم تكن له رؤية موحدة من الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.

(ب)–غياب التوازن بين طرفي الشراكة

يضاف إلى ما سبق عامل آخر يتعلق بغياب التوازن بين طرفي الشراكة الأورو-متوسطية. فهذه الأخيرة –وأية شراكة عموما- تقوم أساسا على وجود طرفين متوازيين أو على الأقل متقاربين من حيث القوة السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية. وهذا ما لا نجده في دول الضفة الجنوبية التي مازالت تعيش في مرحلة حراك سياسي واقتصادي وأمني وحتى ثقافي. وقد أدى هذا إلى أن اتسمت الاتفاقيات التي وقعت مع الإتحاد الأوروبي في إطار برشلونة بعدم التوازن[٢].

١. إدريس الكنبوري، مرجع سبق ذكره.

٢. سني محمد أمين، ثلاث ملاحظات لابد منها حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، موقع قناة فرنسا ٢٤، ٢٠٠٨/٠٥/٢٤، http://www.france24.com/ar/20080520-europe-mediterranean-union-summit-france

والحقيقة أن عدم التوازن هذا حقيقة يدركها الجانب الأوروبي منذ البداية. فقد تبلور فهم أوروبي أضحى هو المصدر الأساسي لسياسات لاحقة تحدد التعامل مع الفضاء الجنوبي للمتوسط باعتباره مكوناً من ثلاثة فضاءات فرعية يتميز بعضها عن البعض الآخر، ولكل منه ديناميته وجداول عمله الخاصة، ولو أن هذه الفضاءات الفرعية يؤثر بعضها في البعض الآخر وهي : الفضاء المغاربي، الفضاء الخليجي، والفضاء المشرقي الذي يضم أطراف عملية السلام.

ويتبين مما تقدم أن الحديث عن علاقات عربية - أوروبية حتى ولو اتخذت منحى غير متوازن، يصبح بعيداً عن الحقيقة طالما لا يوجد الطرف العربي الذي يملك الإمكانيات لهذه الصفة. ويصح الحديث بعد ذلك عن سياسة عربية أو غير عربية لأوروبا[١].

(ج)- الصراع العربي الاسرائيلي

يظل الصراع العربي الاسرائيلي احد أهم العوامل الرئيسية وراء التعثر الذي شهدته مسيرة برشلونة. قد تراجعت هذه المسيرة انتظاراً لما ستسفر عنه الأحداث على صعيد تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن عملية برشلونة ليست جزءاً من عملية السلام، وأنه جرى طرحها على أنها عملية منفصلة عن عملية السلام، إلا أنها تضم كثيراً من الأطراف المشاركة في المباحثات المتعددة الأطراف التي تستهدف تسوية القضايا الإقليمية المتصلة بالصراع العربي – الإسرائيلي. ولهذا عندما تعثرت عملية السلام، لم تستطع عملية برشلونة أن تفلت من انعكاساتها السلبية عليها .

لذلك، لاشك في أن عدم تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، واستمرار الاحتلال والحصار الاسرائيلى للأراضي الفلسطينية، وقيام إسرائيل بعمليات القتل المنظم والاختطاف لكوادر حركات المقاومة، بالإضافة للممارسات الإسرائيلية المستمرة في الأراضي العربية المحتلة، كل ذلك يقف عقبة محورية أمام أي تعاون أمنى بين دول المتوسط، بل يجعل فرص تحقيقه معدومة.

ومما يزيد من تعقيد الموقف إحجام دول الاتحاد الأوروبي عن لعب دور فاعل من أجل تسوية الصراع الدائر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانحيازها الدائم لإسرائيل، وهو ما

١. مصطفى عبدالله الكفري، الشراكة المتوسطية، مجلة الحوار المتمدن، الحوار المتمدن - العدد: ٩٤٥ – ٢٠٠٤\٩\٣.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22891

دفع كثيراً من المحللين إلى التنديد بالعجز الأوروبي التام عن اتخاذ أية خطوة ذات مغزى أو ثقل في صدد تهدئة الأوضاع المتفجرة في المنطقة . ويأتي هذا على الرغم من أهمية تسوية الصراع العربي – الاسرائيلى بالنسبة لمسيرة برشلونة، وعلى الرغم أيضا من ضخامة المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، وارتباط أوروبا باتفاقيات أو مشاريع للشراكة مع أكثر من دولة عربية، وإقامة علاقات وطيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، والاعتماد بشكل جوهري على الطاقة العربية، فضلا عن تواجد ملايين من السواعد العربية العاملة داخل الدول الأوروبية[١] .

(د)–الدور الأمريكي

من أهم التحديات التي واجهت مسيرة الشراكة الأورو–متوسطية محاولة الولايات المتحدة محاصرة الدور الأوروبي، وإبقائه في الحيز الضيق باعتبار الشراكة مشروع منافس للشرق أوسطية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى التنافس الأوربي الأميركي في المنطقة، والذي بدا واضحاً أثناء انعقاد قمة برشلونة لعام ١٩٩٥، عندما تحفّظت الدول الأوربية على المشاركة في البنك الشرق أوسطي الذي ألحّت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد صرّح آنذاك رئيس المفوضية الأوربية جاك سانتير أنه يُفضل إقامة صندوق «fund» لمشاريع التنمية، ويرى أن إسرائيل ستكون المستفيد الرئيسي من البنك لأنها الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على الاقتراض بشروط السوق(تجارية) كما ينص على ذلك المشروع الأساسي للبنك الإقليمي .

وقد اتضحت المنافسة الأمريكية لأوربا في المشروع الشرق أوسطي في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، حيث كشف وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت (هارفي دوشاريت) عن مخاوف أوروبا من هذه المنافسة حين قال «إن ثقل الولايات المتحدة الأمريكية جعل المتوسط بحراً خاضعاً لنفوذ خارجي، والآن للمرة الأولى تتجمع بلدان البحر المتوسط مع بعضها البعض»[٢] .

١. رائدة شبيب، الشراكة الأورو متوسطية.. التقدم ببطء في مياه خطرة، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٢/٤/٢٨.
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/04/article26.shtml

٢. مصطفى عبدالله الكفري، مرجع سبق ذكره.

خامساً: الاتحاد من أجل المتوسط....هل يضيف الشراكة الأورو-متوسطية؟

في ظل التحديات والتعثر الذي مرّت به الشراكة الأورو-متوسطية في إطار عملية برشلونة، قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بطرح رؤية جديدة للتعاون بين ضفتي المتوسط تعتمد بصفة رئيسية على إقامة اتحاد متوسطي يضم كافة الدول المطلة على حوض البحر المتوسط، وذلك أثناء حملته الانتخابية، وقبل أن يتحقق له الفوز في الانتخابات الرئاسية، وقد أطلق عليها «عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط» فيما أُعتبر تأكيداً على أن هذه المبادرة ليست بديلاً عن عملية برشلونة وإنما مكملة لها.

ومن الأهمية بمكان قبل التطرق إلى ما تعنيه هذه المبادرة بالنسبة للشراكة الأورو-متوسطية، التعريف بها ومضمونها ومواقف الأطراف المختلفة حولها، وهو ما يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

(أ)- مضمون مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط وردود الفعل حولها

قامت مبادرة ساركوزي على ست ركائز أساسية؛ هي: تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط، ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والتنمية المستديمة (إيكوميد)، وحوار الثقافات (ميدياميد). وكان ساركوزي يريد بهذه المبادرة إقامة شراكة رسمية تضم دول جنوب أوروبا وهي أسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وجيرانها في شمال إفريقيا وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر، وذلك بهدف كبح الهجرة غير المشروعة عن طريق العمل مع الدول الإفريقية على تحسين اقتصاداتها، وإيجاد فرص عمل تسمح للشبان بالبقاء في بلادهم.

ونظراً لأن فرنسا لا يمكنها تمويل المشروع وحدها بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي، صار يتعين عليها كسب تأييد الشركاء الأوربيين له. ولكن مع بدء طرح ساركوزي مبادرته، أبدت بعض الدول الأوروبية اعتراضها المبدئي عليها، وكانت ألمانيا في مقدمة المعترضين. حيث رأت ألمانيا في الاتحاد المتوسطي تهديدًا لمسار برشلونة للتعاون الأورو-متوسطي، كما هو تهديد للعلاقة القائمة حاليًا بين الطرفين على ضفتي المتوسط. من هنا جاء تحفظ برلين علي المشروع معتبرة أنه يمثل ازدواجية خطيرة مع مشاريع الاتحاد الأوروبي للشراكة الأورو-متوسطية وتهديداً لوضع ألمانيا باعتبارها أكبر شريك تجاري مع شمال

إفريقيا. ورأى المسؤولون الألمان أنه من الأفضل مواصلة استيعاب دول وسط وشرق أوروبا التي قبلت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية بدلا من تشتيت الجهود والأموال في جنوب المتوسط الذي يرفض الالتزام بالإصلاحات وفقا للمعايير الأوروبية[١].

وهذا ما دفع ألمانيا إلى رفض التسمية الأولى لهذا الاتحاد حيث كان ساركوزي يسعى إلى أن يكون اسمه اتحاد الدول المتوسطية، ما يعني أن عضويته ستكون مقتصرة على الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أي باستبعاد أي دولة أوروبية أخرى لا تشاطىء المتوسط. لكن برلين رفضت هذا الأمر وحرّضت على عدم السماح لفرنسا بمثل هذا الدور المهم، وبادرت إلى طرح تسمية ثانية هي الاتحاد من أجل المتوسط، لتمرير مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذا الاتحاد، وقطع الطريق على باريس لتصدر مثل هذه المنظمة الإقليمية المهمة. وقد شاطرت ألمانيا أطراف أوروبية أخرى من بينها بريطانيا تحفظاتها[٢].

وعلى الرغم من حرص باريس علي استثمار اجتماع وزراء خارجية المنتدى المتوسطي الذي عقد في جزيرة كريت اليونانية في الثاني من يونيو ٢٠٠٨ لشرح المبادرة إلا أن ردود الفعل كشفت عن انقسام واضح في المواقف الأوروبية.

وبعد أول جولة استكشافية له لاستطلاع آراء الشركاء المعنيين داخل الاتحاد الأوروبي وعلى جنوب المتوسط، تبين للرئيس الفرنسي أن مبادرته لن يكتب لها النجاح ما لم يتوصل إلى توافق بشأنها بين الشركاء الأوروبيين يكسبها طابعاً أوروبياً جماعياً كجزء من التوجه الأوروبي العام في إطار الشراكة الأورو-متوسطية. من هنا سعى ساركوزي للتوصل إلى تفاهم مع شركائه الأوروبيين بشأن كافة القضايا محل الخلافات المتضمنة في المبادرة. وبدأ ساركوزي بأقل الأطراف الأوروبية خلافاً معه بشأن المبادرة، وهما الطرفان الإيطالي والأسباني، ونجح ساركوزي بالفعل في عقد مؤتمر ثلاثي جمعه برئيسي وزراء البلدين في روما ديسمبر٢٠٠٧ تمخض عنه نداء روما الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر بباريس يومي ١٣ و١٤يوليو٢٠٠٨ ليحدد أبعاد ورؤية الاتحاد المتوسطي.

١. مذكرة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري حول «مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط»، في اجتماع اللجنة الاقتصادية التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، القاهرة، ٢ يوليو ٢٠٠٨.

٢. هلا صغبيني، الاتحاد من أجل المتوسط.. دفن لمسار برشلونة أم إخراجه من غرفة الإنعاش؟، موقع الرأي، ٢٧/٠٦/٢٠٠٨، http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=28617

وبعد أن نجح ساركوزي في كسب التأييد الإيطالي-الأسباني للمبادرة لم يتبق أمامه سوى العقدة الألمانية، حيث كانت لألمانيا انتقادات على المبادرة الفرنسية خشية أن تؤدي إلى حدوث انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أنه بعد تسوية الخلاف بينها وبين فرنسا أعلنت أن الاتحاد المتوسطي سيقام مع جميع دول الاتحاد الأوروبي، بما فيها غير المطلة على البحر الأبيض المتوسط[١].

وكان ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد عرضا الخطة المعدلة خلال القمة التي شاركت فيها ٢٧ دولة عضو في الاتحاد في مارس ٢٠٠٨، بعد أشهر من المعارضة الألمانية التي نجحت في إقناع فرنسا بالتخلي عن جوانب مثيرة للجدل في الخطة. وأقر القادة الأوروبيون في قمتهم ببروكسل في مارس ٢٠٠٨ المبادرة، ليصبح اسمها «عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»[٢]. وأصبحت المبادرة بذلك تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة، منها دول تطل على المتوسط وأخرى تقع شمال القارة الأوروبية. أما الدول المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فهي دول المغرب العربي، المغرب الجزائر وتونس، وليبيا وموريتانيا بالإضافة إلى مصر والأردن ولبنان وسوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية وتركيا وإسرائيل.

وقد تمحورت الصياغة الفرنسية أو الصياغة الأوروبية بعد تبني دول الاتحاد الأوروبي للمبادرة الفرنسية في مارس٢٠٠٨ حول عدد من المحاور، تشمل[٣]:

- ستكون رئاسة الاتحاد من أجل منطقة المتوسط رئاسة مشتركة ـــ لمدة عامين ـــ تضطلع بها دولة ليست عضو في الاتحاد الأوروبي ودولة أخرى عضو الاتحاد الأوروبي (من المتفق عليه فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي أن تتولى في مرحلة أولى، كل دولة من دول هذا الاتحاد المطلة على البحر المتوسط، المشاركة في الرئاسة المشتركة بصورة متعاقبة، وفى نهاية هذه المرحلة، سيتم اتخاذ قرار جديد). وستكون هذه الرئاسة المشتركة مكلفة بإعداد مؤتمرات القمة التي ستُعقد كل عامين، كذلك إعداد الاجتماعات الوزارية.

١. مذكرة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري حول «مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط»، مرجع سبق ذكره.
٢. المرجع السابق.
٣. اتحاد من أجل منطقة البحر المتوسط، http://www.consulfrance-jerusalem.org/article.php3?id_article=838

- تعاون هذه الرئاسة المشتركة في مهامها أمانة ذات تشكيل خفيف. تتشكل هذه الأمانة مما يقرب من عشرين شخصية من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل منطقة البحر المتوسط ــ UPM ــ وكذلك من أعضاء الأمانة العامة لمجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية في الاتحاد الأوروبي. ويرأس هذه الأمانة مديران، أحدهما ممثل عن الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والآخر يقوم بتعيينه مجلس الاتحاد الأوروبي بناءً على اقتراح مشترك صادر من المفوضية الأوروبية والأمانة العامة/الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي. يتم تعيين هذين المديرين لفترة عامين، يمكن تجديدها مرة واحدة. ويتعين على المناقشات التي تُجرى داخل الاتحاد الأوروبي وتلك التي تُجرى أيضاً مع الدول الحالية المشاركة في عملية برشلونة، غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن تحدد دور هذه الأمانة بالنسبة لهياكل الحوار القائمة ضمن عملية برشلونة الحالية.

اللجنة الدائمة المشتركة، حيث أسفرت مشاورات الدول الأعضاء عن الحاجة إلي تعزيز الإدارة المؤسسية للاتحاد، وذلك بإنشاء لجنة تكون قادرة علي تسيير المهام المنظمة لاجتماعات قادة الدول الأعضاء والوزراء والخبراء، والعمل كآلية في حالة الأزمات التي قد تنشأ في المنطقة الأورو-متوسطية[١].

سيحضر مديرا أمانة الاتحاد اجتماعات عملية برشلونه التي سيكون عنوانها «الاتحاد من أجل منطقة المتوسط». وفي إطـــار هذه الاجتماعات، سيكون لهذين المديرين وأمانتهما دوراً دافعاً من أجل تحديد مشـــروعات جديدة، وضمان متابعة المشروعات الجارية[٢].

أما بالنسبة للموقف العربي، فمع تطور المبادرة بشكل سريع على الجانب الأوروبي، والإعلان عن قمة باريس خلال شهر يوليو ٢٠٠٨، بادرت الدول العربية إلى عقد اجتماع عاجل لمناقشة المبادرة الفرنسية بعد أن أخذت طابعاً أوروبياً، والنظر في كيفية التعاطي معها. وناقش عدد من وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٢٤ مايو ٢٠٠٨، اتخاذ موقف موحد من المبادرة الفرنسية- الأوروبية لإنشاء «اتحاد من أجل المتوسط»، ووافق الجانب العربي على الرئاسة المشتركة (المصرية-الفرنسية) لهذا الاتحاد. وقد شارك

١. يحي الرملاوي، الاتحاد من أجل المتوسط، صحيفة الأهرام، ٢٠٠٨/٦/١٨
٢. اتحاد من أجل منطقة البحر المتوسط.

في هذا الاجتماع وزراء خارجية وممثلو: مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن وفلسطين وسورية ولبنان والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى[١].

وقد عُقدت القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في مدينة باريس بفرنسا يوم ٢٠٠٨/٧/١٣ برئاسة مصرية-فرنسية، وبحضور ٤٣ دولة شاركت في القمة، هي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب منطقة البحر المتوسط الأعضاء في عملية برشلونة وكذلك دول عديدة أخرى في المنطقة لم تكن لأسباب متنوعة، منخرطة في عملية برشلونة[٢].

وقد نص الإعلان الذي صدر في نهاية القمة «إعلان باريس» على أن الغرض من مسار «برشلونة – الاتحاد من أجل المتوسط»، هو «بناء السلام والازدهار يعم كل المنطقة، وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز التبادل بين كافة شعوبها»، واعتبر الإعلان أن الهدف هو إقامة «شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الإقليمي» ، وأكد على أن تحقيق أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يتم إلا وفق رؤية شاملة للأمن[٣]. وفيما أكد الإعلان على أهمية مسار برشلونة وما حققه من إنجازات، فإنه اعتبر أن الاتحاد «يمكن أن يساعد على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية الأوروبية، وأهمها التنمية الاقتصادية الاجتماعية والأمن الغذائي وتدهور البيئة والتغيرات المناخية والتصحر والتنمية المستدامة والطاقة والهجرة والإرهاب والتطرف وتعزيز الحوار بين الثقافات». كما أشار الإعلان أيضا إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني والهيئات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص لإنجاح الاتحاد الجديد، مع التركيز على «الندية» في التعاون والعمل المشترك وإقرار المشروعات وتنفيذها[٤].

(ب)- الاتحاد من أجل المتوسط...خطوة للأمام أم عودة للوراء؟

تساؤلات عدة أُثيرت حول مسار «برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»، حول أهدافه الحقيقية وإمكانية نجاحه وعلاقته بعملية برشلونة التي انطلقت في ١٩٩٥، ومدى إضافته للشراكة الأورو-متوسطية، وهي تساؤلات من قبيل: هل ينجح الاتحاد الجديد

١. مذكرة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الشعب المصري حول «مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط»، مرجع سبق ذكره.
٢. آمال وتحديات وراء قمة الاتحاد من أجل المتوسط، صحيفة الشعب اليومية الصينية، ٢٠٠٨/٧/١٤.
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/٢٠٠٨-٠٧/١٥/content_٦٧٠٢٧٣.htm
٣. موقع دويتشه فيلله الألماني، ٢٠٠٨/٧/١٩.
٤. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/٧/١٤.

في تأسيس شراكة حقيقة مع دول المتوسط الجنوبية في ظل الفوارق الكبيرة بين الضفتين؟ وما هي الضمانات التي تحول دون تعثره كما حدث مع عملية برشلونة؟. وهل يعني قيامه دفنا لمسار برشلونة الذي انطلق عام ١٩٩٥، أم إعادة النبض إليه؟ وهل يمكن أن يحقق الاتحاد من أجل المتوسط ما عجزت عنه عملية برشلونة على المسار السياسي من إيجاد حل شامل وعادل للصراع العربي ــ الإسرائيلي والتوصل إلى سلام حقيقي تلتزم إسرائيل بمتطلباته؟ أم أن الوضع سيستمر على ما هو عليه ولن تضفي المبادرة الجديدة سوى أعباء مالية وإدارية على عاتق الشراكة الأوروــ متوسطية؟ وما دام مسار برشلونة أظهر ضعف الإرادة التي تدفع الأوروبيين لتطوير الشراكة فما الذي يضمن أنها ستكون أقوى زخماً في المشروع الجديد؟

وعلى الرغم من حداثة المبادرة وعدم اتضاح الكثير من التفاصيل حولها، إلا أن الآراء على مستوى المحللين والمراقبين، انقسمت إلى اتجاهين، فهناك من رحّب بهذه المبادرة واعتبرها إضافة حقيقية للشراكة الأورو-متوسطية، وهناك من رأى عكس ذلك —وهو الجانب الأكثر- واعتبرها تجميل للواقع المتدهور التي وصلت إليه عملية برشلونة، وأنها لن تضيف جديدا إلى ما تحقق، بل ستمثل عبئاً إضافياً. ولكل من وجهتي النظر ما يدعمها من مبررات، نعرض لها على النحو التالي:

(١) الاتجاه الأول: الاتحاد من أجل المتوسط إضافة للشراكة الأورو-متوسطية

يرى فريق من الباحثين أن الاتحاد الجديد هو إطار مكمل للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين في الجنوب، وليس بديلا لعملية برشلونة، بل هو يمثل إضافة مؤثرة للتعاون علي هذا المسار, ولتأكيد هذا المفهوم وإزالة اللبس حول طبيعة هذا الاتحاد، فقد تم تغيير التسمية لكي تصبح: عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، علي أن يتم إخضاعه لآليات الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد في الوقت ذاته علي أهمية المحافظة على المكتسبات التي حققتها عملية برشلونة خاصة برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر برشلونة عام٢٠٠٥ ولمدة خمس سنوات، وكذا برنامج العمل لعام٢٠٠٨ الذي تبناه وزراء الخارجية في لشبونة في نوفمبر٢٠٠٧، والقرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية القطاعية[١].

١. يحيي الرملاوي، مرجع سبق ذكره.

ويعتقد فريق من الباحثين أن مشروع الاتحاد المتوسطي الذي اقترحه الرئيس ساركوزي يمكن أن يُعمق المسار الأوروبي المتوسطي ويسد الثغرات والتشققات التي ظهرت في جداره. ويرجعون ذلك التفاؤل إلى أن المفهوم ذاته يبني على فكرة الاتحاد، «فهو معادل للاتحاد الأوروبي لكن في حقل جغرافي واقتصادي مُغاير، ومعنى هذا أن هناك ذهنية جديدة تذهب إلى مدى أبعد من مفهوم الشراكة، أي إلى نظير للاتحاد الأوروبي. كما يرى هؤلاء أن الاتحاد من أجل المتوسط يُشكل أفضل رد على التقلبات التي تعصف بالمنطقة «فهو —وفق هذا الرأي- وسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار وإقامة حوار بين الحضارات والأديان المنتشرة على ضفتي هذا البحر»[١].

ويرى المدافعون عن هذا الاتجاه أيضا أن الشراكة الأوروبية — المتوسطية في مسارها الجديد ستوفر حوافز لمشاريع التعاون الإقليمي، والإقليمي الفرعي. وبالنظر إلـــى مدى تدنّي مستوى التعاون الإقليمي بين بلدان جنوب المتوسط وشرقه، فإن الدعم الأوروبي لمثل هذا التعاون يمكن أن يُحدِثَ تحوّلاً، وهذا ينطبق على المشاريع الكبرى، كمشاريع ربطِ الشبكاتِ الكهربائية بين مصر والأردن وسوريا وتركيا، ومشروع خطوط أنابيب النفط التي تمر في بلدان عدة، مثل الخط الذي يصل بين الجزائر والمغرب وأسبانيا، كما ينطبق أيضاً على المشاريع الاقتصادية المشتركة على المستوى المايكرو اقتصادي، كتوفير الدعم المالي أو التقني للمشاريع المشتركة للمثلث الفلسطيني— الأردني— الإسرائيلي[٢].

(٢) الاتجاه الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط...عبء على الشراكة الأورو متوسطية

على العكس مما يذهب إليه أنصار الفريق الأول، يرى أنصار هذا الفريق أن الاتحاد من أجل المتوسط لن يضيف جديدا إلى الشراكة الأورو-متوسطية، وإنما يمثل عبئاً عليها يضاف إلى العبء الذي مثّلته عملية برشلونة، ويرون أن نفس المعوقات الهيكلية التي كانت وراء التعثر في مسيرة برشلونة —والتي سبقت الإشارة إليها- موجودة بالقدر ذاته وربما بشكل أكثر وضوحا في المبادرة الجديدة الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، ويدللون على وجهة نظرهم هذه بالعديد من الاعتبارات، يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

١. توفيق المديني، ساركوزي وإطلاق مشروع الاتحاد المتوسطي، صحيفة الوسط التونسية، ٢٠٠٨/٠٧/٢٣، http://www.tunisalwasat.com/wesima_articles/index-20080610-11334.html

٢. ساركوزي وإطلاق مشروع الاتحاد المتوسطي ، مجلة الوحدة، السنة السابعة ـــ العدد الثامن والسبعون، يونيو٢٠٠٨، ص.٢٠.

١- المشروع الجديد يخدم الأجندة الأوروبية على حساب الأجندة العربية

الاتحاد من أجل المتوسط ورغم ارتباطه بعملية برشلونة طبقا للتسمية التي أُطلقت عليه لإرضاء عدد من الدول الأوروبية وأيضا جنوب المتوسط، إلا أنه سوف يشكل مساراً جديدا للتعاون بين ضفتي المتوسط، ربما تكون قاصرة على إقامة المشروعات ذات الطابع الإقليمي والوطني, وهناك شبه اتفاق بين قادة دول الاتحاد الأوروبي المسئول الرئيسي لهذه المشروعات أن تكون مرتبطة بمجالات البنية الأساسية والتلوث البيئي والطاقة والحماية المدنية.

وهو الأمر الذي يُثير مشكلة التمويل التي باتت حديث الكثيرين حتى قبل ميلاد الاتحاد خلال قمة يوليو التي عقدت في باريس. فالتمويل يتركز بالأساس حول مساهمات القطاع الخاص والتعاون الثنائي مع الاتحاد الأوروبي إضافة إلي المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الصناديق الإنمائية، وكلها مصادر غير دائمة إنما تعتمد علي مدى جدوى المشروعات المطروحة بالنسبة لخطط التنمية في الدول أعضاء المبادرة, خاصة إذا ما علمنا أنه لا يوجد تخصيص موارد مسبقة من جانب الاتحاد الأوروبي, كما يصعب اللجوء إلي الآلية المالية لعملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي, إلا إذا كانت المشروعات تتفق وتتلاءم مع أهداف البرامج الإقليمية للاتحاد الأوروبي وفي إطار هذه الآلية.

وعليه، فإن مردود هذه المبادرة سوف يتوقف بالدرجة الأولي على مساهمات الشركاء المتوسطيين والمشاركة النشيطة للقطاع الخاص في الدول الأعضاء, وهو الأمر الذي ربما يفرض العديد من القيود علي فرص تنفيذ كم كبير من المشروعات, اللهم إذا كانت هذه المشروعات ترتبط بالاستراتيجية والسياسة الأوروبية في المنطقة.

٢- المشروع الجديد يفتقر إلى التوازن بين طرفيه

عدم التوازن بين أطراف الشراكة كان أحد العوامل الرئيسية وراء تعثر مسيرة برشلونة، وهي سمة لم تتغير مع المشروع الجديد، فلا يوجد طرف عربي قوي ومتوازن يمكن القول معه أن هذه الشراكة تقوم على مبدأ «الندية» كما أكد على ذلك إعلان باريس الذي سبق الإشارة إليه. فالمشهد العربي في العاصمة الفرنسية عشية افتتاح القمة، لا يختلف كثيرا عما درجت عليه الحال في السنوات الأخيرة، من الانقسام والفرقة والضعف، والدليل على ذلك أن المشاركين حضروا إلى باريس دون أن يتفقوا مسبقا[١].

١. ساركوزي يفتتح قمة «الاتحاد من أجل المتوسط» بمشاركة ٤٣ دولة، موقع محيط الإخباري، ١٣\٧\٢٠٠٨، http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=144924&pg=41

ففي العاشر من شهر يونيو ٢٠٠٨، استضافت طرابلس قمة عربية مغاربية مصغرة حضرها الرئيس الدوري لقمة جامعة الدول العربية بشار الأسد للاتفاق على موقف موحد من قمة باريس وموضوعها لكنها انفضت دون أي بيان ختامي أو مؤتمر صحفي يوضح ما اتفق عليه. وفي السادس من الشهر ذاته استضافت الجزائر العاصمة للغرض ذاته الدورة الخامسة عشرة للمنتدى المتوسطي الذي يضم (١٢) دولة على مستوى وزراء الخارجية وانتهت ب «استيضاحات» عربية حول مشاركة إسرائيل. وفي ٢٤ مايو ٢٠٠٨ التقى في القاهرة عشرة وزراء خارجية عرب لتنسيق مواقفهم من قمة باريس دون الإعلان عن اتفاق محدد تم التوصل إليه[١].

٣- المشروع الجديد تقسيم للنفوذ الأمريكي الأوروبي على المنطقة

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المشروع الفرنسي الذي تحول أوروبيا لإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط هو نسخة مصغرة من المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، لكنه في الصورة الأوسع للصراع الغربي على مناطق النفوذ والمصالح في الشرق الأوسط يبدو أقرب إلى تفاهم أمريكي – أوروبي على تقاسم الإقليم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد الأوروبي لتكون المنطقة الواقعة على سواحل حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث احتياطي الغاز الضخم من حصة أوروبا ، بينما تكون المنطقة النفطية في الخليج العربي والعراق من حصة أمريكا. وهذا ما دفع البعض إلى التساؤل عما إذا كان «الاتحاد من أجل المتوسط» «مشروعا لشراكة أوروبية – عربية كما يدعون أم لشراكة أوروبية – أمريكية في الهيمنة على الوطن العربي الكبير».

ويضيف المدافعون عن هذه الرؤية أن التنازع على المصالح والنفوذ في الشرق الأوسط وخصوصا في القلب العربي للإقليم بين التكتل الغربي ذي القيادة الأنجلو – أمريكية وبين الاتحاد الأوروبي ذي القيادة الفرانكو – ألمانية قد أوقفه تفاهم استراتيجي يوزع الأدوار والمصالح في إطار حلف شمال الأطلسي «الناتو» وبحمايته. وكان وصول إدارتي نيكولا ساركوزي وانجيلا ميركل إلى الحكم في فرنسا وألمانيا بداية لهذا التفاهم الذي انعكس بشكل أكثر تنسيقا في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة حول العديد من القضايا التي كانت مثار اختلاف أو حتى خلاف بين التكتلين الغربيين كما اتضح لاحقا في

١. نقولا ناصر، بوابة فرنسية تنفتح للتطبيع المجاني، صحيفة فلسطين، ٢٠٠٨\٦\٢٠

العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والصومال وأفغانستان وإيران بعد أن راهن بعض العرب وغير العرب في المنطقة طويلا على تطور موقف مستقل لأوروبا عن الولايات المتحدة ينهي تبعية الأولى للثانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فهذه التبعية تتحول الآن تدريجيا إلى شراكة في الهيمنة على العالم بعامة وعلى الشرق الأوسط بخاصة وعلى الوطن العربي على الأخص*.

ويضيف المدافعون عن هذا التحليل أيضا أن معارضة المستشارة الألمانية ميركل لمشروع ساركوزي أثارت انطباعا خاطئاً بأن ألمانيا ومجموعتها في الاتحاد الأوروبي تعارضه لكن هذا الانطباع سرعان ما تبدد عندما اتضح أن معارضتها كانت لكون المشروع «فرنسيا» واستهدفت وضع المشروع تحت مظلة الاتحاد الأوروبي وهو ما تحقق في مارس الماضي ٢٠٠٧. لذلك يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن مشروع الاتحاد المتوسطي يتقاطع في نقاط أساسية مع المشروع الشرق أوسطي، بل يمكن القول بأن المشروعين يتكاملان مع بعضهما البعض[١].

٤- المشروع الجديد معني بإسرائيل وتركيا بالأساس

يرى أنصار هذا الاتجاه كذلك أنه على الرغم من أن مصلحة شعوب الدول العربية جميعاً، وليس فقط البلدان المطلّة على البحر المتوسط، تتطلب تحقيق تنمية إنسانية مستدامة، تركز على حقوق الإنسان، وتوفر له فرص العمل الملائمة، وتوقف نزيف الهجرة التي تذهب بالقدرات العملية وبالكفاءات التي تحتاجها هذه البلدان في مختلف المجالات، إلا أن المشروع الأوروبي له أهداف مركزية، تتمحور في ضم إسرائيل إلى المشروع، بوصفها دولة متوسطية، ولها علاقات مميزة من دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية معها وعلاقتها العسكرية بحلف شمال الأطلسي، وهو أمر لا ترتقي إليه أي من الدول العربية. وبالتالي فإن ضم إسرائيل إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يفضي إلى الالتفاف على القضية الفلسطينية وقبول الاحتلال الإسرائيلي

* يضيف أنصار هذا الاتجاه أن توسع الناتو جنوبا بالتواجد العسكري المباشر في أفغانستان وباتفاقيات الشراكة وغيرها مع دول عربية تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي ليس إلا تعبيرا عن هذا التفاهم – الشراكة بين التكتلين. ففي ١٢ فبراير ٢٠٠٥ قال أمين عام حلف الناتو جاب دي هوب شيفر: «يوجد إجماع متنام بين أوروبا وبين أميركا الشمالية على أنه يجب بناء روابط جديدة أقوى مع هذه المنطقة التي لها مثل هذه الأهمية الإستراتيجية. وهناك إجماع أيضا على أن الناتو يستطيع وينبغي عليه أن يلعب دوره فيها». وتأكد هذا «الإجماع» بخطط عملية في القمتين اللتين عقدهما الحلف في ريغا بلاتفيا عام ٢٠٠٦ وفي قمة بوخارست برومانيا في العام التالي. لذلك كان ذو دلالة أن تدعو صحيفة مثل «نيويورك تايمز» في وقت مبكر إلى توسيع الناتو جنوبا مباشرة بعد الغزو الاميركي للعراق.

١. نقولا ناصر، المتوسطي .. شراكة أوروبية مع العرب أم مع أمريكا؟، ١٦\٦\٢٠٠٨،
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=46342&IdLanguage=17

للأراضي العربية، ومحاولة للتطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي قبل إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية من خلال التوصل إلى السلام الشامل والعادل في المنطقة[١].

ولتكوين مقاربة عامة لمسألة دمج إسرائيل في المنظومة الجديدة، من المفترض ملاحظة أن هذه المنظومة تهدف، حسبما صيغت فكرتها الرئيسة، إلى بدء مرحلة جديدة من التعاون في منطقة البحر المتوسط، مع تنشيط «عملية برشلونة»، بحيث يكون تمثيل الدول المشتركة في الاتحاد متساوياً بينها، من أجل تعزيز تقاربها من خلال تطوير مشروعات جديدة ذات بعد إقليمي.

ومن ناحية الهيكلية التنظيمية، ستشارك إسرائيل في وقت ما برئاسة الاتحاد، باعتبار أن الرئاسة المشتركة له، لمدة عامين، تضطلع بها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ودولة أخرى ليست عضواً فيه، وستكون هذه الرئاسة المشتركة مكلفة بإعداد مؤتمرات القمة التي ستُعقد كل عامين، وإعداد الاجتماعات الوزارية. كما ستكون إسرائيل حكماً عضواً في أمانة الاتحاد التي تعاون الرئاسة المشتركة في مهامها، والتي ستضم ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد. وهذا يعني من جملة أبعاده إنشاء صيغة جديدة من العلاقة بين إسرائيل والدول العربية، تتخذ من الاتحاد إطاراً لها[٢].

ويلاحظ المراقبون أنه فيما تتم تهيئة الأجواء لانضمام إسرائيل إلى «الاتحاد من أجل المتوسط»، تجري في موازاة ذلك عملية في غاية الأهمية بالنسبة لإسرائيل، تتلخص بتوطيد العلاقات إلى درجة الارتباط العضوي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي. حيث كشف «فرانسيس وورتز» رئيس كتلة اليسار الأوروبي الموحد في البرلمان الأوروبي يوم ٢٠٠٨/٦/١٢ عن أن الاتحاد الأوروبي يُجري مفاوضات سرية منذ نحو سنة مع إسرائيل لمنحها وضعاً أشبه بالعضوية، تستفيد بمقتضاه من جميع الميزات التي تحق للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأن إسرائيل لا تطلب أقل من المشاركة على جميع المستويات، في كل اجتماعات الاتحاد الأوروبي حول قضايا الحوار الأمني والاستراتيجي، وفي أنشطة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة ومناقشات مجلس الوزراء الأوروبي حول الدول العربية، واجتماعاته الخاصة بقضايا الاقتصاد والشؤون المالية والطاقة والبيئة والمواصلات والإعلام

١. عمر كوش، في أهداف الاتحاد المتوسطي، صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠٠٨\٦\٢٠.

٢. إبراهيم عبدالكريم، إسرائيل ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، مركز الإمارات لدراسات والبحوث السياسية، ٢٠٠٨\٦\٢٦، http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,852-0-36,00.html

والشباب والتعليم العالي. كما تطلب تشكيل هيكل برلماني أوروبي-إسرائيلي مشترك. وقد اتفق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بالفعل في ختام اجتماعهم الأخير في لوكسمبورج يوم ٢٠٠٨/٦/١٦ على «تطوير شراكة أوثق مع إسرائيل»، مشددين على ضرورة أن توضع هذه العلاقات الأوثق في إطار يتضمن بصورة ملحوظة حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من خلال تنفيذ الحل القائم على أساس دولتين، وقال نص البيان الصادر في ختام الاجتماع: «إن الدول الأعضاء في الاتحاد مستعدة لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل في مجال السياسة الاجتماعية ومنح الاقتصاد الإسرائيلي عالي التقنية فرصة أكبر للوصول إلى الأسواق الأوروبية والتعاون بدرجة أوثق بشأن الأمور التنظيمية».

ولا شك في أن إسرائيل ستسعى إلى استغلال هذه الحالة لتسويق توجهاتها ومواقفها، ومحاولة الحصول من شركائها في الاتحاد على تأييدهم لها في صراعها مع الفلسطينيين والعرب، تحت عنوان «محاربة الإرهاب والتطرف والتهديد الوجودي لإسرائيل».

ويمكن هنا ملاحظة أمر ذي مغزى يتعلق بخدمة كبيرة يسديها مشروع الاتحاد، ومهندسه الأول ساركوزي لإسرائيل، تتلخص بأن من شأن هذا المشروع أن يتيح لإسرائيل إمكانية حل الصراع مع محيطها الفلسطيني والعربي بشروط مريحة لها. ومن الواضح أن ذلك غير معزول عن الحرارة المرتفعة للعلاقات التي تحتفظ بها إسرائيل مع فرنسا في عهد ساركوزي، والتي تعكس تحوّلاً شبه جذري في السياسة الخارجية الفرنسية أنهى النهج الذي رسمه «شارل ديجول» عام ١٩٦٧ تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي[١].

ومن ناحية أخرى، يرى أنصار هذا الاتجاه أن ساركوزي أراد من خلال مشروعه الجديد الالتفاف على إدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما كان عبّر عنه صراحة قبل أن يصبح رئيسا في مدينة تولوز الفرنسية المطلة على المتوسط، حيث ركّز في أحد خطاباته على رفضه القاطع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وأراد أن يخرج هذه المبادرة التي سماها الاتحاد من أجل المتوسط حتى يجد مكانا لتركيا خارج الاتحاد الأوروبي[٢].

٥- المشروع الجديد لن يحل الصراع العربي الإسرائيلي

ثمة تساؤل رئيسي يثار في هذا الصدد مفاده: إذا كان مسار الأورو-متوسطية في

١. المرجع السابق.
٢. هلا صغبيني، مرجع سبق ذكره.

إطار عملية برشلونة عانى منذ انطلاقه، من تداعيات أزمة النزاع العربي الإسرائيلي فكيف سينجو المشروع الجديد من تبعاتها؟. فقد عجَز مسار برشلونة عن ممارسة تأثير ايجابي في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، على الرغم من انطلاقه عام ١٩٩٥، أي بعد بضع سنوات من انطلاق ما سمي عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان الشركاء الشماليون والجنوبيون يراهنون كثيراً على الأجواء الإيجابية التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط، ويتطلعون إلى تعاون وثيق بين دولها، بما فيها إسرائيل والدول العربية، لا يقف عند الحدود الاقتصادية بل يطال المجالات السياسية والإستراتيجية. ولكن رفض إسرائيل للسلام باعتباره نقيضاً لوجودها، وعجَز الأوروبيين والعرب معاً عن حمل تل أبيب على احترام التزاماتها، أديا إلى إخفاق مسار برشلونة منذ عيد ميلاده الأول بعدما رفضت الدول العربية الأعضاء الموافقة على مشروع فرنسي للتعاون الاستراتيجي تكون إسرائيل شريكة فيه[١].

وليس في المشروع الجديد الذي طرحته فرنسا ما يضمن حل الصراع، بل على العكس، فإن الوضع الجديد الذي ستتمتع به إسرائيل في هذا المشروع على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، سيدفعها إلى الاستمرار في تعنتها وسياستها الرافضة لأي حلول.

١. توفيق المديني، مرجع سبق ذكره.

خاتمة

يتضح مما تقدم أن عملية برشلونة واجهت تحديات عديدة أدت إلى تعثر مسارها وعدم تحقيق الطموحات التي ابتغاها أطراف الشراكة الأورو-متوسطية في عام ١٩٩٥، حيث أن ما تحقق معظمه كان في الجانب الاقتصادي، وحتى على هذا الصعيد جاءت النتائج أقل بكثير مما كان مأمول من هذه الشراكة. واتضح أيضا أن أسباب تعثر هذه الشراكة هي أسباب هيكلية تتعلق بعدم التوازن بين طرفي الشراكة أو على الأقل التقارب بينهما، وهو أمر ضروري لنجاح أي شراكة بين طرفين، وتتعلق ببقاء الصراع العربي الإسرائيلي دون حل، إضافة إلى الدور الأمريكي الذي يحاول عرقلة أي تنامي في العلاقات بين جانبي المتوسط يراها تهدد مصالحه في المنطقة.

هذه التحديات دفعت الكثيرين إلى التشكيك في نجاح المشروع الجديد الذي اقترحته فرنسا وتبنته الدول الأوروبية وهو مسار «برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»، حيث يواجه هذا المسار التحديات الهيكلية ذاتها المشار إليها بالنسبة لعملية برشلونة. وعلى الرغم من أن البعض رأى في المبادرة الجديدة إضافة للشراكة الأورو-متوسطية، اتجهت الغالبية العظمى من الآراء إلى أن المشروع الجديد سيكون عبئا على هذه الشراكة، وربما بشكل أخطر من العبء الذي ارتبط بعملية برشلونة، خاصة وأن المشروع الجديد كما يراه البعض واجهة أوروبية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، كما يراه البعض الآخر تقسيم للنفوذ بين الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة في ظل التفاهم الجديد الذي تبلور بين الجانبين عقب التغيير الذي شهده منصب الرئاسة في كل من فرنسا وألمانيا.

وفي التحليل الأخير، يظل الحكم على هذه المبادرة أمرا مبكراً، فعلى الرغم من أن الكثيرين رأوا في المشروع الجديد عبئا وساقوا في ذلك العديد من الاعتبارات، إلا أن هذه الأخيرة تظل مجرد تحليلات وتكهنات قائمة على خبرة الماضي وتحليل الواقع الحالي واستشراف أفاق المستقبل. وبالتالي، فإن الحكم على هذه المبادرة في الوقت الحالي بالفشل وتحليل أهدافها في إطار نظرية المؤامرة، يعد أمرا بعيدا عن الصواب.

فالتقييم الموضوعي للمبادرة يحتاج إلى المزيد من الوقت، وتظل مدى فاعليتها مرهونة بقدرتها على مواجهة التحديات التي وقفت حجرة عثرة أمام عملية برشلونة. صحيح

أن مواجهة هذه التحديات كافة يعد أمراً بعيداً عن الواقع، إلا أن حل بعضها والتفكير في تطوير استراتيجيات طويلة المدى لحل البعض الآخر، سيعمل بلا شك على تطوير الشراكة الأورو-متوسطية. لذلك، ستكون السنوات القليلة الماضية معياراً مناسباً للحكم على مدى فاعليه هذه المبادرة الجديدة ودورها في تطوير الشراكة.

ولعل الدرس الذي يجب أن تعيه الدول العربية جيداً في هذا الصدد، هو التيقن من أن قدرتها على تحقيق شراكة فاعلة تقوم على صفة الندية مع أي طرف دولي آخر، لن تكون إلا بتوحد كلمة هذه الدول. لا نقول تحقيق وحدة عربية حيث أضحت حلماً بعيد المنال، ولكن على الأقل أن يكون هناك تنسيق تام ومستمر بين هذه الدول في تعاملها مع الأطراف الخارجية، وأن تكون لها رؤية موحدة في التعامل مع الآخرين.

الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية بين النظرية والتطبيق*

مقدمة

أصبح الحديث عن الشرعية الدولية بشكل عام يثير اللبس والخلط بعد أن اختزل بعضهم، حتى من المختصين، معنى الشرعية الدولية في قرارات مجلس الأمن، ليصبح اصطلاح قرارات الشرعية الدولية عبارة مألوفة في الأدبيات والكنايات العربية، فضلاً عن قرارات المنظمات والهيئات الدولية العربية.

أما في القضية الفلسطينية فقد أصبح الأمر أشد تعقيداً والتباسا، خاصة بعد أن وقع الخلاف بين فتح وحماس حول الشرعية الدولية وشروطها التي أصر أبو مازن على التزام حماس بها حتى يمكن بدء الحوار، ووضعت إسرائيل الشرط نفس أيضا حتى يُرفع الحصار عن غزة.

من ناحية ثالثة، فإن تغير مفاهيم الشرعية الدولية ومضمونها في القضية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو زاد الأمر تعقيداً. ومن ناحية رابعة، فإن البناء النظري لعناصر الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية وكل ما يتعلق بإسرائيل، وكل ما يتعلق بالقضايا العربية، يفترق تماماً عن تطبيق هذه الشرعية.

في ضوء ما تقدم، فإن إيضاح هذه النقاط حول المستوى النظري للشرعية الدولية في القضية الفلسطينية، وافتراق هذا المستوى عن المستوى التطبيقى هو موضوع الدراسة.

* أ.د. عبد الله الأشعل/ مساعد وزير الخارجية المصرى الأسبق وأستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في القاهرة.

المبحث الأول

الإطار النظري للشرعية الدولية في القضية الفلسطينية

أولاً: مفهوم الشرعية

منذ ظهور فكرة الشرعية، لتعني الرضا الشعبي عن النظم السياسية عند جون لوك، تواكبت الدراسات لتطوير هذه الفكرة على مستوى النظم السياسية وفي إطار العلاقات الدولية. وقد أسهم روبرت دال رائد الدراسات الديمقراطية في تأصيل فكرة الشرعية، و لم يشترط أن يكون النظام المشروع نظاماً ديمقراطيا. وقد تطورت الشرعية من الشرعية ذات المصدر الإلهي عند الفراعنة والرومان إلى الشرعية المدنية التي حدد لها ماكس فيبر مصادر ثلاثة، هي: الكارزمية، والتقاليد، والقانون أو الدستور[١]. ثم جاء الفقيه الفرنسي Dugan ليقرر أن الشرعية الكارزمية انتهت منذ الخميني، كما أن أمثلة الشرعية التقاليدية قد ندرت، و لم يبق سوى الشرعية الديمقراطية، وهو بذلك يخالف روبرت دال في هذه النتيجة[٢].

أما الشرعية الدولية فهي تختلف؛ إذ لا شأن لرضا الشعب كما هو الحال في شرعية النظم السياسية، وهي تعني مجموع المبادئ والأحكام القانونية العامة التي ارتضتها الأمم المتمدنة في علاقاتها الجماعية الدولية، وهي المعاصرة، وهى بهذا المعنى تلخيص لفكرة القانون الدولي تعبر عن فلسفة أحكام هذا القانون. والشرعية الدولية تختلط أيضاً بالقانونية، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الدولية، ولكن الفارق بينهما هو الذى يقود إلى أزمة الشرعية الدولية الحالية[٣]. وقد جرى على أقلام الكتاب العرب والمتخصصين الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن على أنها الشرعية الدولية، وربما يستند هذا القول بشكل ضمني على أن هذه القرارات يفترض أنها تعلن عن الشرعية الدولية في مصادرها الأخرى.

ثانيا: مصادر الشرعية الدولية[٤]

تستمد قواعد الشرعية الدولية الحاكمة لعلاقات وأوضاع المجتمع الدولي من مصادر ثلاثة، المصدر الأول هو أحكام القانون الدولي العام (المبادئ والقواعد القانونية الدولية

الآمرة)، والمصدر الثاني هو مبادئ ميثاق الأمم المتحدة سواء تلك المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة ومقاصدها الكلية والفلسفة العامة الى تربط الأهداف بالمبادئ، أو تلك التي تحدد اختصاصات الأجزة الرئيسية الدولية الأخرى، وثالثها أحكام ومبادئ القانون الدولي الوضعي الأخرى. وإذا ما تعارضت القواعد الدولية الآمرة مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فتكون الأولوية في التطبيق للقواعد الدولية الآمرة. وهو حكم ينطبق كذلك على الحالة التي تتعارض فيها قرارات المنظمات والأجهزة الدولية مع الأحكام الواردة في القواعد الدولية الآمرة.

فى هذا الصدد تجب الإشارة إلى أن قرارات المنظمات الدولية بدأت تدخل في دائرة المصادر الاحتياطية للقانون الدولي، وحدد الفقه الدولي عدداً من الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في هذه القرارات لكى تصبح مصدراً معتبراً في توليد القواعد القانونية. لكن قرارات مجلس الأمن التي تصدر استناداً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تتمتع بقوة ملزمة قبل أن يقرر الفقه والممارسة الدوليتان لقرارات المنظمات الدولية صفة المصدر للقانون الدولي؛ ذلك أن المصادر الأصلية والاحتياطية التقليدية قد وردت على سبيل الحصر في المادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، وهو جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة، مما يترتب على ذلك من آثار في علاقة المنظمة الدولية بأعلى سلطة قضائية في نطاقها. وما دامت قرارات المجلس تتمتع بالقوة الإلزامية بموجب المادة (٢٥) من الميثاق، وتتمتع بقوة إضافية في المادة (١٠٣) من الميثاق التي جعلت التزامات الدول الناجمة عن الميثاق أسمى من التزاماتها الناجمة عن أي مصدر آخر للالتزامات، فإن قرارات المجلس هي حصيلة مفاوضات وأوزان القوى السياسية لأعضاء مجلس الأمن، ولذلك يختلط لدى المجلس أحياناً الاختصاصات السياسية مع الاختصاصات القانونية على خلاف وضوح الميثاق في إسناد الاختصاص السياسي في القضية للمجلس، بينما اختصت محكمة العدل الدولية بالمسائل القانونية.

ولما كان المجلس قد دخل مرحلة تتسم بالازدواجية بين إجراءات صدور القرار وبين مضمونه، وهي التي أسميناها «بالشرعية الدولية الجديدة»[٥]، فقد أصبح واجباً الحذر في تقييم قرارات المجلس التي تناقض في مضمونها أحكام الميثاق، وإن استوفت المتطلبات الصحيحة

لصدورها. وهكذا يمكن تقييم قرارات المجلس، واعتبار ما يتفق منها مع مصدري الشرعية الآخرين، جزءاً من هذه الشرعية؛ وبخاصة عندما تتعارض مع القواعد الدولية الآمرة.

ثالثاً: مكونات الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية

تتكون الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية من أحكام القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وكافة قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي، وبالطبع أية منظمات دولية أخرى أوروبية أو لاتينية أو آسيوية.

وتتوزع مجالات الشرعية الدولية في هذا المقام بين نطاقين كبيرين: الأول كل ما يتعلق بدعم حقوق الشعب الفلسطيني من ناحية، وكل ما يعني الدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها من ناحية أخرى. والثاني ما يتعلق بمطالبة إسرائيل برد هذه الحقوق، وكل ما يدين سلوك إسرائيل تجاه هذه الحقوق. ويمكن إيجاز هذه المصادر كالآتي:

١- قرار التقسيم.
٢- قرار قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة.
٣- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ المتضمن بنداً يتعلق بعودة اللاجئين.
٤- القراران ٢٤٢، ٣٣٨.
٥-القرارات المتعلقة بحق تقرير المصير والتمثيل والقدس والاستيطان وحقوق الإنسان.
٦- قرار مجلس الأمن المؤكد لحق الفلسطينيين في إنشاء دولة خاصة بهم جنباً إلى جنب مع إسرائيل.
٧- قرارات الجمعية والمجلس ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تأكيد حقوق الإنسان الفلسطيني وإدانة الممارسات الإسرائيلية وخاصة قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية عام ٢٠٠٣م بشأن إدانة قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل، وكذلك قرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ لعام ١٩٧٥م الذى يسوي بين الصهيونية والعنصرية رغم إلغائه عام ١٩٩١ في ظروف الغزو العراقي للكويت والتدخل الأمريكي.
٨- الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤م حول الجدار العازل.
٩- اتفاق المبادئ في أوسلو، وما تلاه من اتفاقات أخرى.

هذه المصادر التسعة على مستوى الأمم المتحدة، بالإضافة إلى التقارير والقرارات للمنظمات الإنسانية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والإشارات المتكررة في البيانات الرسمية للدول والتجمعات الدولية، تشكل كلها قاعدة أصلية للشرعية الدولية، ويمكن أن نضيف أية أحكام وطنية تدور حول الدفاع عن الحقوق الفلسطينية أو إدانة النَّيْل منها، أو تعقب المسؤولين الإسرائيليين عن كل هذه الانتهاكات للحقوق وفي مقدمتها الحق في الحياة. وفيما يأتي عرض لمختلف المصادر المذكورة أعلاه.

ونفصل بعض مصادر ومكونات الشرعية الدولية التي تدخل فيها أيضاً كل مشروعات التسوية الأمريكية وغيرها. رغم أن هذه المشروعات تهدف أساساً إلى تمكين إسرائيل من التهام فلسطين، ولكننا قبل ذلك يجب أن نؤكد أن الصراع في فلسطين هو صراع بين مشروع استعماري استيطاني وبين أصحاب الحق في فلسطين، مع تغير أقدار المنطقة والدعم الأمريكي الأعمى للمشروع الصهيوني؛ إذ أثر ذلك بشدة على مصادر الشرعية الدولية، بل وعلى الفعالية الواجبة في تنفيذ هذه المصادر، والسعي في كل مناسبة لمحو هذه المصادر التي تشكلت بصعوبة ولو على المستوى النظري، وهو منهج وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بوضوح.

١. قرار التقسيم[٦]

صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩م المعروف بقرار التقسيم، والذى أقر بحق اليهود باقتسام فلسطين مع الفلسطينيين بنسبة ٥٦,٥٪ لليهود و٤٣,٥٪ للفلسطينيين، رغم أن اليهود وافدون ولا حقَّ لهم في الأرض، ورغم أن الفلسطينيين لم يشاركوا في اضطهاد اليهود في ألمانيا أو محارقهم، ورغم أن نسبة اليهود بعد كل موجات الهجرة طوال ٥٠ عاماً لم تزد على ٣٠٪ من مجموع سكان فلسطين. وأخيراً تصدر الجمعية العامة توصيات ليست ملزمة وفق الميثاق، وأن تقسيم الأقاليم لصالح من لا علاقة له بالأرض يتجاوز اختصاص الأمم المتحدة أصلاً.

في حدود هذا القرار نشأت شرعية دولية توافقية جعلت للقرار قيمة قانونية وتنفيذية كبرى، وسمح القرار لمجلس الأمن أن يتدخل لفرض القرار على أساس أن الرفض سيكون قطعاً من جانب صاحب الحق. ولذلك فسّر اليهود القرار على أنه منحة من السماء

وجائزة المجتمع الدولي للشعب اليهودى، واعتراف منه أنه كان للشعب حق تاريخى بصرف النظر عن المساحة التى خصصها قرار التقسيم له[٧]. فإذا كان القرار جائرا إلى هذا الحد، وأنه أرسى سابقة خطيرة، ويعد تجسيداً لشرعية دولية وتوافقية بين قوى النظام الدولي آنذاك، وهذا التوافق هو الذى أضفى على القرار قوته القانونية والتنفيذية* رغم أن واشنطن وفّرت له النصاب بشقِّ الأنفس وبكل صور القهر والضغط والإكراه والتزوير (٣٣ صوتاً من ١٥١ صوتاً إجمالي عدد أعضاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م)، فلماذا نحسب أن القرار هو بداية الشرعية الدولية؟

خلال الفترة من ١٩٤٧م حتى ٢٠٠٨م حدث تراجع خطير في الموقف العربي، وتقدّم خطير في تمدد المشروع الصهيوني؛ فاستولت إسرائيل حتى ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧م على ٧٨٪ من فلسطين، وفي ٥ يونيو/حزيران استكملت الاستيلاء على كل فلسطين بحيث اعترفت أن ٢٢٪ فقط منها هي المحتلة عام ١٩٦٧م، ثم صارت تسمّي هذه الأراضى الأقاليم، ثم ضمت نصفها في صورة الجدار العازل وحركة الاستيطان الواسعة، وأصبح الحديث عن قرار التقسيم رسمياً محظوراً ومستحيلاً منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م[٨]، بعد كل هذا الخلل الذى ارتبط بتآكل الإطار العربي الحاضن للجسد الفلسطيني.

ثم تشقق الجسد الفلسطيني المتبقى تمهيداً للالتهام الإسرائيلى، وصارت عملية السلام التي كانت تعني عام ١٩٦٧م استرداد ٢٢٪ من فلسطين باعتبارها أراض محتلة، غطاء للتوسع الإسرائيلى وإسباغ الشرعية على هذا التوسع بموافقة الجانب الفلسطيني. ولذلك فنحن نعتبر، لاعتبارات عملية محضة، أنه يجب التركيز على قرار التقسيم أساسا للشرعية الدولية، رغم أن القوة العربية لا تتوافق مع الطلب، ورغم غلبة الكفة الإسرائيلية، وذلك لأن قرار التقسيم، وهو أول وثيقة في ملف الشرعية الدولية في القضية الفلسطينية، هو الذى قرر للفلسطينيين الحق في دولة على غرار حق اليهود المصطنع، وهو الذى يتضمن الوضع القانوني للقدس، ويشلُّ يد إسرائيل قانونياً عن تغيير طبيعتها ومساحتها رغم التهويد والضم وكل الإجراءات التى تحاول أن تخلق قدساً جديدة لا علاقة لها بقدس التقسيم[٩].

المحرر: يشير الباحث بمناسبة قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (قرار التقسيم) إلى أن شرعية دولية توافقية نشأت في حدود هذا القرار، وأنها جعلت له قيمة قانونية وتنفيذية، رغم أنه يؤكد في موضع لاحق على أن القرار المذكور يعد تجسيداً لشرعية دولية مصطنعة، وأن الجمعية العامة تجاوزت بصدده حدود اختصاصاتها المرسومة لها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. وربما اتفقنا مع الباحث في أن القرار المذكور له قيمة قانونية من جراء الشرعية الدولية التوافقية (المصطنعة) التي نشأت حوله، ولكن ثمة خلاف حول ما إذا منحت هذه الشرعية هذا القرار قوة تنفيذية.

وأبلغُ دليل على ذلك أنه بعد مضيّ ستين عاماً تقريباً على القرار وإغفاله تماماً طالب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الحالية رقم (٦٣) يوم ٢٠٠٨/٩/١٨م بالعمل على تطبيق قرار التقسيم، وأكد أن عجز الأمم المتحدة عن القيام بمسئوليتها عن تطبيقه هو الذى تسبب في هذه المآسي، وشدد على ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

٢. قرار العودة

عندما قامت إسرائيل فعلاً على أساس قرار التقسيم بالمعنى الذى أرادته، وهو أن يكون وثيقة الاعتراف الأول بجوهر الحق اليهودى بصرف النظر عن مساحة الحق على الأرض، رفضه العرب، وهم محقون في ذلك، لأن فكرة القرار حينذاك كانت عبثية. ولم يتوقع أحد أن هذا القرار أصبح حلماً يستحيل تحقيقه عندهم. ولكن الأكثر عبثية هو أن الفقه الإسرائيلى اعتبر أن الرفض العربي قد أنهى حق الفلسطينيين في القرار، وأن من قبله ينفرد به دون الطرف الآخر، وهذا تجديف قانونى ظاهر البطلان؛ لأن قرار الجمعية العامة لا يسقط أو يُلغى بسلوك الأطراف التي يُوَجَّه إليها القرار بالخطاب، وإنما يلغيه قرار آخر من الجمعية كما حدث في قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية الصادر عام ١٩٧٥م.

ولكنْ، صاحَبَ إنشاءَ إسرائيل إرهابُ سكان فلسطين في المناطق التى قامت عليها، ففرّوا إلى البلاد المجاورة أملاً في النجاة والعودة بعد انقشاع الضجة، ولذلك قررت الجمعية العامة التي أصدرت قرار رقم (١٩٤) أن قرار تقسيم فلسطين يوازيه ويكمله تقرير حق لاجئي عام ١٩٤٨م في العودة إلى بيوتهم أو تعويضهم. ويتمتع قرار العودة بنفس القيمة القانونية لقرار التقسيم ويعد من مصادر الشرعية الدولية في القضية*، ولا يمكن التسليم بحق إسرائيل في الوجود في فلسطين دون أن يتمسك بحق مواز للاجئين في العودة.

وقد يبدو حق العودة نظرياً في ضوء تفوق المشروع الصهيوني، وهذا هو السبب في تمييع هذا الحق من جانب السلطة الفلسطينية والدول العربية. وحق العودة حق شخصي لا يجوز الإنابة فيه، وفي الوقت نفسه لا بد من الوفاء بهذا القرار، وكذلك إلغاء قرار التقسيم، والالتزام بوضع دستور يضمن حقوق الفلسطينيين الذين بقوا داخل

* المحرر يؤكد الباحث على أن قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) الذي أكد في بنوده على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة يتمتع بالقوة القانونية ذاتها التي يحظى بها قرار التقسيم. والسؤال هل يتمتع هذا الأخير بالقوة القانونية ذاتها التي يتمتع بها القرار السابق أم بالقيمة القانونية ذاتها؟ وكما يرى المحرر فإن القرار (١٩٤) يتضمن لجهة حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى مساكنهم بقيمة قانونية أقوى من تلك التي يتمتع بها قرار التقسيم، خاصة وأن حق اللاجئين في العودة يعد من الحقوق الدولية العرفية مما يعزز من مكانة القرار المذكور بصفته يكرس قواعد دولية عرفية.

إقليم إسرائيل، وهذه شروط شروط أساسية تَضَمَّنَها قرار قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، وهو قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣) في مايو/أيار ١٩٤٩م، فضلاً عن التعهدات التي أبدتها إسرائيل في اللجنة السياسية الأولى عام ٤٨-١٩٤٩م.

ويؤدى تنكر إسرائيل لهذه الشروط إلى بطلان عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، خاصة أن هناك سبباً آخر يرسم علامة استفهام على هذه العضوية، وهو ارتكابها لجرائم الإبادة والعنصرية، مما يخلع عنها شرط الدولة المحبة للسلام، وهو من الشروط الإنسانية التي تتطلبها المادة الرابعة في الميثاق في الدولة طالبة العضوية[١٠]، ولكن إسقاط عضوية إسرائيل مسألة قانونية لا تحتاج إلى قرار من مجلس الأمن، بل تحتاج إلى رأي استشارى من محكمة العدل الدولية. لأنه من المعلوم أن هناك فرقا بين طرد إسرائيل وبين إبطال العضوية، فالأول يتطلب قراراً موضوعياً من مجلس الأمن يستحيل صدوره، بينما يتطلب الثاني رأياً قانونياً يكشف فقط عن جوانب البطلان.

وأخيراً، فإن العلاقة بين القرارين (١٨١، ١٩٤) علاقة عضوية، فقد تنكرت إسرائيل لهما معاً، والقاعدة هي أن التلازم بينهما مطلق، فإن أغفلت إسرائيل هذا القرار وجب إغفال حق إسرائيل في الوجود وفق قرار التقسيم، خاصة أن إسرائيل التزمت باحترام القرارَيْن، وكانت عضويتها مشروطة بتحقيق هذ الاحترام. والسبب في إغفال إسرائيل لهذين القرارين الخطيرين هو طبيعة القرارين ودلالتهما، فهما يؤكدان أن الأرض للفلسطينيين، وأن إسرائيل كيان مصطنع وافِدٌ على هذه الأرض في ظل تفاهم دولى على حساب العالم العربي.

ولا تريد إسرائيل أن تذكر هذين القرارين، ولذلك سعت إلى إهدارهما معاً حتى تقضي على الذاكرة التاريخية التي تعود بأصل الحق إلى أصحابه، وتسقط مقولة شامير في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م أن اليهود تمتعوا بوجود متصل لمدة أربعة آلاف سنة، وأن الأمم المتحدة ليست هي التي صنعت إسرائيل، بل ثار اليهود على المستعمر البريطاني. وهي أكذوبة استقلال إسرائيل وإعلان الاستقلال في وثيقة إنشاء هذا الكيان.

فقرار التقسيم قد أكد على حق تقرير المصير، ثم جاء قرار الجمعية العامة رقم (٣٠٨٩) في ١٩٧٣/١٢/٧م ليربط بين حق العودة في القرار (١٩٤) وحق تقرير المصير

بسبب التلازم بينهما، فقد كانت قرارات الجمعية العامة قبل ١٩٦٩/١٩٧٠م تؤكد حق العودة، بينما عنيت القرارات التالية بتأكيد حق تقرير المصير[١١].

ويؤكد الأستاذ ماليزون أن تحفُّظ قرار الجمعية العامة- رقم (٢٦٢٥) لعام ١٩٧٠م حول مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية بألا يؤدى تطبيق تقرير المصير إلى تمزيق الدول القائمة- لا ينطبق على الفلسطينيين؛ إذ إن لهم الحق في أراضي إسرائيل بسبب طبيعتها وسلوكها[١٢].

٣. القراران (٢٤٢، ٣٣٨)[١٣]

صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) في نوفمبر/تشرين ثان ١٩٦٧م لتسوية الصراع العربي الإسرائيلى على ضوء العدوان الإسرائيلى على مصر وسوريا والأردن واحتلالها لسيناء والجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية.

وكان واضحاً منذ البداية أن القرار، وإن كان صياغة نظرية غامضة عندما يتعلق الأمر بالتفسير والتفاصيل وآليات التنفيذ، بحيث يدرس عادة كحالة للغموض البناء، هو وثيقة دبلوماسية شهيرة، ولكنها تعتبر أهم مصادر الشرعية الدولية رغم تناقض مواقف الأطراف من القضايا التي تضمنها القرار بسبب الإجماع الدولي على أنها الأساس الرسمي للتسوية. ويمكن إبداء بعض الملاحظات على القرارين (٢٤٢، ٣٣٨) الصادرين عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م:

أ. خلا القراران من الإشارات التقليدية في قرارات مجلس الأمن في أحوال الصراعات المسلحة، وهي وقف إطلاق النار وعودة القوات المتحاربة إلى الخطوط التي كانت عندها عند بدء القتال. ولو قرر المجلس ذلك عام ١٩٦٧م لفوّت على إسرائيل أهداف الاحتلال، ولكن كان يتعين عليه أن يقرر أيضاً أن إسرائيل هي المعتدية حتى يقرر عدم شرعية الآثار المترتبة على الاحتلال.

وقد اتخذ المجلس الموقف التقليدى ضد العراق عندما غزا الكويت في ١٩٩٠/٨/٢م؛ إذ أكد القرار رقم (٦٦٠) على الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية. ولو كان المجلس قد قرر عام ١٩٧٣م عودة القوات إلى مواقعها قبل بدء القتال لكان قد أنكر على مصر الحق في تحرير أراضيها المحتلة بعد أن تعنّتت إسرائيل بمساندة واشنطن في تفسير

وتطبيق القرار (٢٤٢). وعلى أية حال، فإن القرارين (٢٤٢، ٣٣٨) يتعلقان بشروط التسوية، أما قرارات وقف إطلاق النار فقد صدرت قبلهما في موضوع عسكرى واحد.

ب. قبلت إسرائيل القرار وبعض الدول العربية منها مصر، وعارضته دول أخرى ومنظمة التحرير، وصار موضوعا للخلاف العربي، حيث اتُّهِم مَنْ قَبِله بالتفريط ما دام القرار في نهايته يؤدى إلى الاعتراف بإسرائيل.

كما ثار خلاف حاد بين إسرائيل والدول العربية التى قبلته حول نقطتين: **الأولى:** هل القرار قابل للتطبيق بذاته كما رأت الدول العربية مما يتطلب انسحاباً إسرائيلياً كاملاً ما دامت إسرائيل هي المعتدية، بينما ترى إسرائيل أن القرار إطار للتسوية ويقيم مبادئ التسوية لكي يتم التفاوض عليها ثم تعكس المفاوضات أوراق المتفاوضين وثقل الغزو. **النقطة الثانية:** تتعلق بالتفاوض المباشر أو غير المباشر، فقد أصرت إسرائيل على التفاوض المباشر ومع كل دولة على حِدة، بينما رأت الدولة العربية أن التفاوض المباشر هو اعتراف وتفريط قبل بدء التفاوض.

ج. لم يصدر القراران المذكوران سنداً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني أنهما ليسا من القرارات التنفيذية واجبة التطبيق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكنهما في حقيقتهما تَوْصِيتان صدرتا عن مجلس الأمن استناداً لصلاحياته المنوطة به بمقتضى الفصل السادس، وليس السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن تواتر الإشارة إليهما من قبل الدول، والمنظمات الدولية منحتهما مكانة معتبرة كمصدر للشرعية الدولية في القضية الفلسطينية.

من ناحية أخرى، أصرت إسرائيل على أن للقرار تفسيراً خاصاً قدمته، وقدمه شارون في مناسبات متعددة، خلاصته أن إسرائيل سوف تنسحب من الأراضي التي تخرج عن دائرة الأمن الإسرائيلي.

وأخيراً قدمت الإدارة الأمريكية صيغة مؤداها أن القرار يقيم توازنا بين حاجة العرب إلى استرداد الأرض، وحاجة إسرائيل إلى السلام. وهي صيغة بالغة الخبث، قبلها العرب على الفور، ولا يزالون يرددونها في تصريحات الأمين العام للجامعة العربية، وفي تصريحات كل المسؤولين العرب، وآخرهم الرئيس بشار ووزير الخارجية السورى في تصريحاتهم الأخيرة[١٤].

وإزاء التردي العربي طرحت إسرائيل الأمن مقابل الأمن، ودخل الطرفان: العربي والإسرائيلي في دوامة العلاقة بين الأمن والسلام ومضمون الكلمتين. ورغم كل ذلك فقد ظل القراران (٢٤٢، ٣٣٨) الأساسان محل الإجماع الدولي على أنهما أساس الشرعية الدولية ومنطلق كل تسوية. هكذا قرر مؤتمر مدريد للسلام، والخطاب السياسى العربي والدبلوماسى العالمي. ولكن الخطورة هي أن إسرائيل التي لم تمانع في أن يظل القراران مرجعين للشرعية حتى في مبادرات التسوية السابقة وخلال السنوات الفائتة وهذا العقد الأول من الألفية الثالثة، بما فيها خريطة الطريق الأمريكية، إلا أن واشنطن منحت إسرائيل خطابات الضمان في ٢٠٠٤/٤/١٤م التي رخّصت لها بإغفال هذه المرجعيات واعتبار مسلك إسرائيل على الأرض هو الذى يرسم خطوط التسوية ومصدر الشرعية الدولية، فجعلت القرارين حبراً على ورق.

والحق أن القرار (٢٤٢) يحتاج إلى إيضاح عربي على الأقل لأغراض ثقافية وتاريخية وتوثيقية، خاصة بعد أن أقرت الوفود العربية في مؤتمر مدريد للسلام ضمناً بإغفال الإشارة إلى قرار التقسيم بناء على طلب شامير رئيس وزراء إسرائيل ورئيس وفدها في المؤتمر، على أساس أن هذا القرار مرتبط بالصراع الذى لا يتفق مع عهد السلام الجديد، وبأن الصراع يبدأ بعام ١٩٦٧م وبالقرار (٢٤٢). لذلك التبس الموقف العربي فيما يتعلق بعلاقة القرار (١٨١) بالقرار (٢٤٢). ونرى أن قرار التقسيم قد أعاقه احتلال إسرائيل لكل فلسطين والأراضي العربية عام ١٩٦٧م بما فيها القدس، وأن القرار (٢٤٢) يجعل الأرض موضوع قرار التقسيم؛ حيث يُقِرّ بقيام الدولة الفلسطينية على ٤٣,٥٪، بينما القرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧/٦/٥م؛ أي ٢٢٪ من فلسطين، لأن الفرق بين ١٩٤٧م، و٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧م هو ٢١,٥٪ من أراضى فلسطينية استولت عليها إسرائيل بعد قيامها في ١٥ مايو/أيار ١٩٤٨م، فكأن لدينا أربع صور لإسرائيل: إسرائيل قرار التقسيم، وإسرائيل ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧م، وإسرائيل في الفترة من ٥ يونيو/حزيران حتى الآن، وقد وصل حجمها بالاستيطان والجدار العازل حوالى ٩٠٪ من مساحة فلسطين، وأخيراً إسرائيل الدولة اليهودية على كل فلسطين، فبأي إسرائيل اعترفت مصر والأردن؟

ورغم ذلك يظل القرار (٢٤٢) أحد أهم مصادر الشرعية الدولية المجمع عليها في العالم كله، بما تضمّنه من تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وعلى ضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ي (النزاع الأخير)، والتأكيد على القدس واللاجئين، وليس صحيحاً ما روّجته بعض الأوساط الفلسطينية في صراعها السياسي مع الدول التي قبلت القرار من أنها كانت ترفض القرار لأنه اختزل القضية الفلسطينية في قضية لاجئين فقط، وهذا تفسير يسعد إسرائيل.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أن صيغة الأرض مقابل السلام كانت مرفوضة قانوناً من جانب عدد كبير من مفسّري القانون، بمن فيهم الأمريكيون، واعتبروا الصيغة مكافأة للمعتدي، بل إن الرئيس آيزنهاور قد اعترض على شروط انسحاب إسرائيل من سيناء عام ١٩٥٦م للسبب ذاته [١٥].

٤. قرارات الأمم المتحدة حول جوانب القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل

يشير منحنى علاقة الأمم المتحدة بالصراع العربي- الإسرائيلى إلى التحول من الانضمام الكامل وإنشاء إسرائيل إلى التخلي بالتدريج عن جوانب الصراع، وذلك تنفيذاً لخطة إسرائيل في حصر القضية وبين الفلسطينيين بعد أن تمكنت من عزل الإطار العربي عن الفلسطينيين بعد اختراق الإطار العربي بمعاهدة السلام مع مصر، ثم إصابة هذا الإطار بحالة سرطانية ضارة بالمعسكر الفلسطيني، فصار هذا الإطار عنوانا على القضية بعد أن كان أكبر عون لها، فانضم الإطار العربي إلى الإطار الدولي ضد المصالح الفلسطينية، وذلك كله تحت ستار الشرعية الدولية التي تم توظيفها في حصار الشعب الفلسطيني واستمراره في غزة حتى تستجيب حماس لشروط هذه الشرعية وفقاً لتصريحات أبو مازن والمسؤولين العرب.

والطريف أن إسرائيل تنكرت تماماً للأمم المتحدة، وتتهم إسرائيل الأمم المتحدة باستمرار بأنها مناهضة لها في جميع المجالات، ولولا الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن لنال إسرائيل ما نالها من نقد وتقريع في المحافل والأجهزة الأخرى، وهذا يناقض تظاهر إسرائيل بالولاء المطلق للأمم المتحدة عند قيامها [١٦].

أ. قرارات الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير

تأكد حق تقرير المصير في قرار التقسيم والحق في إقامة الدولة العربية، ثم أكدت الجمعية العامة هذا الحق في قرارها رقم (٢٦٤٩) في ١٩٧٠/١١/٣٠م، والقرار (١٦٧٢) في ١٩٧٠/١٢/٨م، والذى أوضح أن تأكيد هذا الحق للفلسطينيين عامل حتميّ في إقامة السلام العادل الدائم. ثم ربط القرار (٣٠٨٩) في ١٩٧٣/١٢/٧م بين حق العودة وحق تقرير المصير. ثم أكد القرار (٣٢٣٦) في ١٩٧٤/١١/٢٢م الترابط بين حق تقرير المصير وحق الاستقلال [١٧].

ب. قرارات الأمم المتحدة حول القدس [١٨]

أصدرت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات عديدة تحمي وضع القدس من الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويدها وتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمدينة المقدسة، وترفض كذلك ضم إسرائيل للقدس. وقد ظل المجلس والجمعية متفقين على ذلك حتى عام ١٩٩٥م حين بدأ الموقف الأمريكي في التغير.

ولكن أهم قرارات مجلس الأمن هو القرار (٤٧٨) الصادر في ١٩٨٠/٨/٢٠م رداً على قانون الكنيست بضم القدس الذى أبطل هذا القانون وحظر على كافة الدول نقل بعثاتها من تل أبيب إلى القدس، وقد صدر القرار بالإجماع بناء على مشروع قرار أمريكى، لأن واشنطن اعتبرت قانون ضم القدس إحراجاً لمصر بعد عقد معاهدة السلام عام ١٩٧٩م، والتى توسطت واشنطن لإبرامها.

وتمثل كل هذه القرارات مصدراً أساسياً للشرعية الدولية تجعل التصرفات الإسرائيلية والمواقف الأمريكية انتهاكاً لهذا المصدر عند المنازعات القانونية، وهو ما ظهر جلياً أمام محكمة العدل الدولية.

٥. قرارات الأمم المتحدة المناهضة للاستيطان [١٩]**، وانتهاكات حقوق الإنسان** [٢٠]

ويشمل ذلك قرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن إلى حد ما، حول استنكار الاستيطان، وكذلك قرارات الجمعية العامة الرافضة للجدار العازل.

من ناحية أخرى أصدرت اليونسكو ومنظمة الصحة ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة العدل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية التى تدافع عن حقوق الإنسان عموماً

في الحياة، أصدرت جميعها بيانات ضد تدمير المنازل ومصادرة الحياة والمواقع التاريخية والأثرية[٢١]، والاعتداء على حقوق الطفل والمرأة والعمال، كما يدين مجلس حقوق الإنسان ولجان التحقيق المذابح الإسرائيلية.

وقد شددت قرارات الجمعية العامة على رفض الاستيطان بشكل ثابت رغم تطور الموقف الأمريكي بل والعربي من الاستيطان، فبعد أن كان الاستيطان غير قانوني وانتهاكاً لالتزامات السلطة المحتلة وفق اتفاقية جنيف الرابعة، تراجع الموقف الأمريكي إلى المستوى السياسي، وصار هذا الموقف يدعو إلى وقف الاستيطان باعتباره لا يساعد على تهيئة الظروف لعملية السلام، رغم أن الموقف الرسمي الأمريكي من ناحية أخرى هو تشجيع الاستيطان ومباركته، مثلما أمدّت واشنطن إسرائيل بكل أنواع الأسلحة، وباركت القتل والاغتيالات والمذابح للفلسطينيين باعتبارهم «إرهابيين».

٦. قرارات تعزيز الهوية وحق تقرير المصير والتمثيل

هذا المصدر الإضافي للشرعية الدولية يتمثل في قرارات الجمعية عام ١٩٧٥م حول الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب، وهي التي مهدت لقرار الأردن فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن وكل من الضفة الغربية والقدس، مع الاحتفاظ بحق المحافظة على المقدسات الإسلامية في القدس.

كذلك أكدت الجمعية العامة حق المنظمة ثم حق فلسطين في مقعد المراقب الدائم في الأمم المتحدة، وهو أهم تطور لتدويل الكفاح الفلسطيني، وهو ماحاولت إسرائيل وواشنطن إعاقته. ولذلك لم تكن صدفة أن دورة الجمعية العامة عام ١٩٧٥م هي أشهر دورات الجمعية العامة في كل تاريخها، فهي دورة فلسطين بامتياز. وهي دورة الانتصار على عنصرية جنوب إفريقيا بوقف مشاركة الحكومة العنصرية في هذه الدورة من خلال رفض أوراق اعتماد الوفد العنصري. وهي دورة العالم الثالث الذى ظهر بكثافة في عضوية الجمعية العامة وطالب بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلاً. وبدأت في هذه الدورة أزمة العلاقة مع الولايات المتحدة وما أسمته الأغلبية الدكتاتورية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدورة ذاتها أصدرت قرارا يطالب بفرض جزاءات عسكرية واقتصادية

على إسرائيل طالما استمر احتلالها للأرض العربية، ولكن الكونغرس حذر الأمم المتحدة من هذا السلوك [٢٢].

٧. الرأي الاستشاري حول الجدار العازل ٢٠٠٤م [٢٣]

طلبت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية، بعد إعاقة واشنطن لقرار من مجلس الأمن، طلبت من محكمة العدل الدولية أن تصدر رأياً إفتائياً حول الآثار القانونية المترتبة على إنشاء إسرائيل، فأصدرت المحكمة رأيها في ٢٠٠٤/٧/٩م، رغم الجهود الإسرائيلية والأمريكية المكثفة لمنع المحكمة من النظر في القضية. والمعلوم أن إسرائيل تعارض تدويلها، وعلى الأخص في محكمة العدل الدولية.

وقد قُدِّم رأي أوسع حماية ممكنة لحقوق الشعب الفلسطيني، والأهم أن قرار المحكمة قد عني بتفنيد كل الحجج الإسرائيلية، وليس فقط المتعلقة بالجدار العازل، وإنما أيضاً كل صور السلوك الإسرائيلى التى رأت المحكمة أنها تناقض أحكام القانون الدولي تماماً.

أما الدفوع الخاصة بعدم اختصاص المحكمة وتلك الرامية إلى تبرير سلوكها في الجدار وغيره فقد انساحت أمام قوة الحجج القانونية التي ساقتها المحكمة، والتي أسقطت المقولات المركزية في السلوك والفقه الإسرائيليين. ومن المفيد أن نوجز ما أجملنا في قرار المحكمة.

لقد صدر قرار المحكمة بشبه إجماع، إذ لم يعترض أحد على الحكم في إجماله، ولكن اعترض القاضيان: الأمريكي والبريطانى على بعض فقرات الحكم [٢٤]، وكان الحكم بمايلي:

- أن الجدار انتهاك لاتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن لعام ١٩٤٩م.
- أن الأراضي الفلسطينية أراض محتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا يجوز المساس بها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المنظمة لوضع الاحتلال الحربي.
- أن الجدار ينال من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو حق أكدته المحكمة بشأن ناميبيا والصحراء الغربية وتيمور الشرقية، كما أكدت المحكمة في الفقرة (١٨٨) من القرار أن مسألة وجود شعب فلسطيني أصبحت مسألة محسومة وأن إسرائيل اعترفت بذلك في الوثائق المرتبطة باتفاق أوسلو.
- دفعت المحكمة الحجة الإسرائيلية بعدم انطباق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على الأراضي المحتلة، وأكدت أن الشعب الفلسطيني يتمتع بحماية

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما أكدته عديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي استظهرت المحكمة كثيرا منها؛ فقد أكد مجلس الأمن في قراره رقم (٥٤٤٦) في ١٩٧٩/٣/٢٢م- حول مستوطنات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى- أن هذه المستوطنات لا تستند إلى أي أساس قانوني، وينطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة، التي تغطي الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وأكد المجلس مرة أخرى في القرار (٧٩٩) لعام ١٩٩٢م والقرار (٩٠٤) لعام ١٩٩٤م سريان اتفاقية جنيف الرابعة على هذه الأراضي، ومن ثم قررت المحكمة انطباق العهدين الدوليين على هذه الأراضي.

- أكدت المحكمة على المبدأ الوارد في قرار مجلس الأمن (٢٤٢) بشأن عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.
- رفضت المحكمة كافة تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة بالاستيطان وطرد السكان ومصادرة الأراضي.
- رفضت المحكمة مقولات إسرائيل بأن (الجدار مؤقت وأقيم لحماية إسرائيل من «الإرهاب» وأن الجدار تبرره الضرورات العسكرية والدفاع الشرعي مرحلة الضرورة)، وفندت كل هذه الدفوع بالتفصيل.
- رفضت المحكمة الجدار على أساس أنه «ضمٌّ مقنعٌ للأراضي المحتلة بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كما أن المحكمة ليست مقتنعة بما ساقته إسرائيل من أعذار لبناء الجدار، لأنه يمثل انتهاكا خطيراً لعدد من حقوق الفلسطينيين، وهذه الانتهاكات لا يمكن تبريرها بدواعي الأمن القومي أو النظام العام أو الدفاع الشرعي. وفسرت المحكمة حق الدفاع الشرعي في المادة (٥١) من الميثاق بأن من شروطه أن تشن الهجوم دولة وليس جماعة «إرهابية» كما زعمت إسرائيل، لأن التهديد الذي تدعيه إسرائيل لا يأتي من الخارج وإنما من داخل الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل وهي الأراضي المحتلة، وخلصت المحكمة بأن المادة (٥١) لا علاقة لها بهذه الحالة.
- أكدت المحكمة ضرورة احترام إسرائيل للالتزامات التي ينتهكها بناء الجدار؛

فيجب أن توقف العمل به فوراً، وإزالة ما بُني منه داخل الأراضي المحتلة وتعويض المتضررين من البناء، وأن يكون التعويض كافيا لمحو آثار العمل غير المشروع.

- أكدت المحكمة في البند (١٥٩) التزام الدول الأخرى بعدم المساعدة على بناء الجدار، وبعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن إقامة الجدار، والعمل على إزالة أي عائق ناتج عن إنشاء الجدار يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره.
- شددت المحكمة في الفقرة رقم (١٦٠) من القرار أن تنظر الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية والمجلس، في اتخاذ أي إجراء آخر مطلوب لإنهاء الوضع القانوني الناجم عن إنشاء الجدار، شددت أيضا على ضرورة تنفيذ قراري المجلس (٢٤٢، ٣٣٨) وخريطة الطريق.

٨. قرار مجلس الأمن حول حل الدولتين وخريطة الطريق

صدر قرار مجلس الأمن رقم (١٥١٥) لعام ٢٠٠٢م مؤكدا على رؤية الرئيس بوش بأن الحل في فلسطين يقوم على قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وأن تتوفر للدولة الجديدة سبل الحياة، وهو ما حبذه قرار المحكمة في قضية الجدار العازل في الفقرة (١٦٢) التي شجعت الجهود السياسية لتحقيق هذا الغرض.

صحيح أن هذا القرار صدر في إطار الاستراتيجية الأمريكية لغزو العراق ومحاولة تقييم بعض التنازلات في القضية الفلسطينية ولو وهمية، إلا أن الظرف قد انتهى وبقى القرار. وهذا الظرف وانعدام الإرادة هما اللذان جعلا القرار حبراً على ورق، ولا يعدم من يفسره أن يجد أنه رؤية للتفاوض وليس خطة ملزمة، وأن واشنطن التي ألزمت نفسها بهذا القرار قد بذلت أقصى الجهد لتجاوزه. وحتى هذا القرار، بما تضمنه من خريطة مشجعة للتسوية وتعهد الرباعية الدولية بالعمل في إطارها وترديد هذه الخريطة حتى الآن، يمكن التعامل معه رغم أنه كان يراد منه القضاء على المقاومة تحت عنوان الأحكام المتعلقة بالأمن.

ولم تنس خريطة الطريق أن تجعل مبادرة السلام العربية إحدى مرتكزاتها وأحد مصادرها الفكرية والسلوكية. وقد اعترف أولمرت يوم ٢٠٠٨/٩/١٥م بشكل مفاجئ

أن إسرائيل أخطأت لأنها سدت كل فرص التسوية أمام الفلسطينين، وأنها في نهاية المطاف لا يجوز أن تستسلم لحلم الدولة الكبرى من البحر إلى النهر، ولا مفرَّ من اقتسام الأرض، فيما بدا أنه رِدَّة سياسية خطيرة عن المشروع الصهيوني، كما أبدى قلقه من حل الدولتين الذي أعاقته إسرائيل، مما دفع العالم إلى الحديث عن دولة واحدة للشعبين وهو أسوأ ما يتصوره[٢٥].

٩. قرار قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة

من المفيد استحضار المناقشات التي جرت خلال عامي ٤٨-١٩٤٩م في الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن طلب إسرائيل الانضمام إلى الأمم المتحدة[٢٦]، ثم صدر قرار الجمعية العامة رقم (٢٧٣) في ١٩٤٩/٩/١١م بناء على مشروع قرار أمريكي[٢٧]، وتضمن هذا القرار الإشارة إلى قراري التقسيم والعودة (١٨١، ١٩٤) وإلى تعهدات مندوب إسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة بالسعي إلى تنفيذ هذه القرارات. ولذلك يعد قرار قبول إسرائيل المشروط لصالح الفلسطينيين من أهم مصادر الشرعية في القضية.

١٠. اتفاق أوسلو ١٩٩٣م[٢٨]*

انقسم الفلسطينيون والعرب حول اتفاق أوسلو الذى حلّت ذكراه الخامسة عشرة في ٢٠٠٨/٩/١٣م، فرأى نقاده أنه أجهض الانتفاضة الأولى، وأنه نصّب سلطة لحماية أمن إسرائيل، وأنه محطة مهمة في المشروع الصهيوني، وأنه تسبب في التطبيق في الشقاق الفلسطيني؛ لأن الفلسطينيين بموجب أوسلو التزموا بوقف المقاومة، ولكن الانتفاضة الأولى والثانية ظلتا يأسا من طريق التسوية نحو سلام وهمي.

أما مؤيدو أوسلو فَيَرَون أنها بذاتها تضمن إقامة دولة فلسطينية ومفاوضات جادة حول الوضع النهائي لفلسطين، وأتاحت للفلسطينيين على أرضهم لأول مرة حكماً ذاتياً- ولو إداريا- لكنها جعلت القضية حية وأدخلتها المسار السياسي، وأنهت الخلافات بين الفلسطينيين والدول العربية الأخرى مثل لبنان والأردن، وأنه لو حسُنت النية الإسرائيلية لضمنت أوسلو تحقيق التسوية.

المحرر: واقعيا تعتبر اتفاقات أوسلو جزءاً من الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية حيث اعتمدها الطرف الفلسطيني الرسمي، ولكن هناك اتفاقات لاحقة عقدت بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني تعد هي الأخرى من مصادر الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولم يشر الباحث إليها في دراسته. وهنا يُثار تساؤل مهم وهو: هل تطابقت الشرعية الدولية كما جاءت في أوسلو مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (المشروعية الدولية)؟ ثم ألا تتعارض الشرعية الدولية الإرادية (الوضعية) كما عبرت عنها اتفاقات أوسلو مع المشروعية الدولية (الطبيعية) التي لا تقر ألبته بأي أثر لأي مركز قانوني جرى انتزاعه بالقوة المسلحة أو خلافاً لحق الشعوب في تقرير المصير؟!

والواقع أن أوسلو فشلت بسبب إسرائيل، وأصبحت السلطة، وأوسلو التي تتهرب منها، عبئاً على الفلسطينيين، وإضفاءً للشرعية على تصرفات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وسبباً للانشقاق وصراع السلطة بين فتح وحماس.

ورغم ذلك، فإنني أرى أن أوسلو من الناحية النظرية أحد مصادر الشرعية رغم عدم تطبيق أحكامها، مثلما نعدّ خريطة الطريق وقرار مجلس الأمن مصدراً أيضاً من مصادر الشرعية يمكن الاحتكام إليها في المواقف القانونية.

أما ظروف انعقاد أوسلو فهي أمور مختلف عليها، وسبب التفاوت في الحساب، إن لم يكن أيديولوجياً خالصاً، فهو أن الفريق الذى يُقيّم أوسلو بعد فشلها يقف ضدها، أما الذى يقيّمها بمنطق العصر وظروفه ومتطلباته حينذاك، فإنه يتفهم أن أوسلو وغيرها أدوات لتخدير المنطقة نحو ازدهار المشروع الصهيوني.

المبحث الثاني

تحديات الشرعية الدولية في التطبيق

السؤال الذى ينشغل به هذا الجزء من الدراسة هو: لماذا ظل الإطار النظري لهذه الشرعية الدولية حبراً على ورق، وتمكنت إسرائيل من تجميده، بينما شقت لمشروعها طريقاً آخر يناقض تماماً هذه المرجعيات؟

يمكن أن نُرجِع هذا الانفصام بين النظرية والتطبيق إلى خمسة أسباب رئيسة تدور كلها حول نجاح المخطط الإسرائيلي، وانكسارالمشروع العربي في الوحدة والمواجهة والتحرير. وهي:

السبب الأول: تحولات النظام الدولي التى غيرت القيمة القانونية والتطبيقية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل وجعلت بعض هذه القرارات تتمتع بقدسية خاصة، بينما جردت بعض القرارات الأخرى من كل قيمة عملية.

السبب الثاني: الجهود الإسرائيلية لتغيير الواقع على الأرض حتى تفقد مرجعيات الشرعية أرضية التنفيذ في المجالات الرئيسة للقضية بسياسات التهويد في كل الأراضي الفلسطينية.

السبب الثالث: نجاح إسرائيل في دفع واشنطن إلى مساندة سياساتها ضد الشعب الفلسطيني وتحصين إسرائيل من الإدانات والضغوط، بل ومنع انعقاد مجلس الأمن أو منع المجلس من إصدار أية قرارات، وتشجيع إسرائيل على ابتداع قانون دولي جديد وامتهان القانون الدولي الراهن.

السبب الرابع: نجاح إسرائيل في توظيف واشنطن للضغط على الدول العربية لوقف مساندتها الفعالة للفلسطينيين أو الانتفاضة بعد وصمها بـــ «الإرهاب»، وحرمان القضية من إطارها العربي وانفراد إسرائيل بمواجهة الطرف الفلسطيني بكل قوتها بعد أن جردته من الدعم العربي.

السبب الخامس: السلوك الفلسطيني الذى تأثر بالضغوط الإسرائيلية فانحدر إلى مستوى الصراع الداخلي وضغط واشنطن وإسرائيل لتعميق الهوة وتعويق الجهود العربية.

التحدي الأول: تغير قيمة قرارات مجلس الأمن بتغير النظام الدولي

فالمعلوم أنه بعد قيام الأمم المتحدة بقليل هيمن نظام الحرب الباردة، فجمد الأمم المتحدة من ناحية، وأثر على القيمة القانونية والفعلية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فكانت قرارات الجمعية العامة من وجهة نظر الغرب تتمتع بقيمة عالية نظراً لسيطرة الغرب آنذاك على الجمعية العامة، بينما أعلى الفقه السوفييتي من قيمة قرارات مجلس الأمن لأن لموسكو حق الفيتو فيه.

ولهذا السبب تمكن الغرب من استصدار قرار الاتحاد من أجل السلم عام ١٩٥٠م الذى يحل الجمعية محل المجلس عندما يجمده الفيتو، ثم أصبح القرار نفسه بلا جدوى فيما بعد.

خلال النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي صدرت قرارات الجمعية العامة بشأن التقسيم والعودة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكلها تمتعت بقيمة قانونية أعلى من كونها توصيات صادرة عن الجمعية العامة[٢٩]. وعندما بدأت دول العالم الثالث تحصل على استقلالها وتنضم للأمم المتحدة كانت أمْيَل إلى موسكو إلى أن حدثت القطيعة الكبرى عام ١٩٧٥م كما أشرنا، فتدهورت قيمة قرارات الجمعية العامة وتصدّرت قرارات مجلس الأمن من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٨م أكثر من ١١٠٠ قرار، معظمها في إطار الفصل السابع، ومعظمها ضد الدول العربية، أي إن المجلس أصدر في ١٨ عاماً ضشعف ما أصدره في قرابة ٤٥ عاماً، وساعد على ذلك قيادة واشنطن للنظام الدولي وتطويعها لمجلس الأمن لخدمة أهداف سياساتها، مما أخرجه عن حدود سلطاته، فاصطدم بالأجهزة الأخرى كالجمعية والمحكمة والأمين العام على النحو الذى بدا في لوكربي والعراق وغيرهما[٣٠].

في إطار هذا التغير العام في القيمة النسبية لقرارات المجلس والجمعية فإن بعض قرارات المجلس تمتعت بمكانة خاصة عن غيرها كلما تعلق الأمر بإسرائيل، مثل القرارات الخاصة بالحريري، والقرار (١٧٠١)، والسودان في القرارين (١٧٠٦، ١٥٩٣) بشأن دارفور والقوة الدولية[٣١].

وأخيراً فقد أعاقت واشنطن انعقاد المجلس أو أعاقت صدور قرارات كلما تعلق الأمر بإدانة إسرائيل على النحو الذى حدث في المذابح الإسرائيلية في فلسطين والجدار العازل.

التحدي الثاني: موقف المجتمع الدولي والعالم العربي[٣٢]

يبدو أن المجتمع الدولي والعالم العربي قد أعيتهما هذه المشكلة المتوطنة المزمنة، وأنهما خضعا للابتزاز الأمريكي، وانفتاح الشهية الأمريكية خاصة بعد ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م لقهر العالم تحت شعار الحرب على «الإرهاب»، وبعد أن أحكمت المراكز الصهيونية العلاقة بين الإسلام و «الإرهاب» بدءا من فلسطين وانتهاء بها، فأصبح من الصعب الدفاع عما اعتبر «عملاً إرهابياً»، وسلّم العالم بالجرائم الإسرائيلية، ووجد من العبث استمرار الاحتجاج عليها، ويصعب إدانتها وكأنها حق لإسرائيل التى ظنت أن العالم منحها رخصة القتل تحت ستار عملية السلام، تلك الخدعة الكبرى، بل بدأ العالم يسلّم ضمناً بشكل عام بأن الطرف الأقوى هو الأولى بالبقاء، خاصة في ظل حملة الإرهاب الصهيونية التي تمارَس ضد كل معارض للبطش الصهيوني تحت ستار حملة محاربة معاداة السامية التى وقفت وراءها الولايات المتحدة بحزم، خاصة بعد صدور القانون الأمريكي بشأن معاداة السامية، وتأكيد واشنطن حق إسرائيل وشعبها المختار في دولة يهودية خاصة، فشطب بذلك كل المرجعيات القانونية الحامية للحقوق الفلسطينية.

التحدي الثالث: الانقسام والاحتراب الفلسطيني[٣٣]

سوف يسجل التاريخ أن انقسام فتح وحماس حول منهج التسوية كان أقسى تحديات تطبيق الشرعية الدولية، لأن أصحاب الحق مختلفون، بل إن إسرائيل تمسكت بأن الحظر على غزة سببه رفض حماس تنفيذ الشرعية الدولية التى أصبحت تعني الاعتراف بإسرائيل وبأوسلو وتسليم سلاح المقاومة، وشددت الدول العربية على ذلك مع أبو مازن، الذى وضع هذه الشروط أساساً لأي حوار وطنى، فضاعت القضية وأصبح الهم الأول هو حقن الدماء الفلسطينية قبل التصدي للاحتلال، بل إن القادم قد يكون أسوأ خلال الشهور القادمة، ما دام هذا الانقسام هو الرهان الفلسطيني.

في ضوء هذه الظروف فإن الأولوية للوحدة الوطنية، بعد أن التبست خطط الشرعية الدولية مع الشقاق الفلسطيني.

المراجع والهوامش

١. انظر فكرة المشروعية في كتابات مكس فيبر، أما الشرعية الدولية فيمكن الاطلاع على Chritopher Gelpi,the power of legitimacy,Princeton University Press,٢٠٠٣,p.١٤.

٢. انظر كتابهColorDO legitimacy,beyond intractability, University,٢٠٠٤.

٣. راجع هذا الفارق وأثاره وتطبيقاته في كتابنا «النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي» القاهرة، ١٩٩٧، الفصل الأول.

٤. انظر في مصادر الشرعية الدولية رسالتنا بجامعة باريس La mise en oeuvre des measures coercitives du Conseil de securite en droit interne et en droit international. These.Paris,٢٠٠١,PP.، وقد أسهم توماس فرانك بدراساته المتتالية في المجلة الأمريكية للقانون الدولي في تأصيل مفهوم الشرعية الدولية في مجلس الأمن وفي النظام الدولي. أنظر لهذا الكاتب مقالاته في هذه المجلة، المجلد ٨٢ لعام ١٩٨٨ ص ٧٠٥ وما بعدها وفي مجلد ١٠٠ ص٨٨ وفي مجلد ٨٦ لعام ١٩٩٢ ص١٧٥ وما بعدها فضلاً عن مقال ديفيد كورن حول شرعية السلطة الجماعية في مجلس الأمن في نفس المجلة المجلد ٩٥ عدد يوليو ٢٠٠١ ص٤٨٩ وما بعدها.

٥. انظر في تأصيل نظرية الشرعية الدولية الجديدة كتابنا: «سوريا ولبنان وانقلاب الشرعية الدولية» القاهرة، ٢٠٠٨م، الفصل الثاني من الباب الأول.

٦. انظر نص القرار في كتابنا القدس لمن؟ القاهرة ١٩٩٩ وكذلك في موقع الأمم المتحدة وقد اعتمدت الجمعية العامة تقرير اللجنة الفرعية التي أنشأتها لجنة فلسطين حول خطة التقسيم /A AC أما تفسير العرب واليهود للقرار وقيمته القانونية أنظر ورقة قدمناها في مؤتمر بروكسل الذى تضمنه الشعبة المتعاطفة مع القضية الفلسطينية في الاتحاد البرلماني الدولي يوم ١٥ ،١٦ مايو ٢٠٠٨ بعنوان : الطبيعة القانونية للمشروع الصهيوني. وأنظر أيضاً موقف الفقه الصهيوني من القرار في إسهاماتنا في موسوعة الصهيونية، الجزء الثاني، قيد النشر. وكذلك كتابنا: «المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطيني» القاهرة، ١٩٨٨، ص٤٤.

٧. أكد ممثل إسرائيل ومندوب الوكالة اليهودية شيرتوك أول وزير خارجية في إسرائيل ١٩٤٨/٤/٢٧ قبل إعلان الدولة وفي وثائق الأمم المتحدة أن قرار التقسيم هو الأساس

القانوني لقيام إسرائيل، وهو بذلك يناقض مزاعم شامير في مؤتمر مدريد ١٩٩١ كما سنرى. أنظر أبعاد قرار التقسيم في كتاب توماس ماليزونThe Palestine problem in international law and world order, Longman, USA,١٩٨٦, ١٦٤,١٧١,١٧٢.pp

٨. انظر خطاب شامير في مؤتمر مدريد في موقع الموند دبلوماتيك، وفي وثائق المؤتمر.

٩. انظر حول الوضع القانوني للقدس فرنسيس بويل، فلسطين، الفلسطينيون والقانون الدولي، ترجمة الدكتور عبدالله الأشعل، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤. الفصل الخاص بالقدس، وأنظر أيضاً كتابنا «القدس لمن؟» سلسلة أقرأ – دار المعارف بالقاهرة يونيو ١٩٩٩ .

١٠. حدثت محاولات لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة فصدر القرار رقم ٢١٤ من الكونجرس الأمريكي في ١٩٧٥/٨/١ يحذر الأمم المتحدة من ذلك. انظر ماليزون مرجع سابق ص٤٠٧ -، ص٤٢٢-٤٢٣ حول صور التواطؤ الأمريكي الإسرائيلى ضد النظام الدولي. وقد طالب فرانسيس بويل بطرد إسرائيل بسبب جرائمها العنصرية، مرجع سابق، الفصل السابع ص٢٢٣ وما بعدها. أنظر أيضاً مقال سنفريد سلفر بيرج The PlO in the UN, Israel no Law Review,Vol١٢ ,٣,١٩٧٧ .٣٨٦.p

١١. الأشعل، المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، القاهرة، ١٩٨٨ ص١٠٤.

١٢. ماليزون، مرجع سابق ص٢٠٢.

١٣. انظر تحليلا أوفي للقرار ٢٤٢ في كتابنا «المركز القانوني...» مرجع سابق ص ١٠٥ وما بعدها وأنظر تحليل اللورد كارادون صاحب مشروع القرار looking back and ahead on resolution ٢٤٢, American Arab Affairs, Faall٨٤ .٣٢-٢٨.pp,no١٠,

١٤. الحياة، ٢٠٠٨/٩/٨ ص٣

١٥. أوضح الرئيس أيزنهاور تعليقاً على رفض إسرائيل الإنسحاب من سيناء عام ١٩٥٦ أنه لا يجوز للدولة التى تهاجم أراضى أجنبية وتحتلها رغم معارضة الأمم المتحدة أن يسمح لها بأن تفرد شروطها لكى تنسحب. أنظر نص التصريح في ماليزون، مرجع سابق، ص٤٢٢-٤٢٣.

١٦. في أول بيان لرئيس وزراء إسرائيل حول السياسة الخارجية في ١٩٤٩/٣/٨ أكد على الولاء لميثاق الأمم المتحدة ودعم السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب ودعم سلطة وسلطان

الأمم المتحدة، وبعد هذا الموقف مباشرة استألفت إسرائيل المذابح ضد الفلسطينيين وطردهم. والطريف أن بن جوريون نشر مقالا في صحيفة دافار يوم ١٩٥٤/٤/٢ يؤكد فيه أن إسرائيل هي أحق الدول والشعوب جميعاً باحترام النظام الدولي القائم على العدل والسلام وأن إسرائيل ملتزمة بأن تفعل كل ما من شأنه زيادة سلطة الأمم المتحدةالأخلاقية والقانونية. أنظر، إسرائيل والأمم المتحدة، مشار إليه في الأشعل، المركز القانوني الدولي، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.

١٧. الأشعل، المركز القانوني الدولي، مرجع سابق ص١٠٤ وما بعدها، المبحث الثالث حول النطاق القانوني والجغرافي لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

١٨. انظر حول قضية القدس كتابنا: القدس لمن؟ سلسلة إقرأ، دار المعارف، يونيو ١٩٩٩، والفصل الرابع من كتاب فرانسيس بويل، ص١٠٥ حتى ١١٤.

١٩. تواظب الجمعية العامة كل عام على إدانة الاستيطان. أنظر هذه القرارات الخاصة بقضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط على موقع الأمم المتحدة.

٢٠. ترتكب إسرائيل المجازر بدم بارد، وتبرر ذلك للعالم بأن ذلك دفاع عن النفس حتى لو لم يسبقها استفزاز أو هجوم فلسطيني، لأن المشروع الصهيوني يقتضى إبادة هذا الشعب، ولذلك لإسرائيل سجل أسود منذ قيام إسرائيل.أما على المستوى الدولي فإن بعض منظمات حقوق الإنسان تدين إسرائيل ولكن يستحيل على مجلس الأمن خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة إدانة إسرائيل. وتحظى إسرائيل بادانات دائمة من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكانت آخر الإدانات تقرير لجنة التحقيق الدولية التى رأسها الفي إدموند توتو حول مذابح الجيش الإسرائيلى في بيت حانون عام ٢٠٠٦ وقد أذيع التقرير يوم ٢٠٠٨/٩/١٥، حيث اعتبر هذا العمل جريمة حرب.

٢١. انظر إدانة مجلس حقوق الإنسان للسلوك البربرى الإسرائيلى والتواطؤ الأمريكي: فرانسيس بويل، مرجع سابق، ص١٨٦ وما بعدها

٢٢. راجع سيلفر برجر، مرجع سابق، ص٣٩١

٢٣. الأشعل، قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٤. انظر نص الحكم في المرجع السابق، ص٢١٥، والآراء المعارضة ص٢٢٣، ٢٤١ ،وص ٢٧٢-٢٨٠ .

٢٥. موقع مركز الزيتونه للدراسات الفلسطينية ٢٠٠٨/٩/١٥.

٢٦. استغرق بحث الطلب الإسرائيلى عاماً كاملاً من مايو ١٩٤٨ إلى مايو ١٩٤٩ واستوثقت

اللجنة السياسية الخاصة من مواقف إسرائيل ولكن الطلب لقى معارضة شديدة. وعجز مجلس الأمن عن إصدار قرار في ١٩٤٨/١٢/١٧ في شأن الطلب حيث حصل الطلب على خمسة أصوات مقابل معارضة مصر وامتناع خمس دول (كان عدد أعضاء المجلس ١١ عضواً حينذاك) ولكن توقيع اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩غير الموقف. أنظر الأشعل، المركز القانوني، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

٢٧. أيد القرار في الجمعية العامة ٣٧ ضد ١٢ وامتناع تسع دول عن التصويت (إجمالى أعضاء الأمم المتحدةكان ٥٨ دولة منها ست دول عربية أقترح مندوب العراق عرض الأمر على محكمة العدل الدولية) أنظر للتفاصيل كتاب Leo Gross. Essays on international law,مشار إليه في الأشعل، مرجع سابق.

٢٨. من أهم نقاد أوسلو من الباحثين فرانسيس بويل، مرجع سابق، ص١١٥ وما بعدها، وهو يعتبر أن انتفاضة الأقصى أنهت اتفاق أوسلو ويقدر الإسرائيليون أن أوسلو تسببت في المزيد من أعمال الإرهاب ولذلك فشلت، كما يرى آخرون أن فساد السلطة هو السبب في فشلها و لم يقل أحد أن إسرائيل أبرمتها بسوء نية. أنظر على سبيل المثال مقال يسرائيل هارئيل، لماذا فشلت أوسلو، هارتس، ٢٠٠٨/٩/١٤.

٢٩. انظر للتفاصيل، كتابنا: النظرية العامة، مرجع سابق.

٣٠. انظر للمؤلف: أزمة العلاقة بين مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، في كتابنا دراسات في القانون الدولي المعاصر، القاهرة ٢٠٠٨، المبحث الرابع.

٣١. أما القراران ٢٤٢، ٣٣٨ ، وغيرهما من القرارات القليلة فهي إما مهملة أو منتهكة كما هو الحال في انتهاك واشنطن لقرارات القدس خاصة القرار ٤٧٨ عام ١٩٨٠، والقرارات الخاصة بضرب المفاعل النووى العراقي، وضم إسرائيل للجولان السورى. وانظر بشأن القرارات الخاصة بالحريرى كتابنا: سوريا ولبنان وانقلاب الشرعية الدولية، القاهرة ٢٠٠٨، وحول دارفور: كتابنا قضية دارفور بين التدويل ومحاولات التسوية، القاهرة ٢٠٠٧، والسودان والمحكمة الجنائية الدولية، القاهرة ٢٠٠٨.

٣٢. انظر كتابنا: دروس في القضايا الدولية المعاصرة، القاهرة ٢٠٠٧، الفصل الأول ١-٦٣، وانظر أيضاً: حوليات القضايا العربية، القاهرة ٢٠٠٧، الفصل الأول.

٣٣. انظر بشكل خاص، حوليات القضايا العربية، ص٢٨٦ وما بعدها.

العوامل المؤثرة في تفعيل السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي- الإسرائيلي*

مقدمة

تشهد سياسة اليابان تجاه العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام في السنوات القليلة الماضية تغيرات هامة ولكنها بطيئة، ولعل أكبر هذا التغيرات جاء في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والتي قادتها الولايات المتحدة لإخراج النظام العراقي من الكويت. ولأن التغير في السياسة الخارجية للدول يرتبط عادة بأحداث مستجدة، فإن النهج الياباني الجديد في التعامل مع المنطقة العربية يجب أن يُنظر إليه في إطار التطورات السياسية الداخلية والخارجية الجديدة.

فاعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط وتزايد الاعتماد المتبادل بين سوقها (الذي يتميز بالإنتاج) وأسواق المنطقة (التي تتميز بالاستهلاك)، بالإضافة إلى التطورات الداخلية في السياسة اليابانية، والأحداث الخارجية المصاحبة للتغيرات الهيكلية في النظام الدولي أدت إلى نهج جديد في السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية. وقد تمثل هذا النهج بنشاط دبلوماسي وانخراط سياسي أكثر فاعلية مما كان عليه أيام الحرب الباردة. وكان من أهم ملامح هذا النهج المشاركة في عملية السلام كمنظم ومشارك وممول، وتوسيع مشاركة اليابان في قوات حفظ السلام في العالم وفي المنطقة؛ فقد شاركت في قوات فك الاشتباك في الجولان، والانخراط في صراعات مسلحة كتقديمها دعما لوجستيا للقوات الأمريكية في أفغانستان، ومشاركتها فيما يسمى «القوات المتعددة الجنسيات» التي قدمت الدعم للاحتلال الأمريكي للعراق، وأخيرا تقديم مبادرات لتفعيل عملية السلام كمبادرة «ممر الازدهار والسلام»[(١)] التي قدمتها وزراه الخارجية اليابانية عام ٢٠٠٦م وقامت بإطلاق أول مشروع فيها أواخر ٢٠٠٧م، واستضافت اليابان اجتماعات بشأنها عام ٢٠٠٨م. وعلى الرغم من الاهتمام السياسي الياباني المتزايد بالمنطقة بشكل غير مسبوق، فإن الشرق الأوسط لا زال يحتل فعليا أهمية «ثانوية» ضمن أولويات السياسة الخارجية اليابانية، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية التغيرات الجارية.

* أ. محمد أبو غزلة.

فما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور نهج ياباني جديد؟ وما هي أهم ملامح هذا النهج.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت اليابان إلى إعادة التفكير في سياستها الخارجية تجاه المنطقة وتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي.

أولا: عوامل غياب الدور الياباني خلال الحرب الباردة

كان الانخراط السياسي الياباني في المنطقة العربية خلال الحرب الباردة بشكل عام منخفضا جدا، وتحكمه غالبا قاعدة «النفط مقابل السلع والتكنولوجيا». فقبل أزمة البترول عام ١٩٧٣م كانت علاقات اليابان مع دول المنطقة محصورة في إطارها التجاري البحت. وبالرغم من تزايد العلاقات التجارية بين اليابان ومعظم دول المنطقة في فترة ما قبل الأزمه، فإن هذه العلاقات لم يتم تقويتها من الحكومات اليابانية المتعاقبة. واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٧٣م، حيث وجدت اليابان نفسها عُرضة لتغيرات حادة في أسواق النفط. بل إن اليابان، وعلى الرغم من بعدها الجغرافي والسياسي عن حلبة الصراع في المنطقة، كانت أكثر الدول تأثرا بحظر النفط وزيادة أسعاره. ولهذا فقد أحدثت الأزمة تغيرا جوهريا في التصور الياباني للمشرق العربي، وزادت من إدراكها للأهمية السياسية التي تتمتع بها هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي وفي السياسة الدولية من جهة، وحيويتها لمصالحها الاقتصادية ورفاهية شعبها من جهة أخرى. ومع ذلك، بقي انخراط اليابان السياسي بعد الأزمة محدودا في الإطار الذي يضمن تدفق النفط وتحسين التبادل التجاري مع دول المنطقة.

صحيح أن الأزمة أجبرت اليابان على تبني مواقف أكثر حزما من إسرائيل، فقد أصدرت بيانين متتابعين تدين فيهما إسرائيل وتطالبها بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧م، إلا أنها بقيت بعيدة عن أي تدخل مباشر بين الأطراف المتنازعة. فباستثناء دورها النشط في مفاوضات الأمم المتحدة التي أنهت الحرب العراقية- الإيرانية عام ١٩٨٨م، لم تقم الحكومات اليابانية المتعاقبة خلال الحرب الباردة بأية مبادرة سياسة أو جهود دبلوماسية حقيقية للتوسط في نزاعات الشرق الأوسط، ومنها الصراع العربي- الإسرائيلي. ولعل ذلك يعود بشكل عام إلى عوامل عدة متداخلة، من أهمها:

(١) أن ظروف الحرب الباردة وطبيعة الصراع بين الغرب والشرق لم تكن تسمح بمثل هذا الدور، خاصة في ظل غياب تشجيع أمريكي حقيقي للقيام بذلك.

(٢) التزام الولايات المتحدة بحماية النفط وضمان تدفق إمداداته إلى حلفائها، ومنهم اليابان. فقد كانت اليابان قبل أزمة ١٩٧٣م تشعر أن النفط القادم إليها يأتي فعليا من الولايات المتحدة وليس من الشرق الأوسط بسبب سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على عملية التنقيب والتصدير، والتي كانت في معظمها شركات أمريكية.

(٣) الخوف من عواقب الانخراط السياسي في ظل احتدام الصراع العربي- الإسرائيلي؛ لأن علاقات الأطراف المتنازعة مع الدول الأخرى كانت تخضع لنظرية «اللعبة الصفرية»، أي إن إرضاء طرف يعني خسارة الطرف الآخر، فقد كانت اليابان تخشى من أن يتم تفسير مواقفها على أنها انحياز لطرف دون الآخر. وبالفعل فقد كان لموقف اليابان المؤيد نسبيا للموقف العربي بعد أزمة النفط ١٩٧٣م وإصدارها بيانات إدانة لإسرائيل، بل وحتى إعلانها «إعادة النظر في علاقاتها معها في ضوء التطورات المستقبلية» سببا في إثارة حفيظة إسرائيل وانزعاج الولايات المتحدة.

(٤) أن سياسة عدم الانخراط المباشر على المستوى العالمي والإقليمي بعد الحرب الثانية هي في الأساس خيار ياباني يرتبط تاريخيا بالسلوك الياباني القمعي في شرق وجنوب شرق آسيا، والذي شكّل دائما حاجزا نفسيا عند النخب اليابانية الحاكمة، ودفعها للتركيز على الاقتصاد. وكنتيجة للتحالف مع الولايات المتحدة، تركت اليابان المسائل الأمنية والسياسية إقليميا وعالميا للولايات المتحدة، وأقرت مقابل هذا بزعامتها العالمية طالما أن تحالفها معها يضمن لها أمنها، واستمرار إمدادات النفط إليها، وبالتالي يُعزز مصالحها.

(٥) أن هناك قيودا دستورية صارمة كانت تحد من تحرك اليابان خارجيا، وصحيح أن هذه القيود تتعلق أصلا بالجانب العسكري، حيث تُحرِّم على اليابان اللجوء إلى الحرب وتمنعها من امتلاك قوات عسكرية برية وجوية وبحرية هجومية، إلا أنها أيضا استخدمت من قبل عديد من القوى اليابانية- خاصة الحزب الديمقراطي الاشتراكي- لمعارضة أي دور ياباني في الساحة الدولية.

كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في الحد من الانخراط السياسي الياباني في الشرق الأوسط، بل وجعلت من اليابان أقل الدول الكبرى نفوذا وتأثيرا في القضايا السياسة والأمنية المطروحة في المنطقة. وقد استمر العزوف الياباني السياسي عن المنطقة إلى بداية التسعينيات، حيث ساعدت عدة عوامل دولية وإقليمية ومحلية على إعادة النظر في السياسة الخارجية اليابانية بشكل عام، وتلك الخاصة بالمنطقة العربية بشكل خاص.

ثانيا: العوامل التي تدفع باتجاه تعديل سياسات اليابان السابقة

يرتبط التغيير في السياسة الخارجية للدول عادة بتطورات وأحداث داخلية وخارجية. أما العوامل الداخلية فتشمل طبيعة النظام السياسي وفلسفته، والتغيرات الحكومية، وربما القيود الدستورية، كما هو في حالة اليابان. والعوامل الخارجية تتعلق بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية القائمة. وهناك كذلك مستوى متداخل يمكن تسميته بالمستوى التفاعلي الثنائي أو الجماعي، وهو الذي يتعلق بالمصالح أو الاتفاقيات الثنائية أو التبادل التجاري وربما الأحلاف العسكرية. وغالبا ما يركز المحللون والباحثون في العلاقات الدولية على هذه المستويات الثلاثة أساسا لتحليل السياسة الخارجية وبيان العوامل التي تؤثر فيها أو تودي إلى تغيرها. إلا أنهم يختلفون في أهمية هذه المستويات وأكثرها تأثيرا وحسما في صناعة السياسة الخارجية للدول.

ووفقا لهذا التصنيف فإن هناك ثلاثة عناصر أساسية أدت إلى إحداث تغيرات مهمة في السياسة اليابانية الخارجية وموقفها تجاه المنطقة العربية وقضاياها، وهي على المستوى التفاعلي: النفط والمصالح الاقتصادية المتنامية بين اليابان ودول المنطقة. وعلى المستوى الوطني الداخلي: التطورات التي حدثت في السياسة الداخلية اليابانية بعد انتهاء سيطرة الحزب الواحد، وما ارتبط بها من تغيرات تشريعية خففت من القيود المفروضة على التحرك الياباني خارجيا. وعلى المستوى الدولي أو النظامي الهيكلي: التغيرات الجارية في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وما تبعه من تنافس مع دول صاعدة مثل الصين، وتغيير طبيعة ومهام التحالف مع أمريكا.

فكيف ساهمت هذه العوامل في إحداث تغييرات في السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية، وزادت من انخراطها السياسي هناك.

١. النفط والمصالح الاقتصادية

يُعدّ النفط عصب الصناعة في العالم، وعليه تعتمد اقتصادات معظم الدول الصناعية في العالم. وتختلف درجة الاعتماد من دولة لأخرى. واليابان- وهي تشكل ثاني اقتصاد في العالم- من أكثر الدول الصناعية اعتمادا على النفط؛ فهي تستورد كل احتياجاتها النفطية تقريبا. وبينما كانت تعتمد على نفط شرق آسيا، وخاصة القادم من أندونيسيا قبل الحرب الثانية، فقد أصبحت بعد الحرب تعتمد بشكل رئيس على نفط الشرق الأوسط. ويتزايد هذا الاعتماد مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة. ولعل الإحصائيات الرسمية تعطينا صورة أوضح وأكثر دقة عن هذا الاعتماد، ففي عام ١٩٧٣م الذي شهد أول أزمة نفطية كان النفط والمشتقات البترولية تُمثّل ٧٧,٤٪ من الاستهلاك الكلي للطاقة في اليابان. وحتى بعد اتباع سياسة جديدة على إثر الأزمة للتقليل من اعتماد اليابان على النفط مصدرا رئيسا للطاقة، بقي النفط يمثل الحصة الأكبر من استهلاك الطاقة الإجمالي في اليابان؛ ففي عام ١٩٩٠م كان النفط يشكل حوالي ٥٨,٣ من إجمالي الطاقة المستهلكة محليا، وهي النسبة التي كان يُتوقع انخفاضها إلى ٤٧,٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠م[٢]، وإلى ٤٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠م[٣].

وما يزيد الموضوع أهمية، علاوة على ما سبق، أن اليابان تعتمد بشكل كلي على المصادر الخارجية في تلبية حاجاتها النفطية، فهي تستورد الآن ٩٩٪ من النفط[٤]، وجُلُّه من الشرق الأوسط. فالطلب الياباني على نفط المنطقة- رغم محاولات إيجاد بدائل أخرى- هو في تزايد مستمر؛ فبينما كان النفط المستورد من المنطقة عام ١٩٩٥م يشكل ٧٨,٦٪، فقد وصلت هذه النسبة عام ٢٠٠٧م إلى ٨٥٪ من مجموع وارداتها النفطية، بينما وصلت إلى ٩١٪ في بعض السنوات القليلة الماضية[٥]. ولهذا فالشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم التي تعاني معها اليابان من عجز حاد في الميزان التجاري.

وعلى الرغم من أن التطورات الإقليمية والدولية التي حدثت منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، مثل التغيرات الهيكلية في سوق النفط الدولي، وانهيار أسعار النفط بعد عام ١٩٨٦م، والصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الدول المصدرة للنفط، وتراجع إمكانية تعرض اليابان لمخاطر انخفاض النفط، فقد أوجد النفط علاقة اعتماد تبادلية أكثر توازنا

بين اليابان والدول المصدرة له في المنطقة[٦]، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق مع تزايد الطلب العالمي وخاصة من الصين المنافس الأول لليابان في آسيا وعديد من أقاليم العالم ربما يزيد من العجز التجاري، وهو ما يدفع اليابان للعمل بجد على تنويع مصادرها من جهة، وتخفيف اعتمادها على النفط مصدرا للطاقة من جهة أخرى. وبناء على هذا كله فإن ضمان استقرار امتدادات النفط والحصول عليه بأسعار رخيصة كان ولا زال من أهم أهداف السياسة الخارجية اليابانية.

ونفس الشيء بالنسبة لصادرات اليابان إلى الشرق الأوسط والمنطقة العربية الخليجية، فهي تحتل أولوية مهمة في السياسة الخارجية اليابانية، خاصة في السنوات القليلة الماضية. فعلى الرغم من أنها لا تشكل نسبة كبيرة من مجموع الصادرات اليابانية الإجمالية، فإن صادرات اليابان إلى أسواق المنطقة لا زالت مهمة لتخفيض العجز في الميزان التجاري معها؛ فالصادرات والواردات الثنائية بين اليابان ودول المنطقة في السنوات الأخيرة تعطي مؤشرا مهما على صحة هذه الفرضية، والواردات اليابانية من منطقة الشرق الأوسط ارتفعت من ٥,٤ تريليون ين عام ٢٠٠١م إلى ٩ تريليون ين عام ٢٠٠٥م[٧]، بينما ارتفع حجم التبادل التجاري بين اليابان ودول الخليج العربي بمعدل ٣٩,١٪ خلال عام ٢٠٠٥م ليصل إلى ٨٨,٥ مليار دولار. وكذلك الأمر حدث في ٢٠٠٦م، فقد بلغ إجمالي الصادرات اليابانية لدول مجلس التعاون الست حوالي ١٥,٦ مليار دولار، في حين وصلت صادرات دول الخليج إلى اليابان حوالي ٩٥,٨ مليار دولار[٨]. أما في عام ٢٠٠٧م فقد وصل إجمالي التبادل التجاري بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام إلى ١٤٠ مليار دولار، كان منها ٢٦ مليار دولار قيمة صادرات اليابان للشرق الأوسط و ١١٣,٨ مليار دولار قيمة الواردات[٩].

هذا كله جعل من اليابان أحد أكبر الشركاء التجاريين لهذه الدول، ولهذا فإن اليابان تولي أهمية كبيرة على منطقة التجارة الحرة الجاري العمل عليها مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي بدأ التفاوض حولها في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م، ويتوقع التوصل إلى اتفاق بشأنها في ٢٠٠٩م[١٠]. وبالتالي فإن استمرار اعتماد اليابان على المنطقة مصدرا للطاقة، وزيادة حجم التبادل التجاري معها، بالإضافة إلى نمو الصادرات إليها، والمحاولات الجادة للاستثمار فيها، يشير إلى أهمية المنطقة للاقتصاد الياباني[١١].

وعليه فإن لليابان مصلحة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة ربما أكبر من أي دولة صناعية أخرى، لذلك نجدها منذ البداية انخرطت في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي، وحاولت أن تبرز مساهمتها الخاصة في الاستقرار الإقليمي من خلال المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة، ومن خلال مبادرتها المعروفة بـــ «ممر السلام والازدهار» التي بدأ العمل ببعض مشاريعها أواخر ٢٠٠٧م.

ويبقى هناك سؤال مهم في هذا السياق: إذا كان للمنطقة هذه الأهمية الحيوية للرفاه الياباني، فلماذا لم يتم الاهتمام بها منذ وقت مبكر؟ وبمعنى آخر: ما هو تفسير توقيت هذا التغير؟

أن جزءا من الإجابة على هذا السؤال يمكن أن نجدها في التغيرات التي حدثت في السياسة الداخلية اليابانية، والتغيرات الهيكلية في الساحة الدولية.

٢. التغيرات السياسية اليابانية الداخلية

– انتهاء سيطرة الحزب الواحد

تحولت اليابان بعد الحرب الثانية من بلد ملكي، أوتوقراطي يحكمه الإمبراطور، إلى بلد برلماني ديمقراطي، ومنذ عام ١٩٥٥م سيطر الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDP) على السياسة الداخلية في اليابان، فحكمها منفردا طوال أربعة عقود، وكانت سياسته انعكاسا لفلسفته الليبرالية الاقتصادية. وفي عام ١٩٩٣م انتهت سيطرة الحزب الواحد، وأدى هذا إلى ليونة سياسية تمثلت بحكومات ضعيفة، وبيروقراطية وطنية قوية. وقد جاء هذا التطور مصحوبا بشعور اليابانيين بخيبة الأمل من عدم اعتراف الحلفاء، خاصة الولايات المتحدة، بمساهمة اليابان السخية في حرب الخليج. وقد ساعد الوضع الجديد وتشكيل ائتلاف حكومي لأول مرة على ظهور مناقشات داخلية حول الحاجة إلى مكافآت، والاعتراف بدور اليابان في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط؛ فإذا كان على اليابانيين أن يدفعوا جزاء مهما من فاتورة حرب الخليج فلماذا لا يحصلون بالمقابل على الشكر والاحترام الذي يستحقونه.

انتشرت هذه المناقشة المفتوحة وتوسعت بسبب غياب المعارضة الأيدولوجية التقليدية، التي تمثلت تاريخيا بالحزب الاشتراكي الياباني (JSP)؛ ففي حزيران ١٩٩٤م تمكن الحزب

الديمقراطي الاجتماعي ((SDP، الاسم الجديد للحزب الاشتراكي، من تشكيل ائتلاف حكومي مع الحزب الديمقراطي الليبرالي، تولى فيه السيد توشيمي مويوراما رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي رئاسة الوزراء. ووفقا لهذا فقد تخلى أو تنكر الحزب الديمقراطي الاجتماعي لمبادئه الأيديولوجية القديمة، وأدى قبوله لمعاهدة التحالف الأمريكي الياباني واعترافه للحالة الرسمية لقوات الدفاع ونشاطاتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى مشاركة يابانية سياسية أوسع في الخارج؛ فإرسال قوات الدفاع الذاتي إلى الجولان وإلى نقاط ساخنة أخرى أصبح أسهل بسبب غياب المعارضة الداخلية التقليدية. وقد أدى هذا في مجمله إلى إعادة التفكير في القيود القانونية والدستورية التي تحد من انخراط اليابان خارجيا.

- تخفيف القيود القانونية الخاصة بالمشاركة العسكرية في الخارج

تم صياغة دستور اليابان السلمي بعد الحرب الثانية، وقد تخلت الدولة بموجب المادة التاسعة منه عن الحرب والتهديد باستخدام القوة وسيلةً لحل النزاعات الدولية. ووفقا لهذا فقد تم تحديد مهام القوة العسكرية اليابانية في الدفاع عن النفس فقط، وتم حظر أية قدرات هجومية للجيش الياباني. ونتيجة لرغبة اليابان في العمل على توسيع دورها على الساحة الدولية، فقد ظهرت الحاجة لإجراء تغييرات قانونية ودستورية تسهل القيام بذلك، فبعد سنوات من الحديث عن هذا الموضوع قامت الحكومة اليابانية أولا بإصدار بعض التشريعات التي تخفف من القيود القانونية المفروضة على تحرك قوات الدفاع اليابانية خارج الحدود الوطنية، والذي كان يتطلب بالأساس تغيير الدستور. ثم قامت فيما بعد بتقديم خطة لمراجعة الدستور.

ولأول مرة أصبحت الظروف المحلية والدولية مهيأة لطرح مشروع التعديل، فخلال فترة الحرب الباردة لم تتم مناقشة هذه القضية لأنها كانت مثار خلاف بين الأحزاب والقوى اليابانية المختلفة، وكان هناك أيضا رفض شعبي كبير لذلك، إلى درجة أن فترة العقود الأربعة الأولى من إقرار الدستور لم تتم مناقشته أو مراجعته إلا في حالات قليلة جدا.

إلا أن الأمور بدأت تتغير تدريجيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ فبعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت أصوات يمينية ومحافظة تضغط وتطالب بقوة بتعديل الدستور،

وتغيير المادة التاسعة التي تسمى «مادة السلام»[١٢]. وفي المقابل كان هناك اتجاه آخر يقوده عدد من الشخصيات والمنظمات غير الحكومية ضد مثل هذا التعديل. وقد أدى هذا النقاش إلى عملية استقطاب واسعة رسميا وشعبيا، فالتغييرات المقترحة كانت دائما وأبدا من أكثر المسائل الخلافية في السياسة اليابانية الداخلية. فالشخصيات والمنظمات اليسارية ويسار الوسط وتلك المرتبطة بحركة السلام وأحزاب المعارضة وتجمعات العمال والشباب تدعو للمحافظة على الدستور الحال، بل وتعزيزه. بينما تدعو القوى اليمينية والمحافظة والقومية إلى إعطاء صلاحيات أكثر هجومية لقوة الدفاع الذاتي، من خلال تحويلها رسميا إلى قوات عسكرية مثلا. وهذا بالطبع يتطلب إجراءات قانونية وتشريعية وتعديلات دستورية أيضا.

وبسبب المطالب الأمريكية لليابان بضرورة مشاركة قوات يابانية في العراق بحكم التحالف الأمني بين الدولتين، وفي ضوء رغبة النخب اليابانية بلعب دور أكبر في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولغياب المعارضة التقليدية بعد انخراطها في الحكم، فقد استغلت القوى المحافظة واليمنية هذا الواقع من أجل الدفع باتجاه تعديل الدستور، على أساس أن جميع الظروف تقريبا أصبحت مهيأة لتحقيق هذا الهدف.

وبالفعل فقد قامت الحكومة اليابانية بإصدار مجموعة من التشريعات الخاصة بالأمن القومي، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١م، والقوانين الخاصة بإرسال قوات إلى العراق عام ٢٠٠٣م[١٣].

كما تقدم رئيس الوزراء الياباني السابق جونيشيرو كوزومي باقتراح لتعديل الدستور في آب ٢٠٠٥م بغرض زيادة دور قوات الدفاع في الشؤون الدولية[١٤]، وقد تم في هذا السياق إنشاء وزراه للدفاع عام ٢٠٠٧م لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقام الحزب الديمقراطي الليبرالي أيضا بتقديم اقتراح في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥م يقضي بتعديل المادة التاسعة والمواد الأخرى ذات الصلة، كالمادة ٧٦ التي يتم بموجبها محاكمة عناصر الدفاع الذاتي من قبل محاكم مدنية[١٥].

ومع تولي شينزو آبي رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٦م أخذ موضوع التعديل أهمية وجدية أكبر. فآبي- الذي يعد أول رئيس وزراء ياباني يولَد بعد الحرب الثانية- من الداعمين

بقوة لإجراء تعديلات دستورية جوهرية للدستور خاصة المادة التاسعة منه. وبالفعل فقد قام مجلس النواب الياباني الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم بتمرير إجراءات قانونية في ١٣ أبريل/ نيسان/ ٢٠٠٧م من أجل إنشاء لجنة مكونة من مجلسي النواب والشيوخ مهمتها مراجعة مشروعات التعديل المقترحة وصياغة إجراءات لوضع مذكرة وطنية حول هذا الموضوع[١٦].

وعلى الرغم من أن تعديل الدستور لم يتم حتى الآن وربما يحتاج إلى عض الوقت، فإن الإجراءات التي قامت بها الحكومة اليابانية في هذا السياق والحراك السياسي الذي دار حول هذا الموضوع في السنوات القلية الماضية يشير إلى رغبة اليابان في عودتها قوة عادية، وفي توسيع دورها في الساحة الدولية، وفي زيادة انخراطها سياسيا وربما عسكريا بشكل أكبر في المستقبل.

٣. التغيرات على مستوى النظام الدولي

- نهاية الحرب الباردة

إن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي خففت من القيود الهيكلية التي فرضها طبيعة النظام الدولي على سياسة اليابان الخارجية، وبالتالي ساعد على حلحلة عقدة اليابان التقليدية فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وكما يرى بعض المحللين فقد كان على اليابان في السابق أن تختار بين الحاجة إلى المحافظة على المطالب السياسية للدول المصدرة للنفط في المنطقة من أجل ضمان احتياجاتها النفطية من جهة، وبين اتباع السياسة الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى.

وفي معظم الحالات كانت هذه الخيارات متناقضة، فتوقيت عملية السلام في المنطقة، والتي بدأت مع ظهور نظام عالمي جديد، مكّن اليابان من توسيع دورها السياسي في المنطقة دون أن تدفع ثمنا باهضا. وبكلمات أخرى، أصبحت اليابان قادرة على ضمان التزود بالنفط من المنطقة، ولكن دون المخاطرة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة أو الأطراف المتنازعة، فرغبة اليابان في تبني موقف سياسي مستقل من القضايا الأساسية أصبحت الآن متحررة من الاتهامات أو الشكوك التي قد تثيرها هذه الأطراف كما كان يحدث في السابق.

وكما أشار يوهي كونو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في يناير/ كانون أول

١٩٩٥م: «إن نهاية الحرب البادرة مكّنت اليابان من توسيع خيارات سياستها الخارجية، فلم تعد اليابان تصنع سياستها الخارجية بناء على هويتها كعضو في التحالف الغربي فقط. وللقيام بالقرار السليم في السياسة الخارجية فإن اليابان تحتاج إلى مبادئ وقيم ثابتة في تقييم مصلحتها الوطنية، ويجب على اليابانيين أنفسهم تحديد هذه القيم والمبادئ»[١٧].

- التنافس على الزعامة الإقليمية

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشهد ظهور قوى صاعدة في النظام الدولي، فانتهاء القطبية الثنائية أوجد فرصا سياسية جديدة لعديد من القوى التي كانت تُقَيّدها معطيات تلك الحرب كاليابان والصين فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي للقوة في آسيا. فلم يعد هناك صراع القوى العظمى الذي كان يُخضع الدول الإقليمية إلى فرضيات «اللعبة الصفرية»: إما التحالف مع أمريكا أو الاتحاد السوفييتي، وليس الاثنين معا.

أما الآن- ومع وجود قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة- فإن على القوى الإقليمية، مثل اليابان والصين، أن تعيد تكييف سياساتها والواقع الجديد[١٨]. فآسيا، كنظام فرعي، ليست استثناء بالنسبة لإعادة ترتيب السياسة العالمية بعد الحرب الباردة؛ فالتنافس الإقليمي بين الصين واليابان من أجل القيادة في آسيا يدفع اليابان للبحث عن اعتراف دولي بدورها، وهذا يظهر من خلال مطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن[١٩].

وفي هذا السياق فإن مشاركة اليابان في عملية السلام في الشرق الأوسط ومساهماتها المالية- والتي بدأت تنخفض اعتبارا من عام٢٠٠٦م[٢٠]- هي وسيلة مهمة من أجل تحقيق هذا الهدف، فكثير من زيارات المسؤولين اليابانيين وعلى أعلى المستويات إلى المنطقة في السنوات الأخيرة، وتقاربها غير المسبوق من الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر٢٠٠١م يُنظر إليه في سياق جهود اليابان لتوسيع دورها سياسيا على الساحة الدولية، وبالتالي الحصول على دعم المجموعة الدولية، ومنها الجامعة العربية، لمطلبها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن[٢١].

من جهة أخرى فإن اليابان، وفي سياق سعيها البحث عن طرق جديدة لضمان تدفق النفط، قلقة أيضا من أن يودي ظهور اقتصادات آسيوية متعطشة للطاقة كالصين وكذلك الهند تحديا حقيقيا على المدى الطويل لمواردها من الطاقة (خاصة النفط والغاز

الطبيعي) في منطقة الخليج العربي. كما أن هناك تهديدا لصادراتها إلى المنطقة خاصة مع إغراق أسواقها بالسلع الصينية الرخيصة.

ولهذه القلاقل ما يسوِّغها على أرض الواقع، فقد خسرت الشركات اليابانية جزءا من حصتها في أسواق الشرق الأوسط لصالح البضائع الصينية، ووفقا لاتجاهات التجارة الحالية فمن المحتمل أن تحل الصين شريكا اقتصاديا رئيسيا لدول الخليج مع نهاية هذا العقد محل الولايات المتحدة واليابان، بعد أن حلت محل اليابان أكبر مستورد للنفط الخام من إيران.

ومن اللافت سرعة التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي والصين؛ فمنذ عام ٢٠٠٠م تضاعفت الصادرات الصينية إلى دول المجلس سبع مرات، بينما زادت وارداتها إليها خمسة أضعاف[٢٢]. وقد تدفع قوة الصين السياسية الصاعدة والمنبثقة من نموها الاقتصادي السريع، حكومات المنطقة إلى تطوير علاقاتهم مع الصين، ليس فقط لأسباب اقتصادية وتجارية، وإنما أيضا لحسابات استراتيجية تتعلق بحاجة هذه الدول لتحقيق توازن للنفوذ الغربي الممتد لعقود في المنطقة[٢٣].

إن مثل هذه القلاقل أجبرت اليابان على إعادة النظر في استراتيجيتها في المنطقة ووسعت من انخراطها هناك بحيث يشمل استثمارات غير نفطية. فالزيارات المتكررة وغير المسبوقة لرؤساء الوزارات والمسؤولين اليابانيين إلى المنطقة في السنوات الأخيرة تضم دائما وفودا كبيرة من رجال الأعمال والمستثمرين، وهذا يشير إلى المدى الذي تتوق إليه اليابان لتعزيز وتطوير علاقاتها مع المنطقة بما يتجاوز حدود صفقات الطاقة التقليدية.

كما أن المسؤولين التجاريين في اليابان أعلنوا عن دعمهم القوي لإقامة منطقة تجارة حرة FTA مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي يفترض أن يبدأ العمل فيها عام ٢٠٠٨م مع السعودية والإمارات[٢٤]. وتبرز أهمية هذا الموضوع بسبب منافسة دول وقوى عالمية أخرى على إقامة مثل هذه المنطقة؛ فالدول الآسيوية المنافسة لليابان كالصين بدأت المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع دول المجلس منذ فترة مبكرة، وكذلك فعل الاتحاد الأوربي، بينما لم تبدأ اليابان المفاوضات حول هذا الموضوع إلا في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦م، وكانت تتركز بشكل خاص على البضائع

والزراعة. ولهذا فقد طورت اليابان تكتيكات أخرى، إذ عرضت مثلا على السعودية أن تستعمل شركات النفط التابعة للدولة جزءا من تسهيلات أنابيب تخزين النفط في جزيرة أكيناوا اليابانية كقاعدة للتصدير إلى الدول الأسيوية الأخرى.

كل هذا يشير إلى تنامي المصالح اليابانية مع الشرق الأوسط، وهو ما يستوجب نهجا سياسيا أكثر انخراطا وفاعلية في المنطقة.

وفي هذا السياق فإن مشاركة اليابان في عملية السلام في الشرق الأوسط بالإضافة إلى مشاركتها في ما يسمى «إعادة إعمار أفغانستان والعراق» تأتي من حيث المبدأ في سياق سعيها تحقيق هذا الهدف[٢٥].

- **التحالف مع الولايات المتحدة**

كانت اليابان خلال فترة الحرب الباردة تعتمد بشكل كبير جدا على التحالف مع أمريكا. وبسبب حاجتها الأمنية وتعاظم مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة فقد كانت تتبع بشكل عام السياسة الأمريكية، خاصة ما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط، وتحديدا المواقف الخاصة بالصراع العربي- الإسرائيلي. وفي ظل ضمان تدفق النفط بسبب سيطرة الشركات الغربية، والتزام الولايات المتحدة بحماية مصالح حلفائها، وبالطبع مقابل اعترافهم بزعامتها والعمل بشكل عام ضمن مظلتها، فلم يكن لدى اليابان ما يدفعها فعليا إلى تغيير هذا الإطار. ولعل هذا يفسر حقيقة أن اليابان كانت أقل حماسا ونشاطا من حلفائها الغربيين للانخراط سياسيا في المنطقة، بل و لم تحاول حتى أن تؤسس الأرضية التي كانت ضرورية لتثبيت نفسها في المنطقة على المدى الطويل.

وكانت ترى أن ما يحدث في الشرق الأوسط يؤثر على أمريكا، وما يؤثر على أمريكا سيؤثر بطريقة أو بأخرى في الآخرين، ومنهم اليابانيون، ولهذا السبب كانت اليابان مطمئنة نوعا ما إلى التعهدات الأمريكية الخاصة بحماية مصادر الطاقة في الشرق الأوسط. وعليه فقد كان العامل الأمريكي دائما وأبدا العنصر السياسي المسيطر على الموقف الياباني من قضايا المنطقة.

وقد ارتبط هذا الواقع بتطور مهم، وهو إثارة قضية المشاركة في تكاليف الحماية والالتزام؛ فاليابان كانت مع كل ما تقوم به أمريكا تساهم مساهمة قليلة ولا تتناسب مع

تكاليف الحماية الأمريكية لمصالحها العالمية، بما فيها تكاليف ضمان تدفق النفط. وقد أدى هذا في الواقع إلى ظهور ما أصبح يعرف بـــ «الراكب الحر» في المنطقة، فاليابان تتمتع بمزايا ضمان الولايات المتحدة لما يسمى «الاستقرار» في المنطقة، وحماية مصالحها، بينما لا تساهم اليابان بدورها- على الأقل من وجهة النظر الأمريكية- إلا مساهمة قليلة وغير متناسبة مع تكاليف هذه الحماية[٢٦].

وقد أدى هذا إلى إثارة حفيظة الكونجرس الذي هدد أكثر من مرة بمراجعة التحالف الأمني مع اليابان، بل وذهب بعض أعضائه إلى المطالبة بإلغائه، خاصة خلال فترة الخلافات التجارية الحادة في التسعينيات. ولعل هذا الوضع- الذي ساعد على تبعية اليابان للسياسة الأمريكية في المنطقة رغم تباين وجهات النظر من بعض قضاياها- ساهم في إعادة التفكير في سياسة اليابان الخارجية.

ويبدو من خلال التطورات المختلفة بعد الحرب الباردة أنه، وبالرغم من التوافق العام الذي يظهر أحيانا، لا زالت هناك اختلافات في المصالح والنظرة بين الطرفين؛ فمصلحة اليابان في المنطقة على ما يبدو لا زالت محصورة في المصالح الاقتصادية، وليس لها أطماع بالهيمنة، ولهذا فإن قدرة اليابان على ممارسة الضغط أو وسائل الإجبار بما فيها القوة لا تزال محدودة. أما الولايات المتحدة القوة العظمى فإن لديها القدرة على ممارسة النفوذ على الفواعل الإقليمية بوسائل متعددة، بل واتخاذ الإجراءات أو السياسات التي تريد، حتى وإن كانت لا تروق لهذه الفواعل[٢٧].

وبالنتيجة فمن الطبيعي أن تبحث اليابان أو تسعى إلى اتخاذ بعض المواقف المستقلة عن سياسة الولايات المتحدة، وإلى ممارسة أولوياتها الخاصة من خلال ترتيبات ثنائية منفصلة مع الدول المستعدة للتعامل معها. ولهذا فإن معضلة السياسة اليابانية، خاصة بعد احتلال العراق، لم تعد ترتبط بالقدرة أو الرغبة في ممارسة انخراط سياسي ودبلوماسي أكبر فقط، وإنما أيضا بكيفية تمييز نفسها عن الولايات المتحدة في بعض المواقف، بينما تحافظ على تحالف قوي ومتين معها.

ولهذا فإنها تحاول إظهار دورها الخاص في تحقيق استقرار المنطقة من خلال بعض المبادرات المستقلة مثل مبادرة «ممر السلام والازدهار»[٢٨] التي يهدف إلى إحياء ما يسمى عملية السلام من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة.

ثالثا: ملامح السياسة اليابانية الجديدة في المنطقة: من الاقتصاد إلى الأمن

بدأت السياسة اليابانية في الشرق الأوسط تتغير ملامحها تدريجيا منذ أزمة ١٩٧٣م. إلا أن التحول الرئيسي الأكبر الذي صاحبه انخراط سياسي ودبلوماسي نشط جاء- كما شرحنا سابقا- في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١م، وبالتزامن تقريبا مع اختفاء القطبية الثنائية[٢٩]. فمع مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام ودورها القيادي في المفاوضات متعددة الأطراف منظما ومشاركا تكون اليابان قد انتقلت بسياستها في المنطقة من مفهوم المصالح الاقتصادية البحتة إلى التركيز أكثر على القضايا التي تهم الاستقرار الإقليمي طويل المدى.

وقد مر هذا الانتقال بمراحل وخطوط ثلاثة: خط يقوم على انخراط سياسي محدود جدا أو منخفض، يتم التعبير عنه عادة بمواقف تفضل السلام والحياد الذي يتناسب وتصور اليابان لنفسها في العالم، ولدورها عضوا في الأمم المتحدة. وخط يقوم على التنسيق والانسجام مع جهود الولايات المتحدة وسياساتها، كما حدث في الحرب على العراق. وخط ثالث للقيام بدور ياباني مستقل على الأقل في بعض الحالات والمواقف التي يبدو فيها أن توافق اليابان أو تبعيتها للولايات المتحدة يشكل تهديدا لمصالحها، كما هو الحال من المسألة النووية الإيرانية.

وتشير الوقائع إلى أن الخط أو التصنيف الأخير للسياسة اليابانية ينقسم إلى إجراءات قصيرة المدى تتخذها الحكومة اليابانية لمواجهة مصلحة أو حاجة ملحة أو فورية، كما حدث بعد أزمة ١٩٧٣م، أو سياسات طويلة الأمد تسعى اليابان من خلالها إلى إبراز مساهمتها الخاصة للاستقرار والتنمية في المنطقة، كما فعلت في مبادرتها «ممر الازدهار والسلام» لعام ٢٠٠٧م، والتي تهدف إلى تحقيق السلام من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف، وهي الخبرة التي نجحت من خلالها اليابان في إقامة علاقات سلمية مع الصين وجيرانها الآسيويين، وترغب في نقلها إلى المنطقة.

وبصرف النظر عن مدى فاعلية هذه السياسة، فمن الواضح أن الساسة اليابانيين الآن أكثر إدراكا لحقيقة أن المسائل الاقتصادية لا يمكن التعامل معها أو معالجتها بمعزل عن العوامل السياسة والاجتماعية، وأن الاعتماد أو الاتكال الكلي على قوى السوق وحدها ليس سياسة عملية[٣٠]؛ فالسياسات قصيرة المدى أو المواقف التي تعتمد على الفعل ورد

الفعل من أجل تحقيق مصالح آنية فورية لم تعد فعالة. ولهذا يبدو أن اليابان تركز الآن على سياسة طويلة المدى تهدف من خلالها إلى إظهار دورها في تحقيق الاستقرار والسلام ولكن من منظور اقتصادي اجتماعي تنموي.

ومع ذلك فإن التركيز على الجانب التنموي على أهميته قد لا يكون ناجحا على المدى البعيد، فبسبب وجود مصادر أخرى لعدم الاستقرار- إلى جانب النزاع العربي- الإسرائيلي- يمكن أن تؤثر سلبا على إمدادات الطاقة وعلى مصالح اليابان المتنامية في المنطقة، مثل قضية الاستقرار الداخلي في بعض الدول الإقليمية، فإن سياسة يابانية طويلة المدى تتطلب بالإضافة إلى التركيز على الديمقراطية والتنمية، وهي المجالات التي يمكن لليابان أن تساهم فيها بشكل كبير[٣١]، تتطلب النظر إلى مسألة استقرار المنطقة مسألة استراتيجية سياسية وأمنية[٣٢]. أي إن الانخراط السياسي في استقرار المنطقة يجب أن يتعدى قضية برامج التنمية أو تشجيع الديمقراطية أو دعم العملية السياسية، فهناك مسائل سياسية تستوجب الحل، ويمكن لليابان أن تساهم فيها بشكل إيجابي. فتمتع اليابان بعلاقات جيدة مع كل الأطراف يمكن أن يجعلها في موقع جيد وسيطا (محايدا)، وعلى الأقل في الحالات التي تكون فيها الولايات المتحدة غير قادرة على القيام بهذا الدور. وقد سبق لليابان أن قامت بهذا خلال الحرب العراقية الإيرانية، وفي محاولات الأمم المتحدة إنهاء ذلك الصراع.

أما بالنسبة للمساهمة اليابانية في المجال العسكري أو الأمني، فيبدو من خلال الشواهد الأخيرة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر أن اليابان تتجه نحو توسيع حضورها العسكري خارج حدودها الوطنية على عكس ما كان عليه الأمر سابقا. وهناك جهود واضحة، وليس فقط لتحسين القدرات العسكرية لقوات الدفاع المدني لتكون قادرة على الانتشار في إطار قوات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة[٣٣]، كما هو الحال في كمبوديا ومرتفعات الجولان، وإنما أيضا لإجراء تغييرات في هيكل هذه القوات وطبيعة المهام التي قد تقوم بها في المستقبل.

ولعل مشاركة اليابان في الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في أفغانستان، وإرسالها قوات يابانية مسلحة إلى العراق، وإنشاء وزراه للدفاع، والإجراءات التي تمت حتى الآن

من أجل تغيير المادة التاسعة من الدستور، وتخفيف القيود القانونية التي تحد من تحرك القوات اليابانية خارجيا مثل تشكيل لجنة برلمانية لمراجعة الدستور في إبريل/ نيسان ٢٠٠٧م، وتحويل وكالة الدفاع الوطني إلى وزارة للدفاع في ٢٠٠٧م، كلها دلائل على جدية هذا التوجه. وربما سيكون هذا الموضوع– أي مساهمات اليابان في المجال الأمني خارج حدودها الوطنية- واحدا من أهم المسائل والإشكاليات التي ستستحوذ على مناقشات السياسة الخارجية اليابانية في السنوات القليلة القادمة[٣٤].

رابعا: السياسة اليابانية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي

كانت اليابان تاريخيا تؤيد قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، ويتمحور موقفها بشكل عام حول ضرورة إقامة دولتين على أرض فلسطين. إلا أن موقفها لم يكن واضحا في ظل تدني مستوى انخراطها السياسي في قضايا المنطقة ورغبتها في إقامة علاقات ودية مع جميع الأطراف، مع إعطاء تحالفها مع الولايات المتحدة- الحليف الأول لإسرائيل- أولوية قصوى بسبب الاعتماد المتبادل بين الدولتين.

ولهذا فإن طبيعة المصالح اليابانية في المنطقة معقدة وحساسة. فهي من جهة كانت تؤيد، ومنذ البداية، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، بينما تريد من جهة أخرى المحافظة على روابط قوية مع شريكها الرئيس: الولايات المتحدة الداعم الأكبر لإسرائيل.

ونتيجة لهذا فإن تبعية اليابان للسياسات الأمريكية في المنطقة أو على الأقل دعمها لم يتم تفحصه أو إعادة النظر فيه من الحكومات اليابانية، خاصة خلال فترة الحرب الباردة. فما كان يهم اليابان بشكل رئيس هو ضمان تدفق النفط إلى أسواقها، وهو ما كانت تتولى تأمينه بشكل عام الشركات الأمريكية.

والنتيجة النهاية لهذا الوضع المعقد هو مصالح اقتصادية كبيرة، مصحوبة بانخراط سياسي منخفض وغياب سياسة واضحة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي.

إلا أن الأمور بدأت تتغير تدريجيا منذ أزمة النفط الكبرى؛ فقد بدأت اليابان تتبنى سياسة أكثر تحديدا وحسما من الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد أدانت إسرائيلَ وطالبتها بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧م، واعترفت بشكل صريح بحق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير[٣٥].

والحقيقة أن اليابان أدركت بعد الأزمة أنه لم يعد من المضمون الحصول على النفط في أي وقت ومن أي مكان كما كان، وأن عليها هنا أن تتعامل مع الواقع الجديد، وأن تكون أكثر حساسية لمطالب الأطراف العربية وخاصة الدول النفطية.

ومن أجل تحسين العلاقة مع العرب حاولت اليابان اتباع سياسة أكثر حكمة، فزادت، على سبيل المثال، من مساعدات التنمية الخارجية للدول العربية- ومن أهمها الأردن ومصر وسوريا وتونس- في السنوات التي تلت الأزمة: من ١٠,٦ مليون ١٩٧٠م إلى ٨٩,٢ مليون في ١٩٧٥م، وإلى ٣٣٩,٨ مليون عام ١٩٧٨م.

وتتضح أهمية هذا إذا عرفنا أن نسبة مساعدات التنمية الخارجية ارتفعت من ٠,٨ ٪ عام ١٩٧٢م إلى٢٤,٥ ٪ عام ١٩٧٧م. كما اعترفت اليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية أمرا واقعا، وسمحت بفتح مكتب لها في طوكيو عام ١٩٧٦م، بينما قام عرفات لأول مرة بزيارة طوكيو عام ١٩٨١م. وفي الوقت نفسه، كان الساسة اليابان حريصين دائما على الأخذ بالاعتبار علاقات التحالف مع الولايات المتحدة، فقد أعطت الحكومات اليابانية المتعاقبة أهمية قصوى لضمان أن تبقى أمريكا سوقها الأول للصادرات وشريكها الأمني الرئيس. ولهذا فقد كانت السياسة اليابانية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي خلال هذه الفترة تواجه إشكالية تحقيق التوازن بين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة من جهة، ومصالحها النفطية مع الدول العربية وبالتالي تبني مواقف أكثر دعما للحقوق الفلسطينية من جهة ثانية[٣٦].

وبعد انتهاء حرب الخليج، وعلى إثر الظروف العالمية التي رافقها انطلاق مفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل، بدأت السياسة اليابانية- كما هو الحال بالنسبة لعديد من الدول- تتنفس الصعداء، فبعد نجاح الأمريكيين في إقناع إسرائيل والدول العربية بالذهاب إلى مدريد في أواخر ١٩٩١م، طلبت الولايات المتحدة من اليابان المشاركة في هذا المؤتمر، وقد استجابت الأخيرة بطريقة غير معتادة، وانطلقت في هذا من تغيير الظروف الإقليمية والدولية، والذي صاحبه ظهور استياء شديد بين اليابانيين من موقف التحالف، وخاصة الولايات المتحدة من مساهمتها في عاصفة الصحراء؛ فإذا كان عليها أن تدفع جزءا مهما من فاتورة حرب الخليج والمساهمة في تحمل الأعباء المادية فلماذا لا تحصل

بالمقابل على الشكر والاحترام الذي تستحقه[٣٧]؟! ولماذا لا تنعكس مساهمتها المالية في لعب دور أكثر فاعلية ومسؤولية في قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية؟ فهي شاركت في مؤتمر مدريد، ولعبت دورا أساسيا في المفاوضات متعددة الأطراف، حيث ترأست مجموعات العمل الخاصة بالبيئة، وشاركت بفاعلية في مجموعات العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمياه واللاجئين، كما كانت عضواً في اللجنة القيادية أو التوجيهية التي تشرف على مجموعات العمل[٣٨].

ثم جاء اتفاق أوسلو ١٩٩٣م ليعطي اليابان مساحة أكبر للتحرك في المنطقة دون الخوف من إمكانية انعكاس هذا التحرك على إمدادات النفط. وقد كان هذا مبنيا على افتراض مهم، وهو أن العرب بعد الاتفاق أصبحوا أكثر تحررا من تحمل المسؤولية بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ فقرار منظمة التحرير توقيع اتفاق تفاهم مع إسرائيل بشكل سري أدى فعليا إلى تفكك الموقف العربي، أو بمعنى أكثر دقة تم استغلال هذا الاتفاق من بعض الدول العربية لتسويغ تحررها من التزاماتها التاريخية والقومية تجاه القضية الفلسطينية. والنتيجة كانت اتفاقات فردية، وتطبيع غير مسبوق، حتى قبل أن يحصل الفلسطينيون على أبسط حقوقهم المشروعة.

فقد وقعت الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م تحت ذرائع اقتصادية. بينما بدأت عملية تطبيع للعلاقات بين إسرائيل من جهة، وبعض الدول العربية مثل المغرب وتونس وعمان وقطر والبحرين والإمارات من جهة أخرى.

أما المفاوضات بين إسرائيل وسوريا فقد كانت تسير بتعثر تحت الرعاية الأمريكية. واستنادا إلى هذا الواقع الصعب والذي ترى فيه اليابان تطورا إيجابيا، فلم يكن لدى هذه الأخيرة قلق فيما يتعلق بتدفق النفط والطاقة، لأنها ببساطة تستطيع أن تتعامل مع دول المنطقة كلّ على حدة، تماما كما تفعل مع جيرانها الآسيويين. ومن ثَمَّ أصبحت اليابان فعليا أكثر حرية في التحرك، وأقل خوفا من أن تؤدي مواقفها من الأطراف أو المسائل المطروحة في المنطقة وخاصة الصراع العربي- الإسرائيلي إلى انقطاع أو تهديد بقطع إمدادات النفط والطاقة.

أما اليوم، وعلى الرغم من كل أشكال التراجع والفشل الذريع الذي شهدته عملية

التسوية، فإن اليابان تشعر بالارتياح مقارنة بما كان عليه الوضع في السابق، إذ يبدو من الصعب على الأقل في وجهة نظر كثير من المراقبين والمحللين والساسة في اليابان وخارجها العودة إلى حالة العداء القديمة بين العرب ككتلة واحدة وبين إسرائيل. حتى إن سوريا التي لا زالت أكثر الدول العربية ممانعة لا تبدو راغبة في العودة إلى المواجهة المسلحة مع إسرائيل. وعليه فإن اليابانيين يعتقدون أن مسار التسوية في المنطقة قد تم تكريسه، ولذلك فإن موضوع النفط لم يعد مطروحا سلاحا في الصراع كما كان في السابق، وهو ما عبر عنه صراحة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في ٣ أغسطس/ آب ٢٠٠٦م عندما قال: «إنه يجب عدم الخلط بين المسألتين: النفط والحرب؛ لأن النفط يمثل أحد المقدرات الاقتصادية التي تحتاج إليها الدول للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها[٣٩]».

علاوة على هذا فإن اليابانيين ربما يشعرون بالارتياح إلى حد ما لأنهم يجدون أنفسهم الآن أكثر من أي وقت مضى في نفس القارب الذي يركبه الأمريكيون. وهذا لا يعني بالطبع أنهم راضون بالوضع الحالي؛ فالقضية الفلسطينية لا زالت دون حل، ولا يبدو أن إسرائيل مستعدة لاتخاذ قرار لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الطويلة، فانهيار اتفاق أوسلو الذي تدل عليه كل المؤشرات سيكون بالنسبة لكثير من الأطراف، ومنهم اليابان، ضياع لفرصة تاريخية لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي. فنهاية العملية الحالية سوف تؤثر بالطبع على كل الأطراف الإقليمية بما فيها دول الخليج النفطية، وهو ما قد يؤدي إلى خلط الأوراق من جديد وتفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة كلها.

لهذا كله فاليابان تسعى للبرهنة على تصميمها على تشجيع عملية السلام وتعزيزها، لأنها ترى أن نجاح هذه العملية سيخدم مصالحها. وعليه فقد أصبحت سياسة اليابان تجاه القضية الفلسطينية وعملية التسوية الجارية تحكمها مبادئ أساسية خمسة، تتمحور في غالبها حول الدور الاقتصادي والتنموي، وهذه المبادئ هي:

١. دعم حل الدولتين، والعمل مع المجموعة الدولية على تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وتهيئة بيئة مناسبة لاستمرار المفاوضات الثنائية بين السلطة وإسرائيل[٤٠]. وهي في هذا المبدأ تتبع غالبا سياسة حليفتها الولايات المتحدة وتوجهاتها[٤١].

٢. المساعدة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية: كانت اليابان ولا زالت واحدة من أكبر

المانحين والمقدمين للمساعدات المالية للسلطة؛ ففي ١٩٩٣م أعلنت عن ٢٠٠ مليون دولار مساعدات خلال الفترة ما بين ١٩٩٤-١٩٩٥م، وفي ١٩٩٦م كانت اليابان ثاني أكبر مانح بعد الولايات المتحدة[٤١]. ولا زالت مانحا رئيسا للسلطة رغم انخفاض حجم مساعدات التنمية الخارجية اليابانية بشكل غير مسبوق في السنوات الخمس الأخيرة[٤٢]. كما استقبلت اليابان مدربين فلسطينيين وساعدتهم على تطوير مهاراتهم الإدارية والموارد البشرية في مجالات مثل البيئة والتعليم، بينما شارك اليابانيون في المراقبة الدولية للانتخابات الفلسطينية في يناير ١٩٩٦م. وعقدت في اليابان عددا من المؤتمرات الخاصة بدعم السلطة الفلسطينية.

أما المساعدة الاقتصادية للأطراف العربية المشاركة في عملية السلام فقد أعطت اليابان اهتماما كبيرا للمساعدات الاقتصادية للدول العربية في المنطقة، خاصة المنخرطة بعملية التسوية: مصر والأردن وسوريا ولبنان، من أجل دفع عملية السلام؛ فمصر تلقت النصيب الأكبر من مساعدات التنمية الخارجية اليابانية في الشرق الأوسط خاصة في التسعينيات من القرن الماضي[٤٣]. أما بالنسبة للأردن فاليابان من المانحين الرئيسيين لها، وقد دعمت عديدا من مشاريع التنمية الوطنية في البلاد من خلال القروض، خاصة مشاريع العقبة وبرامج إصلاح قطاع الطاقة. كما قدمت قرضا كبير لدعم استقرار العملة الأردنية. وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا ولبنان، فقد قدمت اليابان مساعدات على شكل منح وقروض لدعم عدد من المشاريع في هذه الدول.

وعلى الرغم من انخفاض مساعدات التنمية الرسمية منذ ٢٠٠٦م، فلا زالت اليابان من المانحين الرئيسيين لهذه الدول؛ فقد بلغت المساعدات الخارجية لدول المنطقة عام ٢٠٠٧م ١,٠٤٩ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ١٤٪ من مجموع مساعدات التنمية الخارجية الإجمالي لهذا العام[٤٤]. ويذهب النصيب الأكبر من هذه المساعدات للدول العربية، وخاصة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. فعلاوة على مساهمتها الرئيسة في المساعدات التي تتم عن طريق المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، فلا زالت الحكومة اليابانية ملتزمة في تقديم الدعم المالي المباشر

للسلطة الفلسطينية، حيث قدمت، على سبيل المثال، للسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٧م ٢٠ مليون دولار أمريكي على شكل مساعدات مباشرة وتمويل لمشاريع اقتصادية وإنسانية في الأراضي الفلسطينية[٤٥].

٣. تقوية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل: فمنذ اتفاق أوسلو والعلاقات الاقتصادية بين اليابان وإسرائيل تنمو بشكل مضطرد، فوقعت الدولتان عديدا من الاتفاقيات التجارية، وتم افتتاح غرف للتجارة اليابانية الإسرائيلية في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٠م[٤٦] بهدف زيادة التعاون في قطاعات التكنولوجيا. واستمر حجم التجارة بالنمو وأصبحت اليابان الشريك التجاري الأول لإسرائيل في آسيا[٤٨].

٤. إلى جانب هذه الترتيبات الثنائية فإن اليابان تلعب دورا مهما في المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أنها دعمت تأسيس بنك للتعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يشجع تدفق وانسياب الأموال الخاصة إلى المنطقة[٤٩]. كما أنها تحاول إظهار مشاركتها الخاصة من خلال مبادرات ذاتية كمبارده «ممر الازدهار والسلام» التي تقوم على تنفيذ مشاريع مشتركة بين أطراف العملية السلمية بتمويل ياباني.

٥. مشاركة اليابان في قوات حفظ السلام في الجولان: ففي فبراير/ شباط ١٩٩٦م أرسلت اليابان مجموعة من قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الجولان[٥٠]، وهي تسعى من خلال مشاركة قواتها في عمليات حفظ السلام إلى إبراز دورها الإيجابي في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.

كل هذا يأتي في سياق توسيع اليابان لدورها السياسي في المنطقة، ومحاولة لإظهار مساهمتها الخاصة في تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يعد حيويا لمصالحها. فهي ترى أن نجاح التسوية سيساعد على تخفيف عبء اقتصادي كبير عن كاهلها، وسيساعد دون شك على فتح فرص أوسع للمستثمرين اليابانيين.

لكن، هل سيؤدي هذا إلى جعل اليابان لاعبا أساسيا في المنطقة؟ يبقى هذا الأمر محل شك. فعلى الرغم من مساهمتها المالية والاقتصادية الكبيرة من أجل تعزيز مصالحها

في المنطقة، فإنها لا زالت فاعلا ثانويا في الشرق الأوسط، وذلك لأسباب، من أهمها: النفوذ الأمريكي الكبير الذي يحد بشكل عام من أدوار القوى الأخرى، ويرتبط هذا بمعضلة حقيقية لا زالت- على الرغم من تخفيف حدتها- تؤثر سلبا على دور اليابان في المنطقة، وهو كيفية تحقيق توازن في تعاملها مع مظهرين أساسين لسياسة اليابان في الشرق الأوسط، والتي تحمل في طياتها فرصا كامنة للصدام والتعارض مع بعضها، وهما: العامل الأمريكي وعامل النفط؛ وأخيرا عدم تقدير دول المنطقة لمساهمة اليابان في جهود الاستقرار الإقليمي مقارنة بالدول الغربية. فمثلا أشارت اليابان أكثر من مرة أن إسرائيل تقلل من مساهمة اليابان لعملية السلام وتتعامل معها مساهما ثانويا بعد الولايات المتحدة والأوروبيين. وكذلك الأمر للدول العربية التي تنظر غالبا غربا تجاه الولايات المتحدة وأوروبا وتنسى الشرق!!

الخاتمة

تحولت اليابان بعد هزيمتها في الحرب الثانية إلى قوة «ناعمة»، وتبنت سياسة خارجية مسالمة هدفها الأساس خدمة المصالح الاقتصادية اليابانية. وقد انعكس هذا سلبا على موقعها في النظام العالمي، ومكانتها في الساحة الدولية، ودرجة انخراطها في عديد من مناطق العالم المهمة، ومنها منطقة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أهمية هذه المنطقة للاقتصاد الياباني فقد كان انخراطها السياسي فيها- خاصة خلال فترة الحرب الباردة- محدودا جدا، على الأقل مقارنة بغيرها من القوى الاقتصادية الكبرى.

وقد لعبت عوامل متعددة خارجية وداخلية في إحجام اليابان عن الانخراط السياسي في المنطقة؛ فعلى المستوى الخارجي، كان لضمان الولايات المتحدة تدفق النفط، وعدم شعور اليابان- خاصة قبل أزمة ١٩٧٣م- بالأهمية الكبيرة التي تحتلها المنطقة في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، ومن ثم الخوف من عواقب الانخراط السياسي الذي كان يمكن أن يثير حفيظة الأطراف المتنازعة وشكوكها، وربما اتهامها بالانحياز لطرف دون آخر، لعبت دورا مهما في إحجام اليابان عن التدخل في الشؤون السياسية في المنطقة.

وعلى المستوى الداخلي، كان لخلفية الحرب العالمية الثانية تأثيرا واضحا على التفكير الياباني النخبوي والشعبي الذي يركز على الاقتصاد، ويبتعد عن العسكرة أو التوسع في

السياسة الخارجية، وذلك بسبب عوامل، من أهمها ظروف الحرب الباردة، والخوف من إثارة جيرانها الآسيويين.

أما على مستوى النظام الدولي فقد مثلت ظروف الحرب الباردة وصراع القوى العظمى قيودا على السلوك الياباني الخارجي. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لهذه الظروف على الاقتصاد الياباني حيث ضمنت مظلة أمنية أمريكية، وإعفاء من تبعات تحمل الأعباء، إلا أنه انعكس فعليا في انخراط سياسي متدنٍّ، وبالتالي نفوذ ياباني محدود في منطقة من أهم مناطق العالم لرفاه الشعب الياباني وازدهاره. وعلى الرغم من الأثر الكبير الذي أحدثته الأزمتان النفطيتان عامي ١٩٧٣م و ١٩٧٩م في نظرة اليابان للمنطقة، وإدراكها لأهميتها للاقتصاد العالمي ومكانتها السياسية في الاستراتيجيات الدولية، فقد بقي انخراط اليابان السياسي في السبعينيات والثمانينيات، محدودا نسبيا في الإطار الذي يضمن تدفق النفط ويساعد على تحسين العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري مع دول المنطقة.

ثم بدأت الأمور تتغير في النظرة والممارسة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي. وقد ساعدت عدة عوامل داخلية وخارجية على إحداث هذا التغيير، فعلى مستوى النظام الدولي كان انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، وظهور التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية.

وعلى المستوى الوطني الداخلي كان انتهاء سيطرة الحزب الواحد، وتخفيف القيود القانونية المفروضة على قوات الدفاع الوطني.

وعلى المستوى التفاعلي كانت المساهمة في الحد من الدور الياباني على الساحة الدولية، واختفاء المخاوف من تأثير المواقف السياسة من قضايا المنطقة على مصالح اليابان النفطية والاقتصادية بسبب التسوية السياسة بين العرب وإسرائيل.

وقد ساهمت هذه العوامل المتزامنة تقريبا في إعادة التفكير في سياسة اليابان الخارجية تجاه المنطقة العربية واتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي. فقد شاركت في مؤتمر مدريد، ولعبت دورا أساسيا في مجموعات العمل متعددة الأطراف، وزادت من مساهماتها المالية ودعمها للسلطة الفلسطينية والدول العربية المنخرطة في العملية، وبذلت جهودا دبلوماسية أكبر من خلال اللقاءات المتكررة للقادة اليابانيين مع زعماء المنطقة، كما حاولت أن

تبرز دورها المستقل في تحقيق الاستقرار من خلال مبادرات خاصة بها مثل مبادرة «ممر الازدهار والسلام».

ويلاحظ هنا أن أكثر العوامل حدًّاً خلال الحرب الباردة، ومن ثم دفعاً في مرحلة ما بعد هذه الحرب، للسياسة اليابانية في المنطقة، هو عامل النفط والعامل الأمريكي. فهما- علاوة على حضورهما في معظم المستويات- مترابطان بشكل كبير؛ فالنفوذ الأمريكي في المنطقة وما يرتبط به من سيطرة للشركات الأمريكية على أسواق النفط العالمية، يجعل من الولايات المتحدة الضامن الأكبر لتدفق النفط بشكل سلس وآمن إلى حلفائها، بما فيهم اليابان.

وكما لا يمكن فهم التحولات الجديدة في السياسية اليابانية تجاه الشرق الأوسط دون عاملي النفط والولايات المتحدة، فلا يكتمل هذا الفهم- خاصة في ضوء التطورات التي حدثت في السنوات العشر الماضية- دون الأخذ بالاعتبار العامل الصيني. فللصين، كدولة منافسة على الزعامة الإقليمية، وكقوة اقتصادية صاعدة في الأسواق العالمية، بما فيها أسواق الشرق الأوسط، دور مهم وفاعل في دفع اليابان إلى الانخراط سياسيا بشكل أكبر في قضايا المنطقة. فمجال المنافسة مع الصين خاصة مع تزايد الطلب الصيني على الطاقة [٥١] لم يعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فقط، بل امتد ليشمل الشرق الأوسط كأكبر مخزون للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وكسوق مستهلك للصادرات، وبيئة واعدة للاستثمارات. فهناك قلق من أن تدفع قوة الصين السياسية الصاعدة المنبثقة من نموها الاقتصادي ومنافستها القوية في الأسواق العالمية ومنها أسواق الشرق الأوسط، الدول الإقليمية وخاصة الدول العربية وإيران إلى تطوير علاقاتهم مع الصين- والذي قد يكون على حساب اليابان- من أجل تحقيق التوازن مع النفوذ الغربي الممتد لقرون في المنطقة.

ولا شك أن لهذا القلق ما يسوِّغه؛ فقد خسرت الشركات اليابانية بالفعل جزءا من حصتها في أسواق الشرق الأوسط لصالح البضائع الصينية. ووفقا لاتجاهات التجارة الحالية فمن المحتمل أن تحل الصين محل الولايات المتحدة واليابان شريكا اقتصاديا رئيسا لدول المنطقة مع نهاية هذا العقد [٥٢].

ومع كل هذا فإن تأثير اليابان في قضايا المنطقة وخاصة الصراع العربي- الإسرائيلي وقدرتها على توجيه التفاعلات الإقليمية هناك لا زالت محدودة مقارنة بغيرها من الدول

الكبرى خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ولعل هذا يعود أولا إلى أن الاهتمام الياباني في المنطقة يتركز في الأساس على المصالح الاقتصادية، وليس له أبعاد سياسية تتعلق برغبة بالنفوذ أو الهيمنة؛ وثانيا التحالف الأمني مع الولايات المتحدة الذي يعد- رغم تغير أدوراه بعد الحرب الباردة- محددا من محددات السلوك الياباني الخارجي خاصة في المنطقة العربية التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بسيطرة شبه مطلقة. وأخيرا عدم تقدير الأطراف الإقليمية لمساهمة اليابان في محاولات استقرار المنطقة، فرغم المساعدات الاقتصادية والتنموية الكبيرة التي تقدمها اليابان لدول المنطقة فإن هذه الدول تنظر غالبا إلى «الغرب» وليس إلى «الشرق» للقيام بالدور الأساس في المنطقة وفي التسوية السياسة الجارية!

الهوامش

١. عبد العزيز صقر، فرصة اليابان في بناء «معبر السلام» بالشرق الأوسط، جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٨٠ الاثنين ٣٠ أبريل ٢٠٠٧م.

٢. Advisory Committee for Energy and Ministry of Trade and Industry estimates. Sogo Enerugi Chosakai - The Compre¬hensive Energy Investigation Committee, Chukan Hokoku Soron (a general interim report), June ١٩٩٠.

٣. Hisane Masaki, Oil-hungry Japan looks to other sources, Online Asia Times, ٢١ Feb ٢٠٠٧.

٤. Masukawa Shigehiko, Supply and Demand for Energy in Japan, Tokyo: International Society for Educational Infor¬mation, ١٩٨٢; Aljazeera.net ١ May ٢٠٠٧ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٨٠٢-٤٣F٩-٨A٢٤-٥F٠٦٣٣٨٧.htm accessed on ١١ ٢١٤FB٣CCD٠٧F.htm September ٢٠٠٨.

٥. Shirzad Azad, Japan Infiltrates the Middle East, Foreign Policy In Focus , May ٢٤, ٢٠٠٧. www.meti.go.jp لمزيد من التفاصيل انظر أيضا

٦. Naramoto, Eisuke. Japanese Perceptions on the Arab-Israeli Conflict, Journal of Palestine Studies Vol ٢٠.No,٣, Spring ١٩٩١,pp.٧٩-٨٨

٧. Trade Statistics of Japan ٢٠٠٧

٨. الجزيرة نت ١ أيار ٢٠٠٧:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٨٠٢-٤٣F٩-٨A٢٤-٥F٠٦٣٣٨٧.htm-٨A٠٢-٤٣F٩-٨A٢٤-٥F٠٦٣٣٨٧/
٢١٤FB٣CCD٠٧F.htm

٩. Statistics Bureau, Statistical Handbook of Japan ,٢٠٠٨ ,Tokyo ,٢٠٠٨ ,p. ١٢٠: http://www.stat.go.jp/english/data/handbook/c١١cont.htm

١٠. عبد العزيز صقر، فرصة اليابان في بناء «معبر السلام»بالشرق الأوسط، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٨٠ الاثنين ٣٠ أبريل ٢٠٠٧م.

١١. Serpil Acikalin, Why is Japan in the Middle East? USAK

١٢. John Dower, Embracing.٢٠٠٧ September ١٣ ,Thursday Defeat, ١٩٩٩, pp.٣٧٤, ٣٧٥, ٣٨٣, ٣٨٤.

Koichi Kishimoto, Politics in Modern Japan, Tokyo: Japan Echo, ١٩٨٨, pp. ٧-٢١.

١٣. Tomohito Shinoda, Becoming More Realistic in the Post-Cold War: Japan>s Changing Media and Public Opinion on National Security, Japanese Journal of Political Science, June ٠٨, ٢٠٠٧, No. ٨, pp. ١٧١-١٩٠.

١٤. م:٢٠٠٥ . الجزيرة نت ٢٨ فبراير
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=١٠٧٣٨٩

١٥. Wikipedia, Constitution of Japan, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Constitution_of_Japan

١٦. Justin McCurry, Japan moves towards amending pacifist constitution, Guardian:
http://www.guardian.co.uk/world/٢٠٠٧/may/١٤/japan.justinmccurry;
Voanews, Japan Considers Amending Pacifist Constitution, ٣٠ April ٢٠٠٧:
http://www.voanews.com/english/archive/٢٠٠٧-٠٤/٢٠٠٧-٠٤-٣٠voa٩.cfm?CFID=٣٨٢٦٧٨٢٤&CFTOKEN=٧٣٣٠٩٩٩٢

١٧. Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs Yohei Kono, "A Path for the Future of Japan's Foreign Policy." Gaiko Forum, Sekai-no Ugoki-sha, January ١٩٩٥.

١٨. Zhongqing Tian, "China and the Middle East: Principles and Realities," Middle East Review, vol ١٨, no. ٢ (Winter ١٩٨٥), p. ١٣.

١٩. كنتيجة أصبحت اليابان عضو غير دائم في مجلس الأمن لعدة مرات.

٢٠. قامت الحكومة اليابانية بخفض حجم مساعداتها الخارجية في موازنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، استنادا إلى مبادئ السياسة الاقتصادية الحكومية لعام ٢٠٠٦ والتي أوصت بخفض مساعدات التنمية الخارجية بنسبة ٢-٤٪ على مدار خمس سنوات ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٧ ، كجزء من سياسة الإصلاح المالي. انظر:

World Bank, Experts Urge Japan Not To Cut Foreign Aid Budget: http://go.worldbank.org/Z٩٤EMGDRB٠

وتشير إحصائيات وزارة الخارجية اليابانية إلى أن المساعدات اليابانية لمنطقة الشرق الأوسط انخفضت من حوالي ٣,٤٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى مليار و ٤٩ مليون عام ٢٠٠٦. انظر:

Statistics Bureau, Statistical Handbook of Japan ٢٠٠٨, Tokyo, ٢٠٠٨, p. ١٢٧: http://www.stat.go.jp/english/data/handbook/c١١cont.htm

٢١. Statement by Dr. Tatsuo Arima, «Japan as a Unique Facilitator for Peace and Nation-Building in the Middle East» prsented in Arab League Smmit in Kahrtoum on ٢٦ March ٢٠٠٦: http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/state٠٦٠٣.html; Suvendrini Kakuchi «Japan>s.peaceprocess/ eyes still on UN Seat» Asia Times January ٣, ٢٠٠٧: http://www.atimes.com/atimes/Japan/IA٠٣Dh٠١.html

٢٢. Lee Hudson Teslik, China-Gulf Economic Relations, Council on Foreign Relations, July ٤, ٢٠٠٨: http://www.cfr.org./publication/١٦٣٩٨/

٢٣. Shirzad Azad, Japan Infiltrates the Middle East, Foreign Policy In Focus , May ٢٤, ٢٠٠٧

٢٤. الجزيرة نت ١ أيار ٢٠٠٧:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٨A٢٤-٥F٠٦٣٣٨٧-٤٣F٩-٨A٠٢-٢١٤FB٣CCD٠٧F.htm

٢٥. Speech by Japanese Prime Minister Junichiro Koizumi to the United Nations General Assembly. ٢١ September ٢٠٠٤.

٢٦. Shahram Chubin, «The Middle East in Alliance Politics,» in Ronald A. Morse, (ed.), Japan and the Middle East in Alliance Politics, The Wilson Center, ١٩٨٦, p. ٢٠.

٢٧. Michael Sterner, «The Middle East Factor in U.S.-Japanese Relations,» in Ronald A. Morse, Ibid. p. ٧٤.

٢٨. قدمت الحكومة اليابانية مبادرة «ممر السلام والازدهار» عام ٢٠٠٦م؛ و تقوم هذه المبادرة على أساس إقامة المشاريع التي تساعد على تشجيع التعاون الإقليمي في المنطقة (تحديدا بين الأردن وفلسطين وإسرائيل)، مثل تأسيس منطقة صناعية زراعية، وتسهيل عملية نقل البضائع. ومن التوقع أن يبدأ العمل في هذا المشروع وبناء المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا مع مطلع العام القادم ٢٠٠٩م. انظر:
Ministry of Foreign Affairs (MOFA) Japan>s Concept for Creating the Corridor for Peace and Prosperity July ٢٠٠٦: http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/٠٦٠٧concept١.htm
وكالة الأنباء الفلسطينية ٤ تموز ٢٠٠٨: http://arabic.wafa.ps/arabic/٩٤٢٩٥١٠١٣٤٩٥.html

٢٩. Michael Berger, «Japan Debates a New Role: Facing the Mideast Crisis,» The New Leader, No. ٧٣, ١٧ September, ١٩٩٠, p. ٥.

٣٠. Anthony H. Cordesman, «The United States, Japan, and

.the Gulf: Meeting External Challenges,» in Morse, Ibid. p
.٤٥

James A. Placke, «Changing Oil Demand Patterns: .٣١
Implications for the United States-Persian Gulf-Japan
.٣٨ .Cordesman, Ibid. p ;٢٩-٢٧ .Triangle,» in Calabrese, pp
.in Yoshitsu, Ibid. p ,١٩٨١ ,٢٩ Interview with Miki, July .٣٢
.١٣

Yasumasa Kuroda, Japan in a New World Order: .٣٣
Contrib¬uting to the Arab-Israeli Peace Process. New
.٢٤ .p ,١٩٩٤ ,York: Nova Science Publisher

Tomohito Shinoda, Becoming More Realistic in the Post- .٣٤
Cold War: Japan>s Changing Media and Public Opinion
on National Security, Japanese Journal of Political Science,
.١٩٠-١٧١ .pp ,٢٠٠٧ ,٠٨ June ,٨ .No

.Eisuke Naramoto, Ibid .٣٥

Japan>s Economic Cooperation in the Middle East .٣٦
http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/relation/coop.html

٣٧. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية: دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول- القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠٠٣م) ط١، ص٣٢٥.

Akifumi Ikeda, «Seeking a Say for Her Pay», in: Middle .٣٨
.٥ .p ,١٩٩٤ East Dialogue, November

Alan Dowty, «Japan and the Middle East: Signs of Change?» .٣٩
.No ,٤ .Middle East Review of International Relations, Vol
.٢٠٠٠ December ,٤

٤٠. الجزيرة نت، ٤ آب ٢٠٠٦:
http://www.aljazeera.net/news/archive/

٣٣٤٣٧٤=archive?ArchiveId

٤١. السياسة اليابانية..تحولٌ نحو الشمولية في التعاطي مع القضايا الدولية، جريدة الرياض اليومية، الثلاثاء ٦ ربيع الأول ١٤٢٧هـ- ٤ أبريل ٢٠٠٦م، ع ١٣٧٩٨.

٤٢. بدر عبد العاطي، مرجع سابق.

٤٣. Press Conference by the Press Secretary, ٢١ March ١٩٩٧.

٤٤. Ministry of Foreign Affairs, Japan-Arab Relations, November ٢٠٠٧: http://www.mofa.go.jp; for details see also Japan>s ODA White Paper: http://www.mofa.go.jp/policy/index.htm/٢٠٠٧/oda/white

٤٥. السفارة اليابانية في مصر، مساعدات اليابان لمصر: التعاون الاقتصادي (مساعدات التنمية الرسمية ODA):
http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/assistance/index.htm

٤٦. Statistics Bureau, Statistical Handbook of Japan, ٢٠٠٨, Tokyo, ٢٠٠٨, p. ١٢٦-١٢٨: http://www.stat.go.jp/english/data/handbook/c١١cont.htm

٤٧. Ministry of Foreign Affairs, Japan's Assistance to the Palestinians, Fact Sheet: http://www.israel.emb-japan.go.jp/EOJPRofiles/FMAsoFactsheet.htm

٤٨. Serpil Acikalin, Ibid.

٤٩. Badr Abdel-Aati, <The Influence of External Factors on Foreign Policy: A Case Study of Japanese Policies towards Israel- ١٩٧٣-٢٠٠٣: http://www.siyassa.org.eg

٥٠. Japan's Support for the Middle East Peace, The Ministry of Foreign Affairs of Japan: http://www.mofa.go.jp

٥١. Alan Dowty, Ibid

٥٢. Hisane Masaki, Ibid.

٥٣. Shirzad Azad, Ibid.

المراجع

أ. المراجع العربية

١. بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية-الإسرائيلية: دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠٠٣) الطبعة الأولى.

٢. عبد العزيز صقر، فرصة اليابان في بناء «معبر السلام»بالشرق الأوسط، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٨٠ الاثنين ٣٠ ابريل ٢٠٠٧.

٣. الجزيرة نت ١ أيار ٢٠٠٧:

-٤٣F٩-٨A٢٤-٥F٠٦٣٣٨٧/http://www.aljazeera.net/NR/exeres
٢١٤FB٣CCD٠٧F.htm-٨A٠٢

٤. الجزيرة نت، ٢٨ فبراير ٢٠٠٥:

http://www.aljazeera.net/news/archive/
١٠٧٣٨٩=archive?ArchiveId

٥. الجزيرة نت، السعودية تستبعد استخدام سلاح النفط بحرب لبنان، ٤ آب ٢٠٠٦: http://
٣٣٤٣٧=www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId
٤

٦. السياسة اليابانية..تحولٌ نحو الشمولية في التعاطي مع القضايا الدولية، جريدة الرياض اليومية، الثلاثاء ٦ ربيع الأول ١٤٢٧هـ - ٤ أبريل ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٩٨.

٧. السفارة اليابانية في مصر، مساعدات اليابان لمصر:

http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/assistance/index.html

٨. وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، ٤ تموز ٢٠٠٨:

html.٩٤٢٩٥١٠١٣٤٩٥/http://arabic.wafa.ps/arabic

ب. المراجع الأجنبية

١. Advisory Committee for Energy and Ministry of Trade and Industry estimates. Sogo Enerugi Chosakai - The Compre¬hensive Energy Investigation Committee, Chukan

.١٩٩٠ Hokoku Soron (a general interim report), June
٢. Akifumi Ikeda, «Seeking a Say for Her Pay», Middle East Dialogue, November ١٩٩٤.
٣. Alan Dowty, «Japan and the Middle East: Signs of Change?» Middle East Review of International Relations, vol ٤, no. ٤, December ٢٠٠٠.
٤. Anthony H. Cordesman, «The United States, Japan, and the Gulf: Meeting External Challenges,» in Ronald A. Morse, (ed.), Japan and the Middle East in Alliance Politics, The Wilson Center, ١٩٨٦.
٥. Badr Abdel-Aati, <The Influence of External Factors on Foreign Policy: A Case Study of Japanese Policies towards Israel -١٩٧٣-٢٠٠٣: http://www.siyassa.org.eg
٦. Eisuke Naramoto, Ibid.
٧. Hisane Masaki, Oil-hungry Japan looks to other sources, Online Asia Times, ٢١ Feb ٢٠٠٧, available at www.atimes.com accessed on ١٥ Nov ٢٠٠٧.
٨. James A. Placke, «Changing Oil Demand Patterns: Implications for the United States-»
٩. Japan's Support for the Middle East Peace, The Ministry of Foreign Affairs of Japan: http://www.mofa.go.jp
١٠. Japan>s Economic Cooperation in the Middle East: http:// www.mofa.go.jp/region/middle_e/relation/coop.html
١١. John Dower, Embracing Defeat, ١٩٩٩, pp.٣٧٤, ٣٧٥, ٣٨٣, ٣٨٤.
١٢. Justin McCurry, Japan moves towards amending pacifist constitution, Guardian, avalable at http://www.guardian.

;japan.justinmccurry/١٤/may/٢٠٠٧/co.uk/world

١٣. Koichi Kishimoto, Politics in Modern Japan, Tokyo: Japan Echo, ١٩٨٨, pp. ٧-٢١.

١٤. Yasumasa Kuroda, Japan in a New World Order: Contrib¬uting to the Arab-Israeli Peace Process. New York: Nova Science Publisher, ١٩٩٤.

١٥. Lee Hudson Teslik, China-Gulf Economic Relations, Council on Foreign Relations, July ٤, ٢٠٠٨: http://www. cfr.org./publication/١٦٣٩٨/

١٦. Masukawa Shigehiko, Supply and Demand for Energy in Japan, Tokyo: International Society for Educational Infor¬mation, ١٩٨٢; Aljazeera.net ١ May ٢٠٠٧ http://www. -٨A٠٢-٤٣F٩-٨A٢٤-٥F٠٦٣٣٨٧/aljazeera.net/NR/exeres ٢١٤FB٣CCD٠٧F.htm

١٧. Michael Berger, «Japan Debates a New Role: Facing the Mideast Crisis,» The New Leader, no ٧٣, ١٧ September, ١٩٩٠.

١٨. Michael Sterner, «The Middle East Factor in U.S.-Japanese Relations,» in Ronald A. Morse, (ed.), Japan and the Middle East in Alliance Politics, The Wilson Center, ١٩٨٦.,

١٩. Ministry of Foreign Affairs (MOFA), Japan>s Concept for Creating the Corridor for Peace and Prosperity, July ٢٠٠٦: http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/ htm١.concept٠٦٠٧

٢٠. Ministry of Foreign Affairs, Japan's Assistance to the Palestinians, Fact Sheet: http://www.israel.emb-japan. go.jp/EOJPRofiles/FMAsoFactsheet.htm

٢١. Ministry of Foreign Affairs, Japan-Arab Relations, November ٢٠٠٧: http://www.mofa.go.jp;
٢٢. Naramoto, Eisuke. Japanese Perceptions on the Arab- Israeli Conflict, Journal of Palestine Studies Vol ٢٠, No.٣, Spring ١٩٩١,pp.٧٩-٨٨.
٢٣. «Persian Gulf-Japan Triangle,» in Calabrese, pp. ٢٧-٢٩; Cordesman, Ibid. p. ٣٨.
٢٤. Press Conference by the Press Secretary, ٢١ March ١٩٩٧.
٢٥. Serpil Acikalin, Why is Japan in the Middle East? USAK, Thursday ١٣ September ٢٠٠٧.
٢٦. Shahram Chubin, «The Middle East in Alliance Politics,» in Ronald A. Morse, (ed.), Japan and the Middle East in Alliance Politics, the Wilson Center, ١٩٨٦, p. ٢٠.
٢٧. Shirzad Azad, Japan Infiltrates the Middle East, Foreign Policy In Focus , May ٢٤, ٢٠٠٧
٢٨. Statistics Bureau, Statistical Handbook of Japan ٢٠٠٨, Tokyo, ٢٠٠٨: http://www.stat.go.jp/english/data/handbook/c١١cont.htm
٢٩. Statistics Bureau, Trade Statistics of Japan ٢٠٠٧.
٣٠. Suvendrini Kakuchi, «Japan>s eyes still on UN Seat» Asia Times, January ٣, ٢٠٠٧: http://www.atimes.com/atimes/Japan/IA٠٣Dh٠١.html
٣١. Tatsuo Arima, «Japan as a Unique Facilitator for Peace and Nation-Building in the Middle East» prsented in Arab League Smmit in Kahrtoum on ٢٦ March ٢٠٠٦: http://www.html.mofa.go.jp/region/middle_e/peaceprocess/state٠٦٠٣;
٣٢. Tomohito Shinoda, Becoming More Realistic in the Post-

Cold War: Japan>s Changing Media and Public Opinion on National Security, Japanese Journal of Political Science, No. ٨, June ٠٨, ٢٠٠٧, pp. ١٧١-١٩٠.

٣٣. Tomohito Shinoda, Becoming More Realistic in the Post-Cold War: Japan>s Changing Media and Public Opinion on National Security, Japanese Journal of Political Science, June ٠٨, ٢٠٠٧, No. ٨, pp. ١٧١-١٩٠.

٣٤. Voanews, Japan Considers Amending Pacifist Constitution, ٣٠ April ٢٠٠٧: http://www.voanews.com/english/archive/٢٠٠٧-٠٤-٠٤/voa٩-٣٠-٠٤-٢٠٠٧-CFID.cfm?CFID=٣٨٢٦٧٨٢٤&CFTOKEN=٧٣٣٠٩٩٩٢

٣٥. White Paper ٢٠٠٧: http://www.mofa.go.jp/policy/oda/white/٢٠٠٧/index.htm

٣٦. Wikipedia, Constitution of Japan: http://en.wikipedia.org/wiki/Constitution_of_Japan

٣٧. World Bank, Experts Urge Japan Not To Cut Foreign Aid Budget: http://go.worldbank.org/Z٩٤EMGDRB٠

٣٨. www.meti.go.jp

٣٩. Yohei Kono, "A Path for the Future of Japan's Foreign Policy." Gaiko Forum, Sekai-no Ugoki-sha, January ١٩٩٥.

٤٠. Zhongqing Tian, "China and the Middle East: Principles and Realities," Middle East Review, vol ١٨, no ٢ (Winter ١٩٨٥).

المقـــالات والتقاريـــر

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتزايد ارتفاع الأسعار في الأردن

أولاً: وجهة نظر مقربة من الحكومة*

عكفت الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة أسهمت في الحد من القيود وتحرير النشاط الاقتصادي وخلق بيئة مشجعة للاستثمار يكون للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، فكان من بين ذلك التحرير الواسع لهياكل الأسعار المقيدة، وتحرير عمليات التسويق والتوزيع وتقليص الدعم وحسن توجيه ما تبقى منه، كانت أن أُحدثت زيادات ملموسة في أسعار السلع والخدمات نتيجة الارتفاع العالمي لأسعار النفط.

ومن أجل ذلك وتجاوبا مع المستجدات العالمية، اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات وعدد من الخطوات لفتح الاقتصاد والسيطرة على الدَّين العام، ونتيجة لتلك الإصلاحات نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٠,٦ ٪ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م، وفي العام ٢٠٠٧م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢,٣ ٪ مقارنة مع ١١,٨ ٪ عام ٢٠٠٦م، ومع ذلك فقد قوبل النمو الاقتصادي بارتفاع الأسعار وزيادة مستوى التضخم الذي وصل إلى حدود ١٢,٧ ٪ نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨م مقارنة مع ٦,٧٪ لنفس الفترة من العام الذي سبقه. وحسب الأرقام الصادرة عن البنك المركزي في الأردن فقد كان النفط والكهرباء- التي بلغت نسبة ارتفاع أسعارهما في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م حدود ٤٤,٣٪- السبب الرئيس في ارتفاع معدلات التضخم.

وهكذا، وإذا ما استمرت معدلات التضخم بالزيادة، فإنها قد تسبب انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، مما يُحدث حالة من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي التي سُجلت سابقاً، وقد يكون لارتفاع مستويات الأسعار والتضخم تأثير مباشر على السوق؛ حيث سيؤثر ذلك على ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير مما ينعكس على ربحية الشركات، الأمر الذي سيجعل لتزايد ارتفاع الأسعار في الأردن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

* د. أحمد زكريا صيام، أستاذ اقتصاد في جامعة البلقاء التطبيقية، ومستشار سابق لوزير المالية

ولعل ظاهرة ارتفاع الأسعار في الأردن لم تكن محض الصدفة على الإطلاق، فالارتفاع العالمي لأسعار النفط ألقى بظلاله على الاقتصاد، وبالتالي على المواطنين، ذلك أن كل ارتفاع بمعدل دولار واحد على البرميل سيكلف الحكومة ما يقارب ٢٨,٢ مليون دولار. من أجل ذلك عمدت الحكومة على رفع أسعار المشتقات النفطية لعدة مرات في غضون الفترة السابقة بهدف تغطية تكاليف الطاقة المتزايدة. وقد كان لذلك أثرة على الأسعار عموماً، فأخذت السلع والخدمات بزيادة أسعارها تباعاً، فطالت أسعار المواد الغذائية الرئيسة، ناهيك عن تأثر تكاليف الأغذية في الأردن بتغير اتجاهات الاستهلاك العالمي وزيادة الاهتمام بالوقود الحيوي على حساب زراعة المحاصيل الغذائية في أوروبا وأمريكا.

ولقد كان لارتفاع أسعار النفط عالمياً الأثر المباشر على ارتفاع أسعار المحروقات وعديد من السلع الغذائية، الأمر الذي انعكس بشكل أو بآخر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وخلّف حالات لم تكن معروفة في المجتمع ببروز ظواهر ومشاهد تعكس حالة الارتفاع الاستثنائي في أسعار السلع والخدمات، في الوقت الذي يشهد ارتفاعا في معدلات التضخم، لا سيما في الأشهر القليلة الماضية، في حين بقيت الدخول نسبياً تراوح مكانها.

وهكذا بات الوضع يتأرجح بين سياسات حكومية رشيدة تسعى لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين بتخفيف الأعباء الاقتصادية عنهم، وبين قوى السوق من عرض وطلب وتصاعد في أسعار كثير من السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون بشكل مستمر شبه يومي، فالحكومة من جهة تسعى لتقديم الدعم، وقوى السوق من جهة ثانية تضغط باتجاه رفع الأسعار بشكل بات يرهق كاهل المواطن.

وإذا كان ارتفاع الأسعار في الأردن قد أدى الى ظهور أنماط جديدة من السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الارتفاع لم يكن وليد الصدفة وإنما نتيجة عوامل اشتركت فيما بينها فولدت البيئة الخصبة لتزايد الأسعار وارتفاع تكاليف الحياة، ذلك أن طبيعة الأسعار تسير باتجاه التزايد في ظل محدودية الموارد وتزايد السكان، وما يتبع ذلك من تنوع المتطلبات والحاجات المتزايدة للنفس البشرية، مما يمهد الطريق لارتفاع أسعار قادم عاجلاً أو آجلاً.

ولعل من أهم عوامل ارتفاع حدة الأسعار في الأردن إعلان الحكومة قرارها رفع

الدعم عن بعض السلع والخدمات كالمحروقات أساسا، ناهيك عن انخفاض معدلات الأجور وربما ثباتها رغم محاولات زيادتها بين الفينة والأخرى، بالإضافة إلى الآليات المطبقة في الرقابة على الأسعار وضبطها للحد من التلاعب في الأسعار واستغلال ظرف المواطن المثقل بالأعباء من حيث تكاليف المدارس وما يتبعها من مصاريف، والتزامات اجتماعية بالمناسبات والأعياد، سيما أن للعادات الاجتماعية دورا بارزا في انتشار عدد من الظواهر والمشاهد المتنوعة التي تثقل كاهل المواطن وتستنزف كثيرا من دخله.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ارتفاع الأسعار قد يكون موسمياً أو مؤقتاً طارئاً، وهذا ما لا نعنيه هنا، ولذلك تكون التداعيات المقصودة في حالة الارتفاع المتصاعد بشكل مستمر لفترات زمنية طويلة، فتؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل جلي، ومثال ذلك الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال العام ٢٠٠٨م، وتأثير ذلك على الاقتصادات كافة، الأمر الذي كاد أن يؤدي في فترة من الفترات إلى أزمة غذائية عالمية. هذا يعني أن للتحرك السريع في وتيرة ارتفاع الأسعار تأثيراته على الأداء الاقتصادي العالمي من جهة، وعلى الموارد والعمالة والسلع والخدمات من جهة أخرى. كيف لا، والحديث عندئذ سيكون عن كيفية حساب القيمة الإجمالية للبضائع والخدمات بالدنانير.

في لغة الاقتصاد يبين كل من GDP , GNP قيمة الإنتاج كمقياسين رقميين، ولكن في حالة استمرار ارتفاع الأسعار للمواد الخام والمنتجات ستتأثر جودة الموارد الداخلة في الإنتاج وكميتها، مما ينعكس مباشرة على وتيرة نمو GDP، ناهيك عما يعرف بمبدأ الفرص، أي التكلفة الحقيقية لإنتاج وحدة إضافية من سلعة أو خدمة ما. وهذا ما تم التعارف عليه من خلال مفهوم قيم السلع والخدمات الأخرى اللازم التضحية بها للحصول على وحدات من سلع وخدمات مرغوب بها، وهو ما يُقصد به تكلفة الفرص البديلة.

يتضح مما سبق أن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر سيؤدي إلى حالة من التضخم وربما ينعكس ذلك على الاقتصاد بالركود مما يؤثر على GDP ، ذلك أن بيانات GDP ومعطياته الحقيقية تشير إلى الجودة الاقتصادية والخدمة المقدمة للمواطنين، وعليه فإذا قُسِّمGDP الحقيقي على عدد السكان كان بمثابة مقياس تقديري لأداء الاقتصاد، ولذلك كان لارتفاع الأسعار أثرة على دخل الفرد السنوي بالنقصان، فتتراجع مستويات المعيشة للمواطنين.

إن ارتفاع الأسعار وحالة الغلاء التي يشهدها الاقتصاد عموماً، تؤدي إلى حالة من الاضطراب وعدم التوازن، الأمر الذي يؤثر على عدالة توزيع GDP وقدره، ولذلك فارتفاع الأسعار يؤدي إلى الفقر والتأخر في النمو الاقتصادي وخلق حالة من البطالة، من هنا كان لا بد من الأخذ بالاعتبار مدى جودة العمالة والموارد وقدرتها، ودرجة التكنولوجيا والفعالية التي توظف بها الموارد ودرجة حسن استخدامها.

ومما تجدر الاشارة إليه العمالة الوافدة وأثرها على مستويات التشغيل، وأثر ذلك على الدخول، على الرغم من الوجه المشرف لمستوى التعليم في الأردن وأثره على سوق العمل، وتحسين جودة الخدمات المقدمة مما ينعكس إيجابيا على مستويات المعيشة، ذلك أن أغلب الدراسات بينت العلاقة الإيجابية بين مستويات التعليم وتحسين مستوى المعيشة بسبب المنافسة، ومع ذلك فما زالت العمالة الوافدة تشكل منافسا للعمالة المحلية.

إلى ذلك فإن لارتفاع الأسعار أثره على الناحية الاجتماعية؛ فالدراسات تشير إلى أن الفقر أو عدم استطاعة الفرد الحصول على السلع والخدمات سببه ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يعزز الجريمة، ومن ثَمَّ عديدا من المشاكل الاجتماعية والجرائم الاقتصادية، كونها تؤثر على المجتمع؛ فتكثر السرقات في الأوساط الفقيرة، وتنتشر عمليات الاختلاس والتهريب والرشوة، وهذه الأمراض الاجتماعية سببها عوامل اقتصادية متداخلة فيما بينها.

وإذا كان مجتمعنا مجتمعا فاضلا تحكمه التشريعات السماوية والقوانين المدنية والعادات والتقاليد، فإن الحرمان والفقر الذي يشهده بعض الناس بسبب ارتفاع الأسعار، لن يمنع مواطنا بسيطا ذا راتب محدود من أن يتحول إلى شخص يقبل الرشوة في سبيل معالجة ابنه الذي يتألم أمامه، وهو لا يستطيع علاجه نظراً لغلاء التكاليف الصحية.

وفي المقابل هناك تداعيات اجتماعية باتت واضحة للعيان، ومنها عزوف الشباب عن الزواج بسبب غلاء المعيشة، وخاصة مع ارتفاع الإيجارات وأثمان الشقق السكنية، وكذلك تكاليف الزواج بحد ذاته مع ارتفاع المهور. أما المتزوجون فهم ليسوا أوفر حظاً؛ ذلك أن بعض الأزواج بات يشترط على زوجته العمل لتساعده على مصاعب الحياة وارتفاع تكاليفها، الأمر الذي ينعكس على تربية الأطفال، فنراهم يرسلون بأولادهم إلى الحضانات، وبالتالي لا يقضون الوقت الكافي مع الأبناء، فتتفكك أواصر العلاقات الأسرية.

هذا الواقع الذي فرضه التزايد المستمر في الأسعار، أوجد طرقا جديدة للتسول فيها التحايل والمسكنة، فقد بات المتسولون ينتهجون طرقاً جديدة في التسول نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة، بهدف استدراج عواطف الناس وجيوبهم، بدليل انتشارهم في التجمعات السكنية وعند إشارات المرور، حاملين أطفالا أو دُمىً ملفوفة بالقماش، ناهيك عن الذين يَدّعون المرض والعاهات المصطنعة، على أن بعض هؤلاء باتوا يمتهنون التسول نظرا لحاجتهم المستمرة والمتزايدة للمال وتغطية مصاريفهم. وهذه التداعيات الاجتماعية التي مردها عوامل اقتصادية، جعلت بعض المتسولين يستخدمون أطفالهم في الشوارع بانتشارهم بين السيارات، مما يثير شفقة المواطنين. على أنه يجب التفريق بين المتسول الكاذب والفقير الحقيقي.

ولكن ما يهمنا في الأمر أنه صار للارتفاع المتزايد في الأسعار تداعياته الاجتماعية الواضحة، إلى جانب الاقتصادية؛ فالارتفاع المستمر للأسعار وَلّد حالة من الفقر أصبحت ظاهرة عامة. حتى إن بعض الدراسات تشير إلى أن اثنين من كل ثلاثة أردنيين يعيشان عند خط الفقر، فيما ترتفع نسب البطالة.

ولا شك أن احتياجات الاستهلاك، سواء بفضل شيوع أنماط استهلاكية معينة أو بفضل الأجواء الدعائية التي تنتشر عبر محطات الإعلام، لعبت دورا بالغ الأهمية في تدني القدرة الشرائية لدى المواطنين، ناهيك عن انخفاض مستوى الدخل في أجور العاملين، الأمر الذي يقود إلى ترديات اقتصادية متزايدة وامتعاضات اجتماعية متنامية، رغم الحديث المستمر عن جهود تحسين الأوضاع الحياتية للمواطنين.

وسط هذا الغلاء في السوق الأردنية، أصاب معظم السلع والخدمات في غضون الأشهر الأخيرة ارتفاع ملموس بنسب متفاوته جراء الارتفاع المباشر لأسعار المشتقات النفطية، فارتفعت بذلك أسعار المواد المستوردة والمحلية على حد سواء بسبب ارتفاع قيمة كلفة الإنتاج، حتى إن مواد أخرى لها علاقة بذلك ارتفعت أسعارها، ومواد أخرى أصابتها العدوى، فارتفعت أسعارها دون أن يكون لها علاقة بالمشتقات النفطية.

أشارت دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة الزيادة في معدلات أسعار السلع بلغت ما يقارب ٥,٥٩٪ عن متوسط الأرقام القياسية لعام ٢٠٠٥م، وليبلغ ١١٣,٠٧

تقريباً، الأمر الذي انعكس على مجموعة من السلع تشكل في أهميتها النسبية حوالي ٨٨,٤٨٪ من إجمالي الارتفاع. والسلعة التي تقيس الفرق في الأسعار عبارة عن ٨٤٤ سلعة تتوزع ما بين الغذائية والملابس والإيجار وترميم المساكن، إضافة إلى سلع كالأثاث والتجهيزات المنزلية والنقل والتعليم والعناية الطبية وسلع أخرى.

جلي مما سبق أن ارتفاع تكاليف المعيشة الاستثنائي في أسعار السلع والخدمات كان نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات أساسا. إلا أن الأمر لم يتوقف عند ذلك فحسب، بل ارتفعت أسعار المواد التموينية ارتفاعاً ملحوظاً، زادت من حصيلة ضريبة المبيعات بشكل مباشر، فما شهدته أسعار عديد من السلع والمواد التموينية الأساسية في السوق المحلية من ارتفاع متواتر بنسبة تراوحت بين ١٠٪ الى ٢٠٪ على مجمل السلع الأساسية زاد من حجم إيرادات الدولة نتيجة فرض الضريبة على المكلفين.

ولا شك أن لإقرار الضريبة العامة وتطبيقها- على المبيعات التي تُستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلع والخدمات بمقدار الضريبة المفروضة- أثره على مستوى المعيشة، رغم اعتقادنا أن هناك أصنافا ارتفعت أسعارها بشكل غير مسوَّغ، كبعض أنواع الفواكه والخضراوات.

إلى ذلك تتضح بعض صور التداعيات الاقتصادية لارتفاع الأسعار، بانعكاسها على معدلات التضخم، فإذا كان ما نسبته ٥٣٪ من التضخم في الأردن يعود لارتفاع أسعار النفط والغذاء والمواد الأساسية المستوردة، فإن ما نسبته ٤٧ ٪ تعود لأسباب داخلية تتعلق بالدعم وارتفاع تكلفة الإنتاج، وهذا يعني أهمية إيقاف معدلات التضخم وكبحها بشكل جدي، حتى لا تتآكل القوة الشرائية للنقود من جهة، وحتى لا تتأثر الطبقات الفقيرة بالأزمة أكثر من تأثرها الحالي من جهة أخرى؛ ذلك أن المبالغة في التضخم وارتفاع معدلاته سيُسبّب، لا محالة، حالة من عدم التوازن الاجتماعي، فتكون له تدعياته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وهنا يجب أن ننوه إلى ضرورة تفعيل الأدوات النقدية لدى البنك المركزي.

أشد ما نخشاه في ظل الاستياء الواضح من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على تزايد ارتفاع الأسعار في الأردن، رغم إدراكنا لقلة الموارد والثروات الطبيعية

وإثقال كاهل الاقتصاد بحجم الديون، أن يزداد ضنك الحياة وينخفض مستوى المعيشة، مما يجعل كثيرين في حرج مادي هو الأصعب منذ عقود، في ظل تواتر ارتفاع أسعار الوقود والسلع، رغم محاولة الحكومة تخفيف وطأة الحدث بالإعلان عن زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين. والواقع يشير إلى أن الزيادة في الراتب ما عادت تساوي الارتفاع الكبير في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرات المعيشية للمواطنين.

وهذا الواقع انعكس على طلبة المدارس، فأخذ مصروفهم اليومي يقل بسبب زيادة الأعباء المالية الأسرية بعد ارتفاع الأسعار، فماذا سيكون البديل أمام هؤلاء الطلبة؟

إن الزيادة الحاصلة في الرواتب منذ سنوات عملت على إعادة هيكلة سلم رواتب ما يقارب ٦٥٠ ألف موظف ومتقاعد من الجهازين المدني والعسكري، يعيلون ما يربو على نصف عدد السكان، فهل تفي تلك الزيادة بالغرض، وتضمن للمواطن عيشه الكريم في ظل الارتفاع المستمر للأسعار بوتيرة متزايدة بتنا نلمسها يوماً بعد يوم؟!

يبقى أن نشير أخيراً إلى بعض المقترحات للحد من تلك التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتزايد ارتفاع الأسعار في الأردن، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، ربط المداخيل بالأسعار، وفرض رقابة مشددة على الأسعار والأسواق، وتفعيل هيئات حماية مصالح المستهلكين من خلال دورهم المناط بهم، كمحاولة لإعادة الأسعار إلى توازنها والحد من اندفاعها المتواتر بشكل مستمر، حتى لا تتردى الأوضاع الاقتصادية وتتأزم الاوضاع الاجتماعية، وفق سياسات حكومية فاعلة تسن القوانين اللازمة لضبط الأسعار وتعاملات السوق في ظل قوى العرض والطلب.

إضافة إلى ذلك لا بد من العمل على إقرار بعض الإعفاءات الضريبية والجمركية في مسعى لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين في ظل استمرار ارتفاع الأسعار المتواتر منذ أشهر لغالبية السلع والخدمات، لا سيما أن معدل دخل الفرد في الأردن يقدّر بنحو ٢٧٠٠ دولار سنوياً، وسط تصاعد مستمر في تكاليف المعيشة. وقد أشارت دائرة الإحصاءات العامة إلى أن معدل الفقر ارتفع من ١٤,٢٪ عام ٢٠٠٢م إلى ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٨م، في حين ارتفع خط الفقر من ٥٦٠ دولار إلى ٧١٠ دولار للشخص في السنة.

ما نتمناه على الحكومة وهي تحاول التخفيف من الأعباء على كاهل المواطنين، أن

يتم ضبط الأسواق بآليات محددة تراعي التعامل بقوى السوق من عرض وطلب، من جهة، ومصالح المواطنين ذوي الدخل المحدود من جهة أخرى، حتى لا تتفاقم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتزايد الأسعار إلى حد لا تحمد عقباه.

ثانياً: وجهة نظر اقتصادية ناقدة*

يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب الموضوعية المحلية والخارجية لارتفاع الأسعار في الأردن؟
- ما هي نتائج ارتفاع الأسعار في الميدان الاقتصادي، وما انعكاساتها الاجتماعية بالنسبة لمختلف الشرائح الاجتماعية في الأردن؟
- ما العمل؟
- كيف يمكن مواجهة تلك النتائج، والحدّ من آثارها على المدى القصير وعلى المدى البعيد؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة يمكن التعرض لما يلي:

أولاً: الأسباب الموضوعية لارتفاع الأسعار في الأردن

جاء ارتفاع الأسعار في الأردن على عدة مراحل، تزامنت مع جملة من العوامل الموضوعية التي يتداخل فيها البعدان المحلي والخارجي، ويتشابك فيها البعد الاقتصادي مع البعد السياسي، وباتت تشكل علامات بارزة في الاقتصاد الأردني خلال الحقبة التي أعقبت اتفاقيات وادي عربة وملحقاتها مع إسرائيل وبرعاية أمريكية، والتي ارتبط بعضها مع تلك الاتفاقيات بشكل مباشر، والآخر بشكل غير مباشر، ومنها ما يلي:

١. حزم التشريعات الاقتصادية وحزم الأمان الاجتماعي، ومن أهمها:

- قانون رفع المقاطعة عن إسرائيل.
- قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٥م وملحقاته.
- قانون الجمارك.
- قانون بيع الأراضي والعقارات.
- الحزمة الضريبية، والتي شملت:

* د. يعقوب الكسواني، رئيس المجلس التنفيذي لجمعية اقتصاديي العالم الثالث

- قانون ضريبة الدخل وتعديلاته.
- قانون ضريبة المبيعات وتعديلاته.
- مجموعة الرسوم والضرائب غير المباشرة الأخرى.

٢. مجموعة اتفاقيات اقتصادية «ذات بعد سياسي» أثرت على الاقتصاد الأردني ودفعته للارتباط مع اقتصادات أجنبية على حساب العمق العربي.

٣. السياسات النقدية وخاصة «ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي» وأثره على التجارة الخارجية الأردنية (الميزان التجاري)، بعد أن كان مرتبطاً بسلة عملات من ضمنها الدولار الأمريكي.

وقد جاءت هذه الخطوة لتكرس ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد الأمريكي عبر الاتفاقيات المشار إليها سابقاً، ولتجسّد التوجه السياسي الاقتصادي الأردني بعامة في هذه المرحلة، مما يعني تأثر الأردن بأي هزّة تصيب الاقتصاد الأمريكي، وتحديداً الدولار، وهو ما حدث فعلاً في الفترة اللاحقة.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن معظم صادراتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار (في فترة انخفاضه) أدت إلى انخفاض قيمة تلك الصادرات، وفي هذا الصدد صرح أمين عام وزارة الصناعة والتجارة الدكتور منتصر العقلة بأن صادرات المناطق الصناعية المؤهلة انخفضت خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨م بحوالي ٣٠٪ مقارنة بالسنة الماضية ٢٠٠٧م.

كما أن معظم وارداتنا من أوروبا باليورو، وهو مرتفع في معظم الأحيان، أدت إلى زيادة قيمة تلك الواردات، الأمر الذي أدى إلى تحميل الميزان التجاري، ثم ميزان المدفوعات الأردني، أعباء إضافية. وإن صادراتنا إلى البلدان الآسيوية والنامية الأخرى مقيمة بالدولار (المنخفض في كثير من الأحيان) أدى إلى انخفاض قيمة تلك الصادرات.

من ناحية أخرى حاولت الحكومات المتعاقبة اتخاذ وتطبيق إجراءات وسياسات وتعليمات على الصعيد الجمركي وتحرير أسعار بعض السلع، بعبارة أخرى فإن شروط التبادل التجاري مع الولايات المتحدة تخضع لشروط متعددة، وتقوم على

أساس التبادل غير المتكافئ، شأننا في ذلك شأن معظم الدول النامية التي انتهجت ذات النهج الاقتصادي، ورضخت لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤. ارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة وخاصة خلال الثلث الأخير من عام ٢٠٠٨م، والناجم عن زيادة أسعار النفط ومنتجات الطاقة العالمية.

جاء ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة ومشتقاتها على نحو خيالي، والذي قادته الشركات الكبرى متعددة الجنسية، وبخاصة الشركات الأمريكية، خدمة لمصالحها أولاً ومصالح بلدانها الأم، وكجزء من استراتيجيات الطاقة في تلك البلدان، لا سيما الاستراتيجية الأمريكية للطاقة، رغم أن البلدان المصدرة للنفط ومنها العربية، استفادت من هذا الارتفاع وزادت عائداتها النفطية التي دُوِّر معظمها إلى المؤسسات المالية الكبرى في أمريكا خاصة والغرب عامة.

ومن البديهي أن يؤثر ارتفاع أسعار النفط على أسعار المنتجات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عامة في كل البلدان المتقدمة والنامية، ولكن المحدد في آثار الارتفاع يكمن في مدى قدرة الدولة المعنية وسياساتها على التحكم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الارتفاع في أسعار الطاقة ولجمها، من خلال ربط هذه الزيادة بالأسعار بزيادة مماثلة في الدخول أو قريبة منها، ورسم جدول غلاء المعيشة على نحو يتلاءم والقدرة الشرائية للمواطنين، حتى ولو أدى ذلك إلى تحمل الدولة جزءاً من تلك الأعباء، دون استغلال الحكومة لهذا الوضع لتحقيق مزيد من العوائد للخزينة على حساب القدرة الشرائية للمواطن.

كما ساهمت عدد من الاتفاقيات التي وقعها الأردن في ذلك، ومنها:

- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة QIZ مع إسرائيل برعاية أمريكية في الدوحة (قطر) عام ١٩٩٧، والتي نصت على أن يستورد كل مستثمر في هذه المناطق ما لا يقل عن ١١,٥٪ من مدخلات الإنتاج من إسرائيل ثم خفضت هذه النسبة إلى ٨٪ تقريباً.
- اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي حملت الاقتصاد الأردني أعباء لم يكن بمقدوره تحملها في هذه المرحلة على الأقل، لاسيما ما يتعلق منها بتحرير التجارة ورفع

الدعم عن المنتجات الأردنية وعن السلع المستوردة بما فيها الأساسية وحتى الخبز، وكذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية المتفرعة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى نتائج سلبية بالنسبة للقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وبالتالي خروج العديد منها من السوق، وعلى صعيد النتائج الاجتماعية التي صاحبتها خاصة زيادة معدلات البطالة والفقر.

- اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تم توقيعها بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٤، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٧ بعدما صادق البرلمان الأردني عليها، وصدور القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠١ (قانون تصديق إقامة منطقة التجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية.
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع إسرائيل.
- اتفاقيات الشراكة الأوروبية والمتوسطية.

٥. تطبيق ما سمي خطأ «برنامج التصحيح الاقتصادي» المفروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعدم نجاح هذا البرنامج في «إنقاذ» الاقتصاد الأردني من أزماته الرئيسة التي يعاني منها حسب تقارير اقتصادية وحكومية متعددة في الأردن، إذ بادر كل فريق اقتصادي في كل مرحلة من البرنامج لإعلان بيانات اقتصادية واجتماعيةً مبالغاً فيها بالنسبة لمعدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي وإطفاء المديونية، كما حاولوا تصوير أن جملة البرامج والاتفاقيات الاقتصادية والسياسية ستجلب السمن والعسل في غضون سنوات قليلة، وتحل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

٦. الخصخصة لحساب «الشريك الاستراتيجي»

لقد واكب كلَ تلك الاتفاقيات سياساتٌ حكومية اقتصادية ومالية ونقدية طبقت كل ما يطلب منها من المؤسسات الدولية، ورضخت لكل شروطها ومستحقاتها على حساب لقمة عيش المواطن، وعلى حساب الأمن الاقتصادي. وقد تجسدت تلك السياسات بعمليات الخصخصة ومأسستها عبر ما سمي

باستراتيجية الخصخصة وقوانينها لحساب ما سمي بالشريك الاستراتيجي؛ إذ بيعت جل المؤسسات الناجحة والسيادية، مثل شركة الفوسفات وشركة البوتاس وشركة الإسمنت وشركة عالية وشركة الاتصالات الأردنية وغيرها. وبيعت مساحات شاسعة من الأراضي لأغراض الاستثمار العقاري أو السكن أو حتى للزراعة (ولو على نطاق ضيق)، ودون أن تؤدي كل تلك الاتفاقيات والبرامج وعمليات الخصخصة إلى إطفاء الديون أو حل مشكلة البطالة أو الحد من الفقر المدقع والمطلق، بل، وعلى العكس، تجد أن كل ذلك في تزايد مستمر، وذلك من خلال زيادة العبء الضريبي (وخاصة الضرائب غير المباشرة)، أو من خلال زيادة هامش الربح في المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية، ومن مساهمات الحكومة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ولعل الأزمة المالية العقارية التي تفجرت مؤخراً ولا سيما بعد إعلان إفلاس بنك ليمان برذرز ومؤسسات مالية أخرى خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة، تبين صحة ذلك؛ إذ تدخلت الحكومات بكل ثقلها لاحتواء الأزمة، بصرف النظر عن نجاحها في ذلك أو لا، رغم رصدها مبالغ هائلة ضمن ما سمي بخطط الإنقاذ، والتي بلغت في أمريكا سبعمائة مليار دولار، وأوروبا حوالي ٢,٣ تريليون دولار.

وهنا يمكن القول: إن عائدات النفط المودعة في المؤسسات المالية الأمريكية خاصة والغربية عامة، والتي تقدر بأكثر من ٢ تريليون دولار، تكون قد ساهمت في زيادة السيولة لدى تلك المؤسسات، مما أتاح لها ولحكومات بلدانها اتباع سياسات إقراض متساهلة ساهمت في تفجير الأزمة، كما وستجد ثلث تلك الحكومات نفسها مجبرة على المساهمة في حل تلك الأزمة.

أما بالنسبة للأردن، فإن الأرقام تبين أن تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨ أدت إلى تغير هيكلي في قيمة الدين الخارجي. ووفق بيانات وزارة المالية، فإن التغير في سعر صرف الين الياباني خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي أدى إلى زيادة الدين الأردني المقوَّم بالين بنحو ١١٩ مليون دولار.

أما الدين العام فقد بلغ في نهاية آب ٢٠٠٨ حوالي ٨,١٤٣ مليار دينار منها ٣,٥٩

مليار دينار دين داخلي، وحوالي ٤,٥٥ مليار دينار خارجي، لتصل حصة الفرد من الدين العام إلى ١٤٠٠ دينار. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن صافي الدين العام بلغ في نهاية آب ٢٠٠٨ حوالي ٧٨٤١,٣ مليون دينار أردني.

ثانيا: النتائج الاقتصادية والاجتماعية

وهنا يمكن التركيز على ما يلي:

١- معدلات النمو
٢- البطالة
٣- الفقر
٤- المديونية
٥- السوق المالي
٦- الفساد الاقتصادي
٧- الفساد الاجتماعي

وفيما يلي توضيح موجز للنقاط السالفة الذكر.

١. معدلات النمو

تبيّن قيمة الأرقام الرسمية (الجدول المرفق) أن معدلات النمو خلال الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٨م تراوحت، بالأسعار الثابتة، ما بين ٤,٢٪ عام ٢٠٠٣م إلى ٨,٦٪ عام ٢٠٠٤م كحد أقصى، وكانت قد انخفضت إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٥م، وإلى ٦,٣٪ عام ٢٠٠٦م، ثم إلى ٦٪ عام ٢٠٠٧م.

إلا أن تلك المصادر الرسمية تبين أن معدلات النمو بالأسعار الجارية فاقت بكثير المعدلات بالأسعار الثابتة؛ إذ تراوحت بين ٦,٤٪ عام ٢٠٠٣م، و١٢,٣٪ عام ٢٠٠٧م، وارتفعت إلى ١٧,٩٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨م، وهذا يبين ارتفاع نسب التضخم في الأردن، وبخاصة في الأشهر الأخيرة التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط ومشتقات الطاقة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام الرسمية المعلنة قد يكون مبالغا فيها لأسباب سياسية ونفسية، في محاولة من الحكومة لإظهار وتضخيم النتائج الإيجابية التي

تراها، والناجمة عن مجمل سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، وعن جملة الاتفاقيات المبرمة- والتي تم الإشارة إليها آنفاً- مع مؤسسات دولية وحكومات دول أجنبية.

ونذكّر هنا بالأرقام التي كان ينشرها الفريق الحكومي في فترة التسعينيات، والتي أكد البنك الدولي عدم مصداقيتها، سواء بالنسبة لمعدلات النمو أو بالنسبة لمعدلات البطالة، بينما كانت الأرقام المعلنة لا تتجاوز آنذاك ٨٪- ١٠٪، كما أن البنك الدولي أشار في نهاية الحقبة إلى أن معدلات النمو التي كانت الحكومات المتعاقبة تعلن عنها وتزيد على ٥٪ و٦٪، وفي بعض السنوات ١١٪، كانت أقل بكثير من النسب المعلنة، بل إنها في بعض السنوات وصلت إلى الصفر حسب البنك الدولي.

من جهة أخرى يفترض التعامل بتحفظ كبير مع الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وعلاقته مع المؤشرات الأخرى، كالمديونية مثلاً، ونسبة المتغيرات الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي يشمل مكونات، منها إنتاج المؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في الأردن، إضافة إلى إنتاج المواطنين الأردنيين. وهنا يجب التنبيه إلى أن القيمة المضافة من الناتج الخاص بغير الأردنيين في الأردن ضئيلة جداً في معظم الأحيان، لأن قوانين تشجيع الاستثمار تُتيح لرأس المال الأجنبي تحويل كافة أرباحه وبنسبة ١٠٠٪ إلى الخارج وبالعملة الصعبة، وتسمح له أيضا باستقدام من يشاء من العمالة الأجنبية دون إلزامه بالعمالة الأردنية ومدخلات الإنتاج المحلية في الأردن، لذا فإن ما يهم الأردن هو المزايا الحقيقية المتحققة للاقتصاد الأردني، وهذا ينسحب على التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة، ولا سيما الصادرات المعاد تصديرها، وهي في معظمها صناعات غير أردنية يتم إنتاجها في المناطق الصناعية المؤهلة لتستفيد من مزاياها، دون أن تحقق قيمة مضافة كبيرة للوطن.

٢. البطالة والفقر

أما معدلات البطالة فهي في ازدياد، وبالتالي فإن معدلات الفقر بازدياد أيضاً، ويكفي أن نشير إلى أن معدلات البطالة المعلنة تراوحت ما بين ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٤م و١٤,٨٪ عام ٢٠٠٥م، وبلغت عام ٢٠٠٧م ١٤,٣٪، غير أن الواقع أن البطالة أعلى بكثير، وخاصة إذا أخذنا البطالة الموسمية التي تتسع وتتسع بالنسبة لفئات واسعة من الشعب

الأردني. ومن جهة أخرى فقد صرح الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة الدكتور منتصر العقلة قبل أيام أثناء زيارة عمل إلى واشنطن، أن نسبة العاملين الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة كانت أقل من ٣٠٪ من إجمالي العاملين فيها، بعد أن وصلت هذه النسبة إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٣. الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين العمالة الأردنية.

على صعيد آخر فإن ارتفاع الأسعار أدى إلى رفع خط الفقر المطلق إلى حوالي ٦٠٠ دينار أردني للأسرة، بعد أن قدر بحوالي ١٦٤ دينار ثم ١٩٠ دينار في نهاية السبعينيات، وأن نسبة الأسر الفقيرة التي هي دون خط لافقر المطلق كانت قد وصلت إلى ٩٤٪ من الأسر الأردنية (حسب دراسة لمؤسسات دولية)، وكان هذا قبل ارتفاع أسعار الطاقة، فما هو الحال بعد ذلك؟

٣. المديونية

تركز الأرقام الرسمية على نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي تحفظنا بشأن ربط المتغيرات به، لأن الزيادة في الناتج المحلي ليست زيادة في المنتجات الوطنية فقط، بل هي أيضا زيادة في منتجات رؤوس أموال أجنبية في الأردن، قيمتها المضافة ضئيلة جداً.

من جهة أخرى فإن المديونية الخارجية حسب الأرقام الرسمية الأخيرة انخفضت، لكن إجمالي الدين العام ما زال في تزايد؛ لأن الزيادة جاءت في الدين الداخلي، وهو دين عام يجب تسديده.

وفي هذا الشأن تبين الأرقام الرسمية ذاتها أن مجموع الدين العام ارتفع من ٧٠٤٧,٤ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٣م إلى حوالي ٧٤٩٣,٧ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٥م، وإلى حوالي ٨١٩٩,٣ مليون دينار أردني عام ٢٠٠٧م. وبلغ في نهاية تموز ٢٠٠٨م حوالي ٨٦٦٠,٨ مليون دينار أردني، أي إنه ارتفع في الفترة ٢٠٠٣- نهاية تموز ٢٠٠٨ بقيمة ١١٦٧,١، وبمعدل ١٥,٦٪.

من جهة أخرى أظهر صافي الدين العام في نهاية ٢٠٠٧م ارتفاعاً عن مستواه عام ٢٠٠٦م بحوالي ٨٤٩,٨ مليون دينار، أو ما نسبته ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى حوالي ٨١٩٩ مليون دينار، أو ما نسبته ٧٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦م، أي بانخفاض مقداره ١,٢٪ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يؤكد ما يراه هذا التقرير بأن الأهم هو المبلغ المطلق للدين الذي ازداد رغم انخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

وما تقدم ينسحب على متغيرات ومؤشرات أخرى عديدة مثل نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي وكذا الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وكذا المساعدات الخارجية وحوالات المغتربين.

وأخيراً، ما العمل؟ وكيف يمكن مراجعة نتائج ارتفاع الأسعار بعامة وأسعار الطاقة ومشتقاتها بخاصة؟

وللإجابة على هذا التساؤل فإنه لا بد من وضع حلول عملية، وأهمها:

١. عدم استغلال التجار لارتفاع أسعار الطاقة بشكل مبالغ به لزيادة أسعار المنتجات والخدمات الأخرى، وبخاصة ذات العلاقة الضعيفة أو تلك التي ليس علاقة مباشرة بأسعار الطاقة.
٢. إعلان جدول غلاء المعيشة أسبوعياً على الأكثر ما دامت أسعار الطاقة سريعة التقلب.
٣. مراقبة الأسعار من الحكومة والتأكد من عدم الشطط برفعها.
٤. الشفافية في كيفية احتساب الحكومة لأسعار مشتقات الطاقة وعدم استغلال الحكومة موجة الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة والمواد الغذائية، من أجل تحقيق عائد كبير للخزينة جراء ذلك.
٥. تخفيض الأسعار في المؤسسات المملوكة للدولة، أو التي تمتلك فيها الدولة نسبة مهمة من أسهمها، وخاصة المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية، لتقود هذه المؤسساتُ القطاعَ الخاص للتقّيد بتخفيض الأسعار التي تعلن عنها الحكومة أو التي لم تعلن عنها، لا سيما بالنسبة للمواد التموينية والأساسية الأخرى.
٦. العودة إلى دعم بعض السلع الأساسية، سواء المنتج منها محلياً أو المستورد إذا دعت الحاجة.
٧. إعادة النظر بقرار إلغاء وزارة التموين، أو إيجاد خيار بديل لتحقيق إيجابيات وزارة التموين وتجنب البيروقراطية جراء ذلك.
٨. وقف عمليات الخصخصة، وخاصة تلك التي تتم لحساب الشريك الاستراتيجي الأجنبي.
٩. العمل على حل مشكلة البطالة للعمالة الأردنية أولاً، وإلزام المستثمر الأجنبي بإعطاء الأولوية للعمالة الأردنية حال توفرها.

١٠. ربط الدخول والأجور بنسب التضخم والأسعار ومعدلاتهما.
١١. تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للاقتصادات الأجنبية بعامة، ومن هيمنة الدولار بخاصة.
١٢. التركيز على البعد العربي لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعطاء الأولوية للمنتجات العربية ورؤوس الأموال العربية، سواء في الاستثمار أو الإنتاج أو الاستيراد، وتشجيع التجارة العربية البينية.

جدول رقم (١)

مؤشرات اقتصادية*

«الدين العام وعوائد التخاصية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٨»

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	تموز ٢٠٠٨
إجمالي الدين العام الداخلي (مليون دينار)		١٦٥٦	١٨١٥	٢٠٨٢	٢٤٦٧	٢٩٦١	٣٦٩٥	٥٠٢٨
صافي الدين العام الداخلي		١٣٣٥	١٧٠٤	١٨٣٤	٢٤٣٧	٢١٦٣	٢٩٤٦	٣٩١٨
مجموع الدين العام (الخارجي والداخلي)			٧٠٤٧,٨	٧١٨٢,٨	٧٤٩٣,٧	٧٣٤٩,٥	٨١٩٩,٣	٨٦٦٠,٨
خدمة الدين العام على أساس الاستحقاق			٩٤٣,٣	٦٥٤,٢	٥٧٦,٧	٥٩٣,٦	٦١٨,٨	٨٦٦٠,٨
خدمة الدين العام على الأساس النقدي			٧٤٩,١	٤٩٢,٤	٤٢١,٩	٤٤٥,٥	٤٧٨,٢	٢٤٨,١
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٧٥,٦	٪٧٢,١	٪٦٤,٩	٪٥٣,٩	٪٤٩,٢	٪٤٣,٧		
عوائد التخاصية								
المقبوضات					٧٦٦,٥	٤٥٢,٥	٢٧٤,٢	
المصروفات					٥٧٧,٨	٢٩,٤	٣٨,٦	
الرصيد التراكمي(المقبوضات – المصروفات)					١٨٨,٧	٦١١,٨	٨٤٧,٤	

أظهر صافي الدين العام في نهاية ٢٠٠٧م ارتفاع عن مستواه عام ٢٠٠٦م بحوالي ٨٤٩,٨ مليون دينار، أو ما نسبته ١١,٦٪ ليصل إلى حوالي ٨١٩٩ مليون دينار.

* نشرة مالية للحكومة العامة– المجلد التاسع– العدد الثاني عشر، كانون ثاني ٢٠٠٧م، ص١٥.
المجلد العاشر، العدد السابع، آب ٢٠٠٨م، الجداول ٣٣ ص ٦٠، وجدول ١ ص ١٠، وجدول ٩ ص ٢٢، وجدول ٢٩ ص٥٢، وجدول ٣١ ص٥٦.

جدول رقم (٢)

مؤشرات اقتصادية للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٨*

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد السكان (مليون نسمة)			٥,٢٠٠	٥,٣٥	٥,٤٧	٥,٦٠	٥,٧٢	
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			٪٤,٢	٪٨,٦	٪٧,١	٪٦,٣	٪٦	٪٦
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			٪٦,٤	٪١١,٩	٪١٠,٥	٪١١,٨	٪١١,٨	٪١٩,٣
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار بالأسعار الجارية			٧٢٢٩	٨٠٩١	٨٩٤٢	٩٩٩٧	٨٢٥٣	٦٥٦١,٨
متوسط نصيب الفرد (دينار)			١٣٩٠	١٥١٢	١٦٣٤	١٧٨٥		
الاحتياطيات (مليون دولار)			٤,٧٤٠	٤,٨٢٤	٤,٧٤٤	٦,١٠٢	٦,٨٧١	
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة			٪٢,٣	٪٣,٤	٪٣,٥	٪٦,٣	٪٥,٤	١٤,٩
معدل البطالة			٪١٤,٥	٪١٢,٥	٪١٤,٨	٪١٣,٩	٪١٣,١	١٢,٩
التغير٪ حجم التداول في البورصة			٪٩٦,٠	٪١٠٥,٨	٪٣١٤,٨	٪-١٥,٨	٪-١٣,١	١٠٤,٩
المساحات المرخصة للبناء			٪١١	٪٢٣	٪٢٦,٦	٪٥,٧	-٢٤,٧	
الصادرات السلعية الكلية			٪١١,٢	٪٢٦	٪١٠,٨	٪٢١	٪٩,٥	
الصادرات الوطنية			٪٧,٦	٪٣٧,٧	٪١١,٤	٪١٤,٠	٪٨,٥	
المعاد تصديره			٪٢٥,٢	-١٢,٤	٪٧,٤	٪٥٨,٧	٪١٣,٣	
المستوردات السلعية			٪١٣,١	٪٤٢,٤	٪٢٨,٣	٪١٠	٪١٧,٢	

* نشرة مالية الحكومة العامة– المجلد التاسع– العدد الثاني عشر، كانون الثاني ٢٠٠٨م، جدول رقم ١ ص ٤٦.
نشرة مالية الحكومة العامة– المجلد العاشر، العدد الثامن، آب ٢٠٠٨م، جدول رقم ١ ص١٠، وجدول رقم ٢ ص١٢، والجدول رقم ٢٩ ص٥٢.

إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية		٢١٣٦	٢٦١٣	٢٩٥٨,٥	٣٠٦٢,١	٣٤٦٩	٤٠٧٤	
المساعدات الخارجية			٩٣٧,٤	٨١١,٣	٥٠٠,٣	٣٠٤,٦		
الإيرادات المحلية		١٦٤٤	١٦٧٥,٦	٢١٤٧,٢	٢٥٦١,٨	٣١٦٤,٤	٥٧٤,٠	٤٢٠٣,٧
الإيرادات الضريبية		١٠٠٠,٣	١٠٨٣,٢	١٤٢٨,٨	١٧٦٥,٨	٢١٣٣,٥	٢٤٧٢,١	
الإيرادات الضريبية نسبة إلى الإيرادات المحلية ٪		٪٦٠,٨	٪٦٤,٦	٪٦٦,٥	٪٦٨,٩	٪٦٧,٤	٪٦٩,٤	
الضريبة العامة على المبيعات		٥١٠,٧	٥٩٦,٣	٨٢٧	١٠٢٣,٤	١٢١٩,١	١٤٠٤	
الضريبة العامة على المبيعات نسبة إلى الإيرادات المحلية٪		٪٣١,١	٪٣٥,٦	٪٣٨,٥	٪٣٩,٩	٪٣٨,٥	٪٤٠,١	٪٤٠,٤
الرصيد القائم للدين العام الخارجي								
(موازنة ومكفول) مليون دينار		٥٣٥٠,٤	٥٣٩١,٨	٥٣٤٨,٨	٥٠٥٦,٧	٥١٨٦,٥	٥٢٥٣,٣	٣٦٣٢,٨
صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية		١٣٣٥,٠	١٧٠٤,٠	١٨٣٤	٢٤٣٧	٢١٦٣	٢٩٤٦	

الحوار الفلسطيني... المحددات وشروط النجاح*

قراءة متعمقة للحوار الوطني الفلسطيني الحالي تتطلب العودة إلى تاريخ الحوارات الفلسطينية– الفلسطينية، والتوقف على كثير من محطاتها؛ فلكل حوار نتائج تترتب عليه، والتي من شأنها أن تعطي مؤشرات واضحة لأي حوار مستقبلي.

بدأت الحوارات الفلسطينية– الفلسطينية منذ العام ١٩٨٨م، أما في العام ١٩٩٢ فقد جرت سلسلة مكونة من ٤ حوارات ما بين حركتي فتح وحماس في العاصمة السودانية الخرطوم، وتركزت بشكل أساسي على دخول حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت حماس وقتها بما نسبته ٤٠٪ من عدد مقاعد المجلس الوطني للمنظمة كأحد الشروط لدخولها، الأمر الذي استكثرته عليها قيادة فتح، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة لفشل تلك الجولة.

وبعد اتفاق أوسلو الذي أوجد السلطة الفلسطينية زادت فجوة الاختلاف في الرؤى والقراءة السياسية للأحداث الدولية والإقليمية والداخلية، وأخذت العلاقة بين فصائل منظمة التحرير، وعلى رأسها حركة فتح والقوى الإسلامية، شكل التصادم في البرنامج السياسي، وهو ما ترتب عليه في العام ١٩٩٦م حملة الاعتقالات التي نفذتها السلطة الفلسطينية بحق العشرات من قيادات حركتي حماس والجهاد الإسلامي وأنصارهما، وبقي الحال على ما هو عليه بين شد وجذب حتى انطلاق انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠م، والتي غيرت كثيرا من أشكال العلاقة؛ حيث بدأ الهم الأساس، وهو إدارة المقاومة والانتفاضة ضد المحتل.

وفي كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢م بات يتشكل نوع من توحيد الرؤى والمواقف الفلسطينية بين القوى والفصائل، فقد انطلقت سلسلة من الحوارات الفلسطينية في القاهرة، إلا أنه على ما يبدو لم تنتج هذه الحوارات ما هو إيجابي؛ بدليل أنه لم يجر تنسيق واحد على الأرض بين الأطراف المختلفة، وتصاعدت الخلافات مرة أخرى في حوار كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣م، ليس على خلفية الهدنة ووقف القتال مع الاحتلال فقط، ولكن حول توحيد القرار الفلسطيني الداخلي.

* د. رائد نعيرات/ رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

التجاذب في الحوارات الأخيرة، ومتغيرات الوضع الإقليمي والدولي، وتفاصيل الواقع الفلسطيني نتيجة الحصار المتواصل، جعل القاهرة تأخذ على عاتقها زمام المبادرة لحوار فلسطيني، لكن هذه المرة أكثر عمقا وجدية ووضوح، وهو ما ترجم في توقيع إعلان القاهرة في آذار/ مارس عام ٢٠٠٥م، والذي شارك فيه ١٣ فصيلا فلسطينيا، حيث اتُّفق وقتها على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وتم وضع جدول لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية من أجل دخول حركتي حماس والجهاد فيها.

لم يكد يمض العام على حال التوافق والتواؤم السياسي على الساحة الداخلية الفلسطينية بين الأشقاء حتى جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م عكس كل التوقعات؛ لتحصد حماس غالبية مقاعد المجلس التشريعي (٧٧ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً)، وهو ما ترك أثره الواضح في عدم تقبل حركة فتح لهذه النتائج، والتي بموجبها شكلت حماس حكومة فلسطينية رسمت فيها رموز الحركة وبرنامجها السياسي.

وما لبثت القرارات الدولية تساند الموقف الفتحاوي، ورافق ذلك عديد من الاتهامات المتبادلة والأحزاب التي شكلت المؤسست الحكومية، والتي كانت ترعاها حركة فتح، وعلى إثرها خرجت وثيقة الوفاق الوطني التي أصدرها قادة الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال لإيجاد مخرج وطني من هذه الأزمة والعودة إلى البيت الواحد، وطالب وقتها الرئيس محمود عباس الفصائل في الحوار الفلسطيني الذي بدأ في الخامس والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٦م بتبني وثيقة الأسرى خلال عشرة أيام، وإلا فإنه سيعرضها على استفتاء شعبي خلال أربعين يوما، وهو ما رفضته حماس وقتها.

إن عدم قدرة الثقافة الحزبية الفلسطينية على استيعاب العمل الديمقراطي المشترك جدد الصراع بين الإخوة، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى بين الطرفين في القطاع، وكذلك التعرض لكثير من الأشخاص والمؤسسات المقربة من حماس بالضفة، وفي ٨-٢-٢٠٠٧م تم توقيع «اتفاق مكة» برعاية العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز بعد يومين من المحادثات المكثفة، ونص على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنيه (من حماس) ونيابة فتح، ووضع نهاية للاقتتال الداخلي.

لم يدم الاتفاق طويلا، فسرعان ما تداعت الأمور مرة أخرى، وعادت حالات الفلتان تظهر على السطح، وباتت الأطراف تشكك في قدرة الاتفاق على الصمود في ظل هذه الأوضاع، بل ازدادت حدة الاقتتال ضراوة بعد أقل من شهر من توقيع اتفاق مكة.

وبالرغم من موجات الاقتتال بين الطرفين، إلا أن أحدا لم يحسم الأمور، وكذلك برغم كل الاتفاقيات على الشراكة فيما بينهما، إلا أن شيئا لم يطبق على الأرض، واستمر الطرفان في تبادل الاتهامات حول خرق الاتفاقيات، وهو ما نتج عنه في نهاية الأمر الحديث عن وجود مخططات لإنهاء حركة حماس بالتنسيق مع أطراف دولية وخارجية عرفت بمخططات أبرامز- دحلان، ودايتون- دحلان وغيرها، هذا الأمر- كما ترى حماس- دفع حكومتها لاستباق الأمور وتنفيذ الحسم الأمني الذي من خلاله سيطرت حماس على القطاع بكل مفاصل حياته منفردة، وكان ذلك في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧م.

الدعوة والأسباب

في يونيو/ حزيران ٢٠٠٨م توجه الرئيس عباس بخطاب تلفزيوني للشعب الفلسطيني دعا فيه إلى حوار فلسطيني شامل دون شروط مسبقة، وهو ما رحبت به حركة حماس كما رحبت باقي الفصائل الفلسطينية، وهو ما بعث نوعا من الأمل في نفوس المواطنين.

جاءت هذه الدعوة بعد دعوة وجهتها اليمن لتوقيع وثيقة صنعاء، وبالفعل، وبعد جهود متواصلة، تم توقيع ما عرف بوثيقة صنعاء، إلا أنه سرعان ما أصبحت كثير من التصريحات الفتحاوية تناقض نفسها في تفسير هذه الخطوة، وهو ما حكم على الوثيقة بالفشل قبل أن تخرج إلى الوجود.

المتفحص للأسباب وراء توجيه دعوة القاهرة إلى الحوار الفلسطيني في نوفمبر ٢٠٠٨م، ووضع كثير من الجهود لإنجاحه بعد أكثر من عام على الحسم الأمني في قطاع غزة، يرى أنه يمكن قراءة هذه الدعوة من عدة جوانب **تتمثل في:**

- قناعة الرئيس عباس ومن يدعو إلى المسار التفاوضي أن الوقت المتبقي من رئاسة جورج بوش، وكذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، لن تمنحاه مبتغاه في الحصول على دولة على حدود حزيران ١٩٦٧م، وكذلك أي حل للقضايا الكبرى: القدس واللاجئين.

- استمرار سيطرة حماس الكلية وبشكل منفرد على قطاع غزة يبقي القاهرة تعيش في هاجس عدم الاستقرار، سواء نتيجة الضغوط المستمرة من الولايات والمتحدة وإسرائيل والطلب منها الحد من قدرة حماس العسكرية والمالية عبر الأنفاق، أو حتى محاولة الحد من تأثير حماس على الشارع المصري الذي لا يحتمل مزيدا من الضغط نتيجة الواقع الذي يعيشه المواطن المصري.
- قدرة حماس على إدارة القطاع وضبط الأمن فيه منذ الحسم العسكري، وصمودها رغم الحصار الإسرائيلي الخانق، أوصل رسالة لجميع الأطراف مفادها أنه من الصعب محو الفكر الذي تحمله الحركة لامتدادها الجماهيري والمؤسساتي في القطاع.
- تقدم حماس بخطوة تكتيكية في إدارة الصراع مع الاحتلال من خلال اتفاق التهدئة، وقدرتها أيضا على الالتزام بها، مقابل فرض قبولها رسمياً على إسرائيل لأول مرة- أي على اتفاق تهدئة متزامن-، وهو جعل لحماس قدرة في إمكانية التحكم بالأوراق السياسية، وقدرتها على امتصاص الضغط الغربي على الحركة، وبالتحديد الضغط الإعلامي المستمر.
- انتهاج حماس للفكر المنفتح في التعامل مع العقلية الغربية، وفتحها الأفق للتعامل مع الأطراف الدولية والترحيب بالمتطوعين الأجانب، جعل جدار العزلة الدولية يتصدع شيئا فشيئا.

لهذه الأسباب وغيرها من تفاصيل في الواقع الفلسطيني عبر العام الماضي، اندفعت القاهرة، إما بشكل ذاتي أو بإيعاز من الأطراف الفلسطينية المتمثلة بالرئيس، بالدفع باتجاه الحوار الفلسطيني، في محاولة لجعل النموذج الحمساوي غير متفرد في إبراز نموذجه الحياتي، مقابل الضعف والفشل والفساد في النموذج الآخر.

القضايا العالقة

حاولت القاهرة، قبل البدء بالحوار بين فتح وحماس، أن تقوم بجولة استكشافية للتأكد من استعداد التنظيمات الفلسطينية للخوض في حوار من الممكن أن يخرج بشيء، وبدأت اللقاءات الثنائية بوفد حركة الجهاد الإسلامي وكذلك الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

وعلى الرغم من عدم وضوح مواقف الفصائل الفلسطينية من المحاور الرئيسية للحوارات الثنائية مع مدير المخابرات المصري عمر سليمان إلا أن هناك بعض القضايا التي لا تزال تشكل هاجسا، سواء للمتحاورين أو للمراقبين والمتابعين للحوار، وأبرزها آلية حل الأزمة الراهنة، وكيفية تطبيق ما سيتم الاتفاق عليه بين الفرقاء.

وترى حماس أن الإشكالية عند المعسكر الآخر، وتحديدا معسكر تيار الرئاسة (الرئيس محمود عباس) وتيار في حركة فتح؛ إذ إن هذا التيار يريد الانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأميركية والإسرائيلية حتى يمكن بعدها تحديد الصورة السياسية التي على أساسها سيكون الحوار.

ومن القضايا التي قد تترك أثرها على الحوار الإعلان عن عدم حضور الرئيس محمود عباس لحوارات القاهرة، وهو ما تفسره حماس بعدم جديته في السعي لإنجاح الجهد المصري المبذول لاستئناف الحوار الوطني. لكن معلومات متعددة تشير إلى أن الحوار قد لا يتم أصلاً؛ حيث ستقوم مصر بلقاء الأطراف المختلفة، ثم تقدم إلى الجامعة العربية تصورها الخاص ليتحول إلى مبادرة عربية تُفرض على الأطراف الفلسطينية، وبالتالي يجري الحوار حينها على كيفية تطبيقها، وهذه الفلسفة هي فكرة الرئيس محمود عباس بعد فشلها من خلال المبادرة اليمنية.

الموقف الدولي والإقليمي

شكل فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية صدمة كبيرة للعالم الغربي، وبالتحديد للولايات المتحدة، خاصة بعد أن صممت الحركة في برنامجها الحكومي على عدم قبول الإملاءات الأمريكية، وهو ما دفع واشنطن لاتخاذ خطوات عقابية بحق الحركة في سبيل تطويعها وفقا للنهج الذي ترغب الإدارة الأمريكية.

ولأن العالم اليوم يعيش حالة القطب الواحد، فقد استطاعت واشنطن أن تقنع الدول الأوروبية بنهجها تجاه حركة حماس. وعلى المستوى الإقليمي والعربي بقيت النظرة الأمريكية هي المسيطرة أيضا، فقد خضعت بعض الدول العربية للإملاءات الأمريكية واتخذت ذات الموقف وساهمت في فرض الحصار.

كان واضحا ثقل هذا الموقف، وقد ألقى بظلاله على الحوار الفلسطيني؛ فقد طالب

عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية بشكل صريح من وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أن ترفع الفيتو الأمريكي عن الحوار الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام.

كما أن الولايات المتحدة باتت تسعى بكل جهودها إلى تقديم الدعم المباشر للرئاسة الفلسطينية وحكومة سلام فياض في الضفة الغربية وفقا لشروط تَحُدُّ من استفادة أبناء حماس أو مؤسساتها من هذا الدعم، وبموازاة ذلك كان للخطط الأمنية في الضفة ودورها الذي يرسمه المنسق الأمني الأمريكي تأثير مباشر بشكل أساسي.

ويمكن القول: إن المجتمع الدولي والإقليمي فيما يخص الحوار الفلسطيني ينقسم إلى:

١. موقف واشنطن: وهو الذي يسعى بشكل أساس إلى عزل حركة حماس لتطويعها وقبولها بالشروط الأمريكية المتمثلة بالاعتراف باتفاقيات السلام، وكذلك الاعتراف بإسرائيل. وهذا الموقف واضح في عدم قبوله بإجراء حوار فلسطيني من شأنه إبقاء حماس مصدرا للقرار الفلسطيني.

٢. موقف الدول الأوروبية: وهو أيضا ينقسم إلى محورين، الأول يتمثل في بريطانيا وبعض الدول الأخرى التي توافق الرأي الأمريكي بشكل أساس، وتلتزم الصمت أمام القرار الأمريكي. والقسم الثاني هو الذي يميل إلى ضرورة التحاور مع حماس، وهو ما تمثله روسيا وبعض الدول الأخرى، لكن وبشكل عام فإن الموقف الأوربي من الحوار الداخلي الفلسطيني يبقى أيضا يشوبه عدم الوضوح نتيجة القطبية الأحادية في العالم ورفض الأوروبيين الخروج على الخط الأمريكي في الشرق الأوسط.

٣. الدول العربية والإسلامية: يكاد يكون ثمة إجماع كامل في أن الدول العربية والإسلامية تدفع باتجاه الاستقرار والوحدة الفلسطينية، إلا أن هذا الإجماع يبقى ضمن حديث النفس نتيجة خضوعها للضغوط الأمريكية، وعدم قدرتها على امتلاك زمام المبادرة في حل القضية الفلسطينية، ناهيك عن دور التحريض الذي تقوم به بعض الأطراف لتشجيع حالة الانقسام ذاتها لمصالح الأخرى.

شروط نجاح الحوار

مما سبق يمكن القول: إن نجاح أي حوار فلسطيني يجب أن ينطلق من عدة منطلقات

من شأنها تسهيل نجاحه، فالتجربة الفلسطينية مليئة بالحوارات والعبر، ويمكن وضع هذه المنطلقات **على الشكل التالي:**

- على الفصائل الفلسطينية أن تنطلق في مشاركتها من منطلق وطني نابع من أهمية وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وإنهائه، لا من المنطلق الحزبي والمصالح الفئوية الضيقة.
- يقع على عاتق الدول العربية مسؤولية كاملة في احتضان القضية الفلسطينية ومنحها الاهتمام الكبير، وعدم تركها هامشا من القضايا المطروحة على الساحة السياسية. وهذا يتطلب منها موقفا جادا وموحدا أمام الرؤية الأمريكية التي تدفع باتجاه دعم الاحتلال على حساب القضية الفلسطينية.
- المتتبع للحوارات الفلسطينية السابقة يرى أن النتائج التي يسعى لتحقيقها هي فقط لتجاوز قضية ما لفترة من الزمن، وليس العمل على الحل الجذري لهذه القضية أو تلك، وهو ما يجعل الحلول آنية، ومن السهل أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه في الماضي.
- ضيق مساحة ثقافة التحاور الفلسطينية، حيث يُلجأ إلى الحوار الداخلي فقط بعد أن تحدث القطيعة، وهذا ليس الأصل، بل يجب أن يكون هناك تحاور مستمر، وتنسيق دائم بين الفصائل الفلسطينية فيما يخص الشأن الداخلي، حتى لا تحدث القطيعة، وحتى تكون وجهات النظر مفهومة بشكل كامل.
- يُلاحَظ عبر جولات الحوار الماضية أن الفصائل الفلسطينية تذهب إلى طاولة الحوار وتحمل معها مطالب غير قابلة للنقاش، وهي بالأساس تمثل مصالح حزبية لا مصالح وطنية، مما يفقد الحوار مضمونه، ويجعل إمكانية التوصل إلى اتفاق حقيقي صعبا.
- آلية تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه عملت دوماً على إبقاء الإشكالات، وإضعاف التوجه نحو التطبيق للاتفاقات، وهو ما أظهر سرعة عودة الأمور إلى ما قبل الاتفاق، لذلك من الضروري أن يتم وضع آلية تفصيلية وواقعية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه إذا أُريد للحوار أن يؤتي أكله.

آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام في العالم العربي حول مدى مهنية قناة الجزيرة*

لأهمية قناة الجزيرة الفضائية كأبرز حدث إعلامي في العالم العربي على مدى السنوات العشر الأخيرة، تم تقييم مسيرتها المهنية من قبل أهم نخبة عربية متخصصة في مجالي الإعلام والعلوم السياسية.

ومن هذا المنطلق قام مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي بإجراء مشروع استطلاع «آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام في العالم العربي حول مدى مهنية قناة الجزيرة الإخبارية»، والذي تم إنجازه على مدى يزيد على أحد عشر شهراً في محيط تسع عشرة دولة عربية. وشارك في إنجاز هذا المشروع ستة وأربعون باحثاً ومشرفاً ومساعداً، منهم ستة وعشرون من أساتذة الجامعات- من حملة الدكتوراه-.

ويُعدّ هذا المشروع الأول من نوعه في العالم العربي، وهو المشروع الأضخم عربياً في مجال استطلاعات الرأي، من حيث حجم مشاركة أساتذة الجامعات العربية فيه، وتنفيذه من قبل جهة عربية. ونشير إلى أن نتائج هذا الاستطلاع، وتقريره الأولي، قد خضعا لورشة عمل خاصة بإشراف لجنة علمية من أساتذة وخبراء متخصصين في مجالات العلوم السياسية والإعلام والإحصاء، للدراسة والتطوير.

علماً أنه لم يكن مسموحاً لأي طرف من شبكة الجزيرة التدخل في تحديد طبيعة الأسئلة أو صياغتها، أو في اختيار العينة وتوزيعها، أو القيام بأية خطوة تؤثر على نتائج الدراسة أو تتعارض والمصداقية العلمية للاستطلاع.

ومن الأهداف التي سعى إليها هذا الاستطلاع معرفة آراء هذه النخبة العربية حول مدى مهنية قناة الجزيرة الإخبارية وتقييمهم، وكذلك معرفة مدى إقبال النخبة في الجامعات العربية على مشاهدتها، وأخيراً تحديد القناة العربية الإخبارية الأكثر مشاهدة لدى النخبة في العالم العربي.

وتناول الاستطلاع مهنية قناة الجزيرة من خلال بعدين: أحدهما الموضوعية، والآخر المهنية أو الحرفية. فعلى صعيد الموضوعية تمثّلت مؤشراتها بقياس مدى «الحيادية»

* الاستطلاع من إعداد مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي.

و«المصداقية» و«التوازن». أما على صعيد المستوى الحرفي أو المهني فتركزت مؤشراتها في قياس مدى تطور الجانب الفني في تقديم المادة الإعلامية من خلال (الترجمة الفورية، وسرعة الانتقال إلى مركز الحدث أو النقل المباشر، والمستوى العلمي للعاملين في تقديم البرامج، أو تحضير المادة الإعلامية، وتحقيق السبق الإعلامي، والصور التي يلتقطها مصورو الجزيرة للأحداث، ومستوى اللغة المستخدمة، وطبيعة المفاهيم المستخدمة في توصيف بعض الوقائع).

وقد شملت هذه الدراسة جغرافية تسع عشرة دولة عربية، وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وقد استغرق العمل على هذا الاستطلاع منذ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١م وحتى ٩/ ٢٠٠٨/١م.

المنهجية

- العينة ومجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من أساتذة الجامعات في مجال العلوم السياسية والإعلام، من حملة شهادة الدكتوراه، والعاملين في الجامعات العربية، إذ بلغ العدد الكلي لمجتمع الدراسة من أساتذة الإعلام والعلوم السياسية ١٢٥١ أستاذا جامعياً من ١٩ دولة عربية، منهم ٦١٦ في تخصص الإعلام، و٦٣٥ في تخصص العلوم السياسية.

وقد استخدم أسلوب المعاينة الطبقية المنتظمة، فجرى تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات حسب التخصص والدولة.

- حجم وتوزيع العينة بين الطبقات

بلغت عينة الدراسة ٦١١ أستاذا جامعياً على النحو التالي:

- ٢٩٨ أستاذا في تخصص الإعلام.
- ٣٠٧ أساتذة في تخصص العلوم السياسية.
- ٦ أساتذة لم يحدد تخصصهم.

وبهذا بلغ حجم العينة ٤٨,٨٤٪ للاستطلاع «ما يقارب الـ٥٠٪؛ أي ما نسبته ضعف العينة المطلوبة للاستطلاع، وهي عينة كبيرة جداً، وممثلة بشكل دقيق لمجتمع

الدراسة. وامتازت العينة بأنها عالية الموثوقية، متوازنة، غير نمطية، ذات قدرة على التقييم. وبلغت نسبة الاستجابة ١٠٠٪ من كامل العينة ٦١١ من أساتذة العلوم السياسية والإعلام، مع العلم أن خطأ المعاينة يقل عن ١٪ للمتغيرات الرئيسة للاستطلاع.

نتائج الاستطلاع

أظهرت النتائج تميزاً عالياً من حيث المهنية على مستوى الموضوعية والحرفية، فأظهرت نتائج الاستطلاع على صعيد المؤشرات العامة أن ٩٨,٤٪ من أساتذة الإعلام والعلوم السياسية يشاهدون قناة الجزيرة الفضائية، وأن متوسط معدل المشاهدة اليومية لديهم تبلغ ٣,٢ ساعة يوميا، أي ما مجموعه ١١٦٨ ساعة سنوياً، وأن هناك تنوعا في مشاهدة برامج الجزيرة تجاوز العشرين برنامجاً، وإن كانت البرامج الإخبارية هي الأكثر متابعة لديهم بنسبة ٢٢,٣٪.

وحصلت الجزيرة أيضا على المرتبة الأولى بين القنوات الإخبارية الأكثر مشاهدة بين أساتذة العلوم السياسية والإعلام؛ إذ عَدَّها ٧٧,٢٪ من العينة القناةَ الإخباريةَ الأكثرَ مشاهدة كخيار أول بفارق كبير يزيد على ثلاثة أضعاف عن القناة التي جاءت في المرتبة الثانية، وبنسبة ١٧,٩٪ وحوالي ٢٨ ضعفاً مقارنة بالقناة التي حصلت على المرتبة الثالثة.

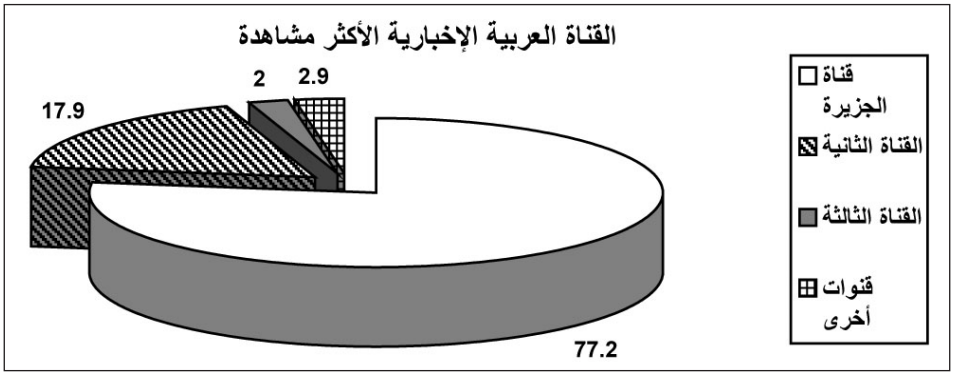

وعند السؤال عن بعض المؤشرات المهنية رأى ٣٧,٣٪ من العينة وجود جهات تؤثر بشكل سلبي على الأداء المهني، وإن كان ٤٠,٦٪ رأوا أن هذا التدخل غير موجود، وإن كان موجوداً فهو تدخل إيجابي، وهذه النسبة تتقارب مع نسبة الذين يعدّونه تدخلا سلبيا.

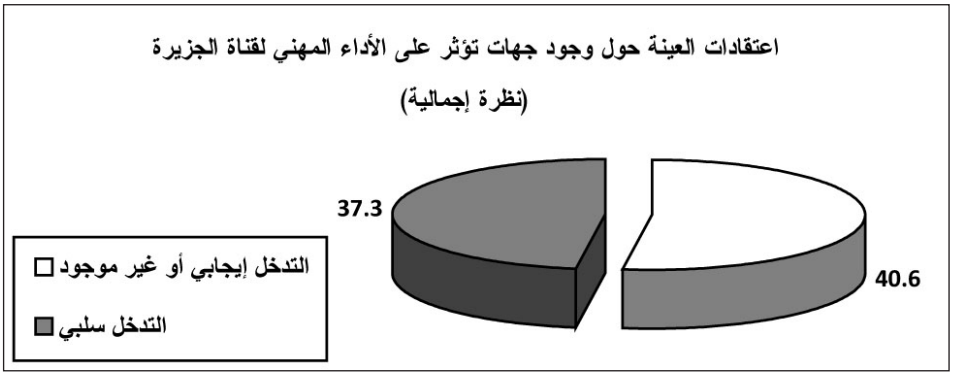

وأظهرت النتائج أن ٧٣٪ من العينة يعتقدون أن القناة «ستتراجع وتعتذر» أو «ربما تعتذر» عن وجود خطأ في المعلومة، في حين نفى ١٧,٢٪ منهم ذلك.

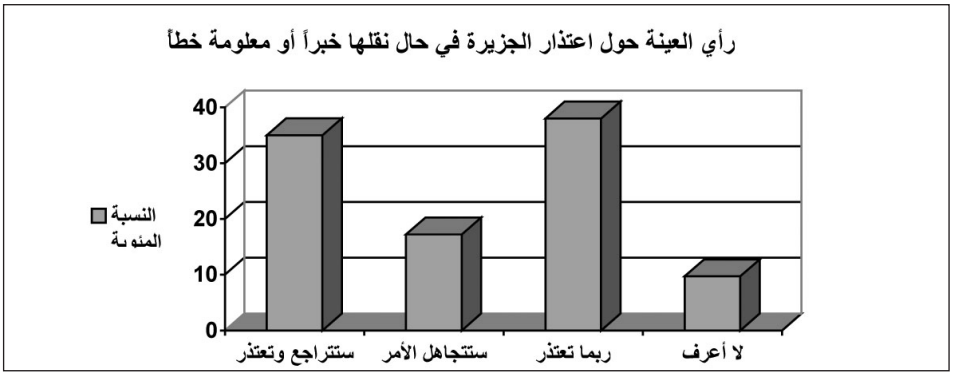

أما على صعيد المهارات المهنية والمستوى الحرفي للعاملين في القناة، فقد أظهرت النتائج أن هناك تقييما عاليا من أساتذة العلوم السياسية والإعلام في هذا الجانب بمتوسط مقداره ٧٥,٦٪، وبلغ هذا التقييم أعلاه على مستوى سرعة الانتقال إلى موقع الحدث، فقد وصل إلى ٩١,٣٪، وأدناه بنسبة ٥٥,١٪ على مستوى الالتزام باللغة العربية الفصحى. بينما حصلت الترجمة الفورية على نسبة ٧٦,٩٪، والسبق الإعلامي على ٨٢,٥٪، والمستوى الفني للصورة على ٧٦,٥٪، والقدرة العلمية للمذيعين ومقدمي البرامج على نسبة ٧٢,٦٪، والقدرة الحوارية لمقدمي البرامج ٧٤,٥٪.

وعلى صعيد المؤشرات الموضوعية للقناة، كانت النتائج متباينة أكثر من مستوى الحرفية، ولدى السؤال عن المصداقية وصف ٤٦٪ من أساتذة العلوم السياسية والإعلام مصداقية الجزيرة بأنها «عالية جداً»، بينما وصفها ٥٠,١٪ بأنها «نسبية»، وفي المقابل

عَدَّ ٢,٦٪ من العينة مصداقية الجزيرة بأنها «متدنية»؛ أي إن ٩٦,١٪ من الأساتذة عدّوا مصداقية الجزيرة تتراوح بين العالية جداً والنسبية.

ويلاحظ أن أعلى معدلات المصداقية التي حصلت عليها الجزيرة في إجابة عالية جداً كانت في الجنسيات الموريتانية والإماراتية والمصرية، وأعلى المعدلات في إجابة المصداقية النسبية كانت في الجنسيات العُمانية ١٠٠٪ ثم السعودية ٨١,٨٪ ثم في الكويتية ٧١,٤٪، ضمن إجابة كل جنسية.

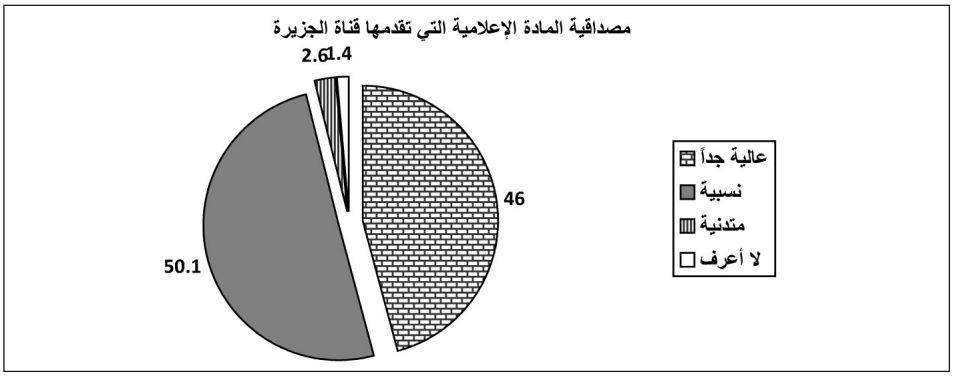

من ناحية أخرى عَدّ ٢٩,٧٪ من العينة أن توازن قناة الجزيرة في منح وجهات النظر المختلفة الحق في التعبير من ناحية، والزمن المتساوي من ناحية أخرى، تحققه القناة بشكل كبير، بينما عَدَّ ٦٠,٦٪ أن هذا التوازن نسبي.

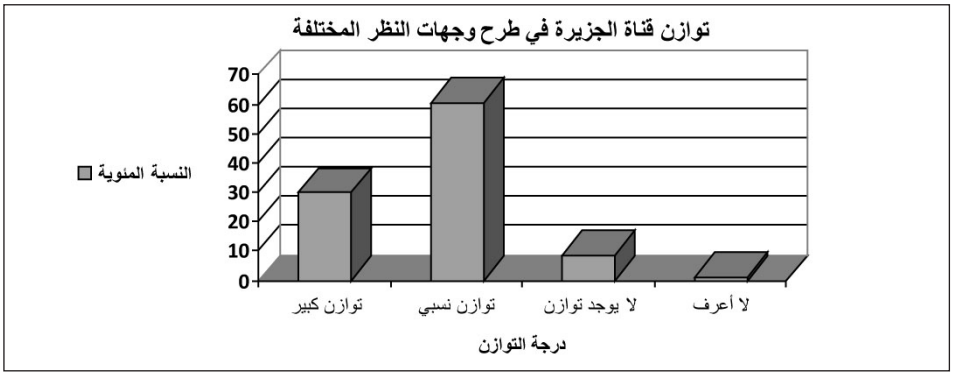

وعند سؤال أفراد العينة حول مؤشر حَذَرِ الجزيرة في إثارة موضوع معين أو نقل خبر له حساسية كبيرة، ذكر ١٨٪ أن الجزيرة حَذِرَة في هذا المجال. ونفى ٢٩,٧٪ منهم هذا

الحذر عن الجزيرة، بينما وصف ٥٠,٢٪ من العينة أن الجزيرة حذرة «أحيانا».

ويلاحظ- أيضاً- أن ٣٥,٢٪ من العينة عَدّوا قناة الجزيرة حيادية في استخدام المفاهيم بشكل كبير عند التعبير عن واقعة معينة، بينما رأى ٥٢,٩٪ أنها حيادية «أحياناً»، ورأى ١٠,٢٪ بأنها «غير حيادية» في استخدام المفاهيم. ويلاحظ هنا أن عدم الحيادية أحياناً في التعامل مع بعض المفاهيم لا تعني أن الأمر سلبي من وجهة نظر بعضهم، مثل استخدام مصطلح «شهيد» بدلاً من «قتيل» لوصف الفلسطينيين الذين يُقْتَلون من قبل الكيان الإسرائيلي.

أما على صعيد حيادية الصورة المستخدمة في تقارير القناة وأخبارها، عَدّ ٣٨,٥٪ من العينة أن صور القناة حيادية «بشكل كبير»، و٤٧,٣٪ حيادية «أحياناً»، بينما نفى ١٢,٣٪ من أفراد العينة هذه الحيادية عنها. ويشار هنا إلى أن إشكالية حيادية الصورة تماثل إشكالية حيادية استخدام المفاهيم التي أشير إليها آنفاً.

وحول وجهة نظر أساتذة العلوم السياسية عن الدول العربية التي توليها الجزيرة أكبر عناية، اعتبرت وجهة نظر العينة أن العراق في المرتبة الأولى ١٥,٩٪، تليها مصر بنسبة ١٥,٦٪، وفلسطين في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٥٪، ثم لبنان بنسبة ٩,٦٪.

ومن الواضح أن هذه الدول تمثل مركز أحداث ساخنة ومتلاحقة تجعلها تتصدر اهتمامات وسائل الإعلام، وأن الوزن السياسي والثقافي لدولة مصر يجعلها أيضاً في وضع عناية أكثر من غيرها.

وهذه النتائج تعني أن قناة الجزيرة تولي عناية أكبر للدول والمناطق وفق معطيات أو أسباب موضوعية، ويؤكد ذلك أن نسبة الذين أجابوا أن القناة تولي عناية أكثر لبعض الدول التي لا تحتوي أحداثاً ساخنة أو لا تملك وزناً مهماً كانت متدنية.

كما أن نسبة الذين قالوا إن قناة الجزيرة تولي الاتجاهات الدينية والإسلامية- ومنها حركة حماس، والإخوان المسلمون، والقاعدة- عناية أكبر من غيرها كانت ١٠,٨٪ من العينة الإجمالية، مع العلم أن الذين أجابوا عن هذا السؤال هم (٢٠٣) أساتذة جامعيين فقط، أي ما نسبته ٣٣,٢٪ من العينة الإجمالية والبالغة (٦١١) أستاذاً.

من جانب آخر دَلّت إجابات العينة أن الفترة التاريخية التي توليها الجزيرة عناية أكبر من غيرها هي الفترة (١٩٤٥- ١٩٧٠م) بنسبة ٤٧,٤٪، بينما تُعَدُّ الفترة من (١٩٧٠

– وحتى الآن) في المرتبة الثانية في العناية بنسبة ٣٣,٩٪ من العينة.

ومن الملاحظ في ضوء نتائج الاستطلاع أن فترة الحقبة الناصرية في التاريخ العربي المعاصر هي الأكثر عناية عند قناة الجزيرة؛ فقد أشار إلى ذلك ٤٧,٤٪.

وعند مقارنة هذه النتيجة مع إجابات السؤال السابق حول اعتبار ١٠,٨٪ من العينة أن الجزيرة تولي عناية أكبر للاتجاهات الدينية وللإسلام السياسي– مع الأخذ بالاعتبار حالة العداء التي كانت بين الحكم الناصري وحركة الإخوان المسلمين– فإن اهتمام القناة، من وجهة نظر عينة الدراسة، بالحقبة الناصرية فاق بشكل كبير جداً اهتمامها بالاتجاهات والحركات الإسلامية المختلفة.

أخيراً، رأى ٤٥,٦٪من أساتذة العلوم السياسية والإعلام أن قناة الجزيرة لا تقدم مواد إعلامية فيها تشويه وإساءة متعمدة، بينما رأى ٣٧,٨٪ أنها تفعل ذلك «أحياناً».

أما الذين يعتقدون بأن الجزيرة تقدم موادّ فيها تشويه وإساءة متعمدة فكانت نسبتهم ٩,٣٪ فقط؛ أي إن العينة تنقسم في تقييمها حول هذا الجانب.

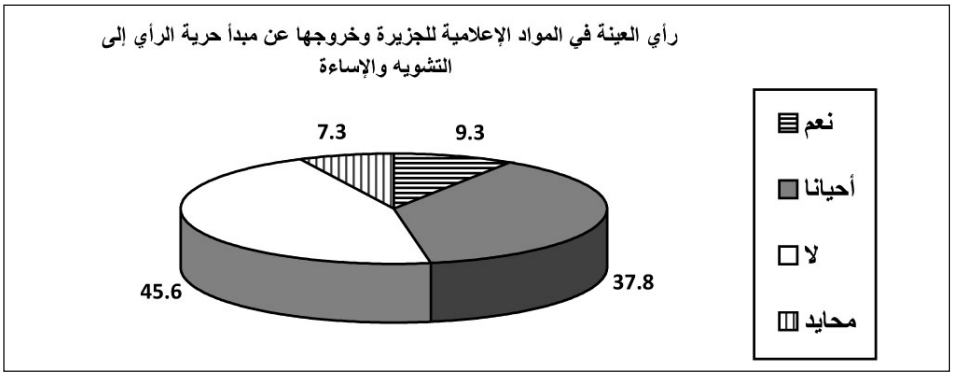

وفي الختام، إن نتائج هذا الاستطلاع حول موضوعية قناة الجزيرة كانت مرتفعة وتراوحت بين العالية جداً والنسبية، وحول مهنية القناة تراوحت بين الممتازة والجيدة جداً.

وكذلك فقد كانت قناة الجزيرة لدى أهم نخبة متخصصة– أساتذة العلوم السياسية والإعلام– هي القناة الأكثر مشاهدة بفارق كبير عن بقية القنوات العربية الإخبارية، وإن نتائج هذا الاستطلاع تشكل إضافة حقيقية لمسيرة قناة الجزيرة منذ تأسيسها حتى اليوم.

النظام السياسي الاردني والحركة الاسلامية، نحو إعادة تنظيم العلاقة*

نظم مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان يوم الأحد ٢٠٠٨/٨/٢٤م حلقة نقاش بعنوان: «النظام السياسي الأردني والحركة الإسلامية، نحو إعادة تنظيم العلاقة» شارك فيها نخبة من السياسيين والخبراء والإعلاميين الأردنيين .

وأشار مدير المركز جواد الحمد في بداية النقاش إلى أهمية الحلقة في بلورة اتجاهات الحكومة والحركة الإسلامية في بناء علاقات مستقبلية تحقق للأردن أهدافه في الوحدة الوطنية وتكامل قطاعاته الاجتماعية والسياسية لحمايته، خصوصا أن المنطقة تشهد تحولات وتحدّيات تؤثر على الأردن ومستقبله ودوره الإقليمي، سواء كان ذلك على صعيد عملية السلام أو تغيرات الوضع السياسي في فلسطين، أو في ظل التسريبات الإعلامية حول مشروع الوطن البديل الذي يستهدف الأردن وكيانه السياسي المستقل، أو على صعيد تزايد الاحتقانات الداخلية في الأردن في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والتحديات التي تواجه العملية الديمقراطية والحريات العامة.

وقال الحمد: إن دراسة التاريخ الأردني تشير إلى أن الحركة الإسلامية كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي في المملكة ، ولذلك فإن التوجه الذي بدا من قبل الحكومة تكتيكيا بفتح الحوار مع الحركة الإسلامية والنظر في تفكيك الملفات العالقة بينهما يستحق في هذه الظروف الحرجة على الأردن عقد مثل هذه الحلقة.

وفيما يتعلق باتجاهات العلاقة وتحدياتها التي تراها الحركة الإسلامية فقد أكد المشاركون أن هذه العلاقة اتسمت تاريخيا بالتعايش، بل والتعاون في بعض المفاصل، لكنها لم تتمكن من التحول إلى علاقة تحالف أو تشارك في إدارة الدولة والقرار السياسي، بل شابَها في بعض الأحيان التوتر وعدم الثقة. ورأى الدكتور نبيل الكوفحي، من الحركة الإسلامية،

* المشاركون: **د. أحمد الخلايلة**/ المستشار السابق لسمو الأمير الحسن، ومدير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية حالياً. **أ. جمال الطاهات**/ كاتب وخبير استراتيجي- مركز الدراسات الاستراتيجية- كلية الدفاع الوطني سابقا. **أ. حمزة منصور**/ رئيس كتلة نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني. **د. خالد عبيدات**/ سفير أردني سابق. **أ. فالح الطويل**/سفير أردني سابق. **م. عبد الهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين الأردنيين. **د. عصام ملكاوي**/ باحث استراتيجي في كلية الدفاع الوطني. **أ. فرج شلهوب**/ مدير تحرير في صحيفة السبيل الأردنية. **د. نبيل الكوفحي**/ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي. **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- مدير الحلقة.

تخوفاته من أن يكون الهدف هو المحافظة على مستوى وحجم للحركة ربما يمنع نموها وتقدمها، خصوصاً أن اللقاءات لم تشهد بعْدُ اختراقات رئيسية في الملفات السياسية، لكن السيد فرج شلهوب، مدير تحرير صحيفة السبيل، أبدى تفهما لطبيعة الانفتاح الحالي، وأنه نافذة يمكن الاستفادة منها لتوسيع العلاقة مستقبلا، وأن على الحركة الإسلامية والحكومة الأردنية الاستفادة من الظروف المتاحة لإعادة النظر في طبيعة العلاقة ومكوناتها، حيث يعتقد بأن البيئة السياسية تسمح بمثل هذا النمو، بينما أكد الشيخ حمزة منصور، رئيس كتلة نواب الحركة الإسلامية، أن الحركة تبدي إيجابية في التعامل مع هذه التوجهات ولا تضع شروطا مسبقة، وأنها تحمل همّ الوطن كله في مباحثاتها مع الحكومة، كما أكد نقيب المهندسين الزراعيين المهندس عبد الهادي الفلاحات أن المؤشرات تعتبر جديدة في تعامل الحكومة، وتستحق الالتقاط، وأنها تتجه لإعادة التوازن للسياسة الأردنية، ودعا إلى تعزيز هذا الاتجاه بإجراءات عملية لبناء الثقة بين الطرفين.

وفي الحديث عن استراتيجية النظام السياسي في الأردن في التعامل مع الحركة الإسلامية أكد جمال الطاهات، الباحث السابق في مركز الدراسات الاستراتيجية بكلية الدفاع الوطني، أنه ليس هناك نظرية أمن وطني أردني متفق عليها لتكون مرجعا في رسم علاقات النظام بالحركة الإسلامية، وقال: إن النظام لديه القدرة على التنبؤ بسلوك الحركة وتحديد اتجاهات التعامل معها، وأكد ضبابية الموقف السياسي للحركة في عدد من المجالات، وأن النظام يعتقد بأن صورتها المثالية هي ما كانت عليه في السبعينيات. وأبدى الدكتور عصام الملكاوي، الباحث في كلية الدفاع الوطني، اعتراضه على توجهات ورقة السيد الطاهات، وأكد أن الأردن لديه نظرية أمنية ويتحاور من موقع المصلحة، وأن الحركة الإسلامية لم تعط الفرصة لتثبت رؤاها الديمقراطية مستشهدا بحصار تجربة حماس في فلسطين، فيما أكد الدكتور خالد عبيدات، الدبلوماسي السابق، أن علاقة النظام بالإخوان المسلمين كانت على الدوام علاقة ود، وأن الحرب الدولية على الإرهاب عكّرت صفو هذه العلاقة في سياسات النظام منذ عام ٢٠٠١م.

أما فيما يتعلق بالتشكيك بقدرة الحركة الإسلامية على الحكم أو المشاركة فيه أو في النظام السياسي أو في الإبقاء على الديمقراطية إذا كانت صاحبة حكم، والتي أبداها السيد

الطاهات والسفير فالح الطويل، فقد أكد آخرون أن الحركة الإسلامية في الأردن وفي معظم بلاد العالم العربي والإسلامي لم تُعط الفرصة لتثبت أنها ديمقراطية أو دكتاتورية، ولذا لا يمكن الطلب منها البرهنة على ذلك دون تعامل معها وإشراكها في القرار السياسي.

وحول المتغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة، أكد الدكتور أحمد الخلايلة، مستشار ولي العهد الأسبق، أن ظروف الدولة الأردنية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام بالحركة الإسلامية، ولكن صفتها حتى الآن تكتيكية، وإن ثمة خلافا كبيرا في وجهات النظر، وأهمها اختلاف الرؤية والاستراتيجيات بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني حول قضايا إقليمية ووطنية، مثل القضية الفلسطينية بكل مسائلها وأطرافها، والتعامل مع أمريكا ومكافحتها لما يسمى «الإرهاب»، واختلاف الرؤية حول الإصلاح الداخلي والمحافظة على مكتسبات الوطن، وأكد الخلايلة أن الدولة بحاجة إلى الحركة الإسلامية لمواجهة مشروع الوطن البديل.

وأكد المشاركون أن المتغيرات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً تجبر صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظاً على استقراره وبقائه أمام التحديات، وأهمها تغير الموقف الأمريكي حول عملية التسوية والشرق الأوسط، وتراجع إسرائيل أمام المقاومة، ونجاح حماس في المحافظة على مكتسبات سياسية وأمنية واجتماعية، وتزايد الاحتقان الشعبي أمام مشاكل سياسية وديمقراطية واقتصادية وغيرها. لا سيما أن النظام السياسي الأردني كغيره من الأنظمة السياسية في كثير من دول العالم لا يعتمد على استراتيجية جامدة في التعامل مع تلك القضايا، بل إنه يستطيع استثمار الظروف والمصالح لبناء علاقات جديدة إذا أراد ذلك، مع التأكيد على أنه من غير المتوقع حصول تغييرات جوهرية، إلا أن الظروف والقراءات توحي بوجود تعديلات على المواقف وتوجهات نحو إيجاد حالة من التوازن والانسجام في الساحة السياسية الأردنية.

وانتهت الحلقة بعرض عدد من السيناريوهات لمستقبل العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني، إذ أكد المشاركون أن المحددات في ذلك تتمحور حول طبيعة الحركة الإسلامية المرنة في الانفتاح والديمومة، وقدرة الطرفين على رسم ملامح العلاقة وتطبيقها، مع الجدية وتبادل الثقة في ذلك، والقدرة على الالتزام بما يتفق عليه، بالإضافة

إلى القدرة على التوصل إلى قواسم مشتركة في الرؤية لقضايا إقليمية ودولية كبرى، وقضايا محلية متعددة، مع الأخذ بالاعتبار مواجهة الضغوط الخارجية من قبل الطرفين.

وطرحت الحلقة ثلاثة سيناريوهات محتملة:

الأول: نجاح الطرفين بالتوصل إلى ملامح ترسم العلاقة بينهما تشكل تحولا نوعيا في البناء السياسي الداخلي للمملكة.

الثاني: الاتجاه نحو تفاهمات جزئية مرحلية على عدد من القضايا وتفكيك الملفات العالقة.

الثالث: فشل الطرفين بالتوصل إلى أي اتفاق كلي أو جزئي بسبب تضارب المصالح أو بسبب تدخل أطراف خارجية. أ.هـ

تداعيات انتهاء ولاية رئيس السلطة الفلسطينية القانونية والسياسية

الولاية الدستورية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
دراسة في أحكام القانون الفلسطيني

وحدة البحوث والاستشارات
قسم الدراسات القانونية*

المقدمة: المشكلة والمأزق

تتعرض السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة لمأزق مهم وحساس يتعلق بالبحث عن مخارج قانونية لمسالة تأجيل انتخابات الرئاسة إلى موعد انتخابات المجلس التشريعي بعد الفشل في الاتفاق الوطني على تقديم موعد إجراء الانتخابات التشريعية إلى موعد الرئاسية المفترض في ٢٠٠٩/١/٨م حسب الدستور وقانون الانتخاب المعمول به.

لكن استمرار الانقسام السياسي والشرعي الفلسطيني ووجود حكومتين: في غزة وفي الضفة، وفي ظل الفشل في التوصل إلى تسويات سياسية مقنعة، وفي ظل التعنت الإسرائيلي الرافض لتطبيق الاتفاقات السابقة، فقد أصبح وضع الرئيس الفلسطيني معقدا؛ فهو لا يستطيع أن يجري انتخابات رئاسية في الضفة والقطاع في ظل سيطرة حركة حماس الكاملة على قطاع غزة، ولا يستطيع أن يمدد لنفسه يوما واحدا حسب الدستور، وإنْ فعل فهو سيدخل معترك الشرعية وعدم الشرعية كحال حكومة سلام فياض في رام الله، الأمر الذي يضعف قدرته التفاوضية مع حماس ومع الجانب الإسرائيلي في آن واحد، وقد يدخل السلطة كلها في فوضى قانونية، لها تداعيات سياسية وميدانية غير محمودة العواقب.

هذه المشكلة التي تتعرض لها السلطة تستحق من الخبراء والباحثين ومراكز البحث العمل على تقديم الرؤية القانونية والسياسية اللازمة لإنقاذ الموقف بأقل الخسائر للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. وتُعَدُّ محاولة قراءة الدستور والقانون الفلسطيني كأساس

* شارك في إعدادها: الباحث عبد الله حراحشة
مراجعة وتحرير: د. أنيس القاسم، د. محمد الرشدان، د. محمد الموسى، أ. يحيى أبو عبود

لهذا المخرج جهدا تأسيسيا يبنى عليه الكثير من البحث وربما الحوارات نحو الوصول إلى رؤية أكثر حكمة وعقلانية وموضوعية، ناهيك عن أن تكون شرعية وقانونية، تحفظ النظام الديمقراطي الفلسطيني، وتحفظ وحدة الوطن، ووحدة الشعب، وتسهل حل الخلاف المندلع بين فتح وحماس، وانقسام الحكومتين، وهي محاولة يقوم بها خبراء قانونيون ودستوريون، وسياسيون من المهتمين بالشأن الفلسطيني والشأن العربي بشكل عام، وقد اعتاد المركز على مثل هذه الإسهامات العربية المميزة طوال عمره المديد.

وسوف يحاول التقرير تحليل المركز القانوني والدستوري لرئيس السلطة كمدخل رئيسي لفهم المشكلة والاتجاه إلى حلها، وسيقوم التقرير بالبحث في الجانب القانوني (الدستوري) لمركز رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والأحكام القانونية المتعلقة به، وهو ما يلزم عرض الوقائع الميدانية، والتي تشكل المادة الموضوعية التي سيتم محاولة تطبيق الأحكام والقواعد القانونية الناظمة لها (القانون الأساسي وقانون الانتخاب والقواعد العامة للقانون) بشكل علمي دقيق وموضوعي سليم تحقيقا للشرعية القانونية والدستورية، لما لموقع الرئاسة من أهمية في ظل النظام القانوني، ثم بيان خطورة محاولات التجاوز على الشرعية الدستورية والقانونية.

أولاً: ملخص الوقائع

إن الشعب الفلسطيني (شعب تحت الاحتلال)، وكيانه الناشئ (السلطة الوطنية) يمر بمرحلة غاية في الحساسية والخطورة والأمل، وتعد هذه المرحلة حلقة في سلسلة حلقات التحرر الوطني، بما فيها من آلام وآمال، إذ وصلت مسارات العمل السياسي والفعل المقاوم إلى واقع أليم من الانقسام في إدارة الكيان الفلسطيني خارجياً وداخلياً، فقد انحصر خيار أحد الأطراف (فتح) في العمل السياسي التفاوضي فقط، وتركز خيار الطرف الثاني (حماس) بالعمل السياسي مدعوماً بالمقاومة المشروعة دولياً وقانونياً.

وحيث كان الطرف الأول (فتح) قد وصل في خياره إلى مستوى متراجع جداً من الإنتاجية في طريق التحرر الوطني لأسباب عديدة، فقد تقدم الطرف الثاني (حماس) وخياره المزاوج بين سياسة المقاومة ووحدة الصف والمعالجة الشاملة للصراع العربي-الإسرائيلي، ونتج عن ذلك تقدم انتخابي تمثيلي لحماس (المجلس التشريعي) بأغلبية مهمة

جداً، إشارة من الشعب الفلسطيني لتبني هذا الخيار، وإسقاط الخيار السابق من حساباته، وأدت هذه النتائج إلى اصطفاف الخيار السابق (الخاسر في الانتخابات) مع أطراف إقليمية ودولية- عربية وإسرائيلية وأوروبية وأمريكية- ضد خيار الشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاطه أمنيا واقتصادياً وسياسياً، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وانكشفت للشعب الفلسطيني الذي استقر يقينه على صحة خياراته في تبني نهج المقاومة ووحدة الصف رغم المعاناة والحصار الذي فرض عليه جراءها.

وبعد استقرار الوضع في غزة لحكومة حماس (حكومة تصريف الأعمال) استمرت حالة التفرد بتمثيل السلطة بيد حركة فتح عبر تضخيم دور الرئيس التنفيذي وتشكيل حكومة أخرى، فأصبح الوضع الفلسطيني منقسما إلى حكومتين: حكومة في الضفة بيد الرئاسة (فتح)، ولا تحظى بشرعية دستورية أو قانونية (ليست حائزة على ثقة البرلمان)، ومفتوحة لها أبواب التنسيق مع الإقليم: عربياً وإسرائيلياً ودولياً. وحكومة مكلفة قانونياً ودستورياً بحكومة (تسيير أعمال) في غزة (حائزة على كامل الشرعية الدستورية)، ومحاصرة إقليمياً من إسرائيل وبعض العرب وبعض الدول الأوروبية وأمريكا، مع ملاحظة علامات التراجع في قوة تماسك هذا الحصار.

وحيث يقترب موعد استحقاق دستوري وقانوني، وهو قرب انتهاء مدة الولاية الدستورية والقانونية لرئاسة السلطة (ذات البعد الفتحاوي)، يحاول أن يتكئ هذا الطرف على خيارات سياسية وتفسيرات قانونية تطيل بأمد عمره في الرئاسة بالتعاون الداخلي والخارجي لتفادي أن يؤول كامل المشهد الرسمي الفلسطيني إلى أحضان الطرف الآخر (حماس).

ثانياً: المبادئ والمرتكزات الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني

إن الأحكام القانونية الخاصة بموقع الرئاسة جاءت منظمة بشكل أساسي في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدستور) وبإحالة منه (مواد الإحالة ٣٤+٣٦) إلى قانون الانتخاب لغايات التنظيم الإجرائي لكافة المسائل المتعلقة بموقع الرئاسة وفقاً للتراتبية التشريعية؛ ذلك أن الدستور يقرر المبادئ والأطر العامة الأساسية، والقانون ينظم الإجرائي والموضوعي منها بغية وضع هذه الأحكام والقواعد الأساسية موضع التطبيق دون تجاوز، ودون إضافة أحكام جديدة عليها.

وفي هذا الصدد لا بد من الاستناد إلى ما يلي:

١. المبدأ الدستوري الوارد في المادة (٥) من القانون الأساسي، حيث نصت على طبيعة نظام الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية (**نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي**)، وفي ذلك استقرار لطبيعة هذا النظام السياسي والقانوني، وأهم مميزاته أن الشعب قد قرر اعتماد الديمقراطية خيارا سياسيا وقانونيا، وبالتالي نفي وإقفال للباب أمام أي دكتاتوريات تمارس السلطة المطلقة، كما يؤكد ذلك الخيار (النيابي) أن الشعب يمارس صلاحياته الأساسية من خلال وكلائه، وهم أعضاء المجلس التشريعي دون غيرهم بوصفهم «ممثلي إرادة الأمة الجماعية»، فلهم الصلاحيات الأساسية والرئيسية، ولغيرهم (أياً كان موقعه) الصلاحيات المحددة دون تجاوز عليها، ويؤكد ذلك إدراك الشعب الفلسطيني لخياراته الدقيقة سياسياً وانعكاساتها القانونية والدستورية، ولخطورة المرحلة التي يمر بها؛ إذ إنه شعب تحت الاحتلال يعاني من الاحتلال الخارجي وبعض الاختراق الداخلي، ومن هنا فقد تنبه لخطورة حصر وتركيز الصلاحيات الأساسية بيد شخص محدد مهما كان موقعه.

٢. المبدأ الدستوري الوارد في المادة (٦) من القانون الأساسي (الدستور) والتي تؤكد على مبدأ سيادة القانون وخضوع الجميع للشرعية القانونية الدستورية، وبطلان ما عدا ذلك، إذ نصت المادة (٦) على (**مبدأ سيادة القانون أساسا للحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات المؤسسات والأشخاص**) ويتضح للكافة أن هذه القاعدة الدستورية شددت بعمق على:

- أساس الحكم
- جميع السلطات... والأشخاص

مع التأكيد والإعمال الفعّال للشرعية القانونية والدستورية، وعدم تجاوزها من أي جهة أو شخص كان، ولأي ظرف كان، وهذا استمرار وتأكيد للوعي السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني بأهمية القانون وممارسة الشرعية وخطورة المرحلة التي يمر بها تحت الاحتلال، وضرورة منع أي تجاوز أو هدر للشرعية الدستورية أو القانونية.

ثالثا: الأحكام الدستورية والتشريعية الخاصة برئيس السلطة الفلسطينية

أ- في القانون الأساسي

١- نصت المادة (٥) على ما يلي: (ويُنتخب رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قِبَل الشعب). ودلالة هذا النص ووظيفته هي الخضوع للشرعية في إطار الحكم الديمقراطي النيابي ومبدأ خضوع الجميع للقانون.

٢- نصت المادة (٣٤) على: (يُنتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية انتخاباً عاماً ومباشراً من الشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني). ودلالة هذا النص ووظيفته الإحالة لقانون الانتخابات للتنظيم الإجرائي فقط دون استحداث أحكام جديدة أو إضافات على ما ورد في الدستور(القانون الأساسي).

٣- نصت المادة (٣٦) على: (مدة رئاسة السلطة الوطنية هي أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية، على ألا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين)، ودلالات هذا الحكم والقاعدة الدستورية متعددة، وهي:

أ. أن المادة المذكورة تتضمن حكما دستورياً حظرياً يتقدم على سواه بتحديد مدة الرئاسة في الدورة الواحدة بأربع سنوات فقط، ولا يجوز لأي قانون أو تعليمات أو مراسيم أو قرارات أن تضيف أية مدة أخرى؛ أو أي شرط أو حكم إضافي آخر.

ب. النص الدستوري المذكور يسمو على أي نص قانوني آخر أقل رتبة منه، وقد حصر حق الرئيس فقط بإشغال منصب الرئاسة لدورتين متتاليتين عبر الانتخاب دون أي حق أو صلاحية أخرى، سواء بالتمديد أو بالسماح بالتنافس على دورة ثالثة، ولذلك لا شرعية دستورية وقانونية لأي ممارسة خلافاً ذلك.

٤- الحكم الدستوري الخاص بشغور منصب الرئاسة، والذي ورد في المادة (٣٧)، وحالاته هي:

أ. الوفاة

ب. الاستقالة

ج. فقد الأهلية القانونية

والذي يترتب عليه- لغايات ملء الفراغ الدستوري والقانوني- قيام رئيس المجلس التشريعي بمهام الرئاسة مؤقتا، وإجراء انتخابات رئاسية حسب الأصول في فترة ستين يوما.

الحكم الدستوري الخاص بحدود صلاحيات الرئيس، والذي ورد مؤكَّداً ومكرَّراً في المواد (٣٨+ ٨٣) من القانون الأساسي، حيث نصت المادة (٣٨) على (يمارس رئيس السلطة الوطنية مهامه التنفيذية على الوجه المبين في هذا القانون) ونصت المادة (٦٣) على (...مجلس الوزراء (الحكومة) هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء)

٥- وبذلك يتأكد للشخص المختص قانونياً، ويتضح للكافة أيضاً أن موقع الرئاسة:

- محدد الحقوق والامتيازات في القانون الأساسي
- مقيد السلطات والمهام والمدة في القانون الأساسي

وذلك فقط بما ورد من نصوص وأحكام في القانون الأساسي (الدستور) دون سواها إعمالاً لنصوص الدستور وإرادة الشعب الفلسطيني في ذلك، وتطبيقاً للقاعدة الدستورية التي تنص على أن الأصل في الصلاحيات الحظر ما عدا ما ورد عليه النص، ذلك أن السلطة مصدرها الشعب، وهذا الأمر سارٍ وواجب النفاذ دون تجاوز في كافة الأحوال العادية أو الطارئة.

ب- في قانون الانتخابات رقم ٢٠٠٥/٩

أشرنا سابقاً إلى أن القانون الأساسي (الدستور) يحدد القواعد والأحكام الأساسية، ويحيل إلى القانون تنظيم الجانب الإجرائي للأعمال وتنفيذاً الدستور مع التأكيد على أن دور القانون تنظيمي، ويحظر أن يرِدَ فيه أحكام وقواعد إضافية على ما ورد في الدستور.

وفي هذا الجانب سنتعرض إلى بعض المواد الأساسية في قانون الانتخاب والمتعلقة بموقع الرئاسة، وهي الأحكام الواردة الآتي ذكرها:

*** المادة رقم (٢) التي تنص على أنه: (مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون، وفيما عدا أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار هذا القانون فقط:**

١- يتم انتخاب الرئيس، وأعضاء المجلس في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري.

٢-مدة ولاية الرئيس أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين)

وبدراسة أحكام هذه المادة نجد ما يلي:

أ- المخالفة الدستورية في القانون، وذلك بالإضافة والزيادة على ما ورد في الدستور (القانون الأساسي) حيث أقحم هذا القانون- المُقَرُّ في عهد الرئيس الحالي (محمود عباس)- حكماً جديداً غريباً على القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدستور)، وهو تزامن انتخابات الرئاسة مع انتخابات المجلس التشريعي، ويترتب على ذلك بطلان هذا النص وإلزامية تطبيق نص الدستور المقدم، والذي يعلو على القانون الخاص بانتخاب الرئيس، إذ لم يرد في القانون الأساسي ما يشير إلى التزامن بين انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي، وهذه المخالفة الدستورية الصارخة تكررت في المواد (٢ + ٧ + ٨٥ + ٨٧). وحتى لو سلمنا بأن شرط التزامن الوارد في قانون الانتخابات هو شرط تنظيمي، فإنه بحالته الراهنة ليس مقبولاً من الناحية القانونية؛ لأن من شأن العمل به إطالة مدة رئاسة الرئيس عباس لأكثر من أربع سنوات خلافا لما جاء في القانون الأساسي، وهي زيادة لا تتفق وأحكام هذا الأخير (القانون الأساسي) الذي لا يسمح ألبتة بتمديد مدة رئاسة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. فأي شرط تنظيمي يرد في التشريع يتعين أن لا يشتمل على مخالفة لأحكام المبادئ والأحكام الدستورية النافذة.

ب- الحكم والنص القانوني الموافق والوارد في (البند ٢/ مادة ٢) والمؤكد لما جاء في القانون الأساسي (الدستور) والذي ينص على أن مدة ولاية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، ومنع ترشحه لأكثر من دورتين متتاليتين، وانتفاء أي نص في هذه البند الخاص بانتخاب الرئيس وترشيحه، وكذلك في غيره لأي حكم يشير إلى الإمكانية أو الحق في التمديد في الدورة الواحدة للرئيس، وهو

ما يناقض البند (١) من نفس المادة في حالة الرئيس الفلسطيني الحالي التي تنتهي فيها ولايته قبل نهاية المجلس التشريعي بعام كامل!

* **الأحكام الواردة في المادة رقم (٧) والخاصة بحالات شغور منصب الرئاسة**،حيث نصت المادة (٩٧) على:

١. يعتبر منصب الرئيس شاغراً في أي من الحالات الآتية:

أ- الوفاة.

ب- الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي وتعتبر سارية المفعول بعد أسبوعين من تاريخ تقديمها إلى رئيس المجلس.

ت- فقدان الأهلية القانونية وذلك بناءً على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

٢. إذا شغر منصب الرئيس في أي من الحالات المذكورة في الفقرة (١) أعلاه يتولى رئيس المجلس مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة أقصاها تسعين يوماً على أن تجري خلال ستين يوما من شغور منصب الرئيس انتخابات حرة ومباشرة لانتخابات رئيس جديد وفقاً لأحكام هذا القانون، وتنتهي ولاية الرئيس المؤقت بعد إعلان النتائج النهائية لانتخاب الرئيس الجديد، وفور أداء الرئيس المنتخب اليمين القانونية وفقاً لأحكام القانون الأساسي.

٣. إذا رغب رئيس المجلس ترشيح نفسه لانتخابات منصب الرئيس توجب عليه عقد جلسة فور شغور منصب الرئيس وتقديم استقالته من رئاسة المجلس لانتخاب رئيس جديد للمجلس يقوم أيضاً بمهام الرئاسة مؤقتا.

٤. مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون:

أ- إذا كانت الفترة المتبقية من فترة رئاسة السلطة الوطنية أكثر من عام، تعتبر فترة الرئاسة للرئيس الجديد هي ما تبقى من مدة الولاية المحددة قانوناً.

ب- إذا كانت الفترة المتبقية من فترة رئاسة السلطة الوطنية أقل من عام، تعتبر فترة الرئاسة للرئيس الجديد هي الفترة المتبقية من الولاية السابقة، ولفترة رئاسية جديدة لمدة لأربع سنوات، على أن تجري انتخابات عامة للمجلس التشريعي في موعدها لتواكب فترة الرئاسة الجديدة، وتكون لنفس الفترة)

وبالدراسة القانونية لما ورد في هذه المادة من أحكام قانونية نشير إلى ما يلي:

أ- حالات الشغور التي بينتها المادة، وهي:

- الوفاة
- الاستقالة
- فقدان الأهلية

ب- من استحقاقات شغور منصب الرئاسة في هذه الحالات، تولي رئيس المجلس التشريعي مهام الرئاسة وإجراء انتخابات رئاسية خلال ستين يوما، وما ورد بشأن رغبة رئيس المجلس التشريعي بترشيح نفسه وما يترتب على ذلك من استقالته واستلام نائبه لمهامه والترشح حسب الأصول.

ت- الاستحقاقات الزمنية لحالات شغور منصب الرئاسة، والتي جاء النص عليها في المادة (٩٧) فقرة (٤)، وهي حالتان:

الأولى: شغور منصب الرئاسة بسبب الوفاة أو الاستقالة أو فقدان الأهلية، وبقاء مدة أكثر من عام من مدة ولاية الرئيس المنتهية ولايته، ويترتب على ذلك اعتبار هذه المدة (الأكثر من عام) دورة مستقلة بحد ذاتها، ومدة ولاية رئاسية معتبرة للرئيس الجديد (الذي خلف الرئيس السابق) بالانتخاب، وبانتهائها (أي المدة المكملة لمدة الرئيس السابق) تجري انتخابات رئاسية جديدة.

الثانية: شغور منصب الرئاسة بسبب الوفاة أو الاستقالة أو فقدان الأهلية، وبقاء مدة أقل من عام من مدة ولاية الرئيس المنتهية ولايته، ويترتب على ذلك اعتبار هذه المدة (الأقل من عام) مضافة إلى مدة الولاية الجديدة للرئيس المنتخب الجديد؛ أي لأربع سنوات إضافة إلى هذه المدة، بحيث تعتبر مجموع المدتين بالنسبة للرئيس الجديد دورة انتخابية واحدة وولاية رئاسية واحدة (المدة المتبقية من ولاية الرئيس السابق، والأقل من عام + المدة الولاية الرئاسية الطبيعية، وهي أربع سنوات = دورة انتخابية رئاسية واحدة)

ونجد أن الاستحقاق الزمني لحالات الشغور للمدد المتبقية من الدورة (الولاية الرئاسية) الانتخابية للرئيس المنتهية ولايته لأي حالة من حالات الشغور، وسواء كانت هذه المدة أقل من عام أو أكثر من عام، يُعَدُّ إقحاماً لأفكار قانونية خارجة على النظام القانوني الفلسطيني والواردة في قانون الانتخاب ٩/٢٠٠٥، والمخالفة للقانون الأساسي (الدستور)، والذي يعلو على القانون، وتتقدم أحكامه عليه، وهي التي تكون دائماً واجبة التطبيق والنفاذ عند تعارضها مع أحكام القوانين أو التشريعات العادية النافذة، وهذه الأفكار المصاغة قانونياً والمعمّمة على النظام القانوني الفلسطيني هي منبعها من فكرة التزامن بين انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي التي لا تستند إلى أي أساس دستوري صحيح أو موضوعي سليم، بل والتي ليست عُرْفا في النظم الديمقراطية، بل إن معظم تلك الأنظمة يجري الانتخابات الرئاسية غير متزامنة مع التشريعية أو البرلمانية، وبالتالي فهي غير دستورية؛ ولا مجال بالنتيجة لترتيب أي أثر قانوني عليها، إذ يخشى أن يأتي يوم لن تكون هناك سلطة دستورية في سدة الحكم مهما قصرت هذه المدة في حال التزامن، وهذه الفكرة المستبعدة دستورياً (التزامن) تكررت في المادة (١١١) من قانون الانتخابات المذكور لعام ٢٠٠٥م.

ولذلك تأخذ ذات الحكم بالاستبعاد وعدم النفاذ، وبالتالي التزام أولوية تطبيق النص الدستوري الخالي من التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية. وهو ما ينطبق على حالة الرئاسة القائمة اليوم، والقاضي بإجراء الانتخابات مع اكتمال مدة الرئاسة لأربع سنوات في ٨ كانون ثاني ٢٠٠٩م.

رابعا: التكييف القانوني لوضع منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية

باستعراض أحكام الدستور الفلسطيني (القانون الأساسي) والذي يحكم كافة العلاقات القانونية للسلطة الوطنية الفلسطينية (الكيان الناشئ) لم نجد أي نص يعطي أي صلاحية أو دور لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي انتفاء القيمة القانونية والإلزامية لقرارات المنظمة بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً، ولذلك فإن

التكييف القانوني لواقع منظمة التحرير إنما هو إطار تنسيقي لبعض الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، فلا صفة قانونية له، ولا صلاحيات له بالنسبة للكيان القانوني الحالي للواقع الفلسطيني الجديد (السلطة الوطنية الفلسطينية)، بصرف النظر عما أرادته قيادة المنظمة عندما وافقت على اتفاقيات أوسلو التي أنشأت السلطة الوطنية، وإن أي قرار يصدر عنها (بكل مؤسساتها) وموجه إلى السلطة الوطنية الفلسطينية تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً لا قيمة قانونية له وفقاً لأحكام الدستور الفلسطيني (القانون الأساسي)، ولا يتمتع بأي صفة إلزامية، ويعتبر تدخلا في شئون السلطة دون سند قانوني.

خامسا: التوجه الرئاسي الجديد بالتمديد وإشكالاته

حيث بادر الرئيسي الحالي (محمود عباس) للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى طرح رغبته بالتمديد لنفسه بعد انتهاء فترة ولايته الدستورية المنتهية في ٨ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩م إلى ٨ كانون ثاني/يناير ٢٠١٠م فإن فريق التقرير يرى:

١- عدم دستورية وانتفاء شرعية مثل هكذا قرار محتمل، وهو يعد افتتاحاً رئاسياً للفوضى التشريعية والدستورية، وهو ما قد يشير إلى حالة من حالات الشغور بفقدان الأهلية؛ سواء خضع قراره بالإكراه، أو نقص الأهلية، بخرق النظام الأساسي خلافا للقسم الدستوري الذي أقسمه بالتزام وحماية الدستور والقانون.

٢- الشبهة الدستورية في تعارض المصالح في اتخاذ قرار من قبل شخص الرئيس لمصلحته الشخصية.

٣- الشبهة الدستورية في الإعداد لاستحقاقات سياسية انتخابية غير قانونية وغير دستورية من قبيل:

- ارتباط لجنة الانتخابات بشخص الرئيس
- الإعداد لانتخابات تشريعية وفقاً لما يخدم مصالح الرئيس
- الإعداد لانتخابات رئاسية حسبما يرى الرئيس
- الدخول في مرحلة الفوضى الدستورية والقانونية واستحقاقاتها الخطيرة جداً

الخلاصة والتوصيات

يجد فريق التقرير أن التصرف السياسي وفقاً لأحكام القانون الأساسي (الدستور) هو الذي يعطي الشرعية السياسية والقانونية لأي قرار رئاسي، وبخلاف ذلك فإننا نكون أمام فوضى وارتباك، وحالة عدم توازن في كافة المجالات، وفي مرحلة من أهم مراحل القضية الفلسطينية، والذي بدوره يؤثر على:

١- الاتجاه بإمكانية تحول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى دولة مكتملة العناصر.

٢- تزايد المخاوف من استمرار التجزئة والانقسام الفلسطيني على كافة الصور، وبالتالي اهتزاز الوضع القانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية بأكمله، وخطورة ذلك البالغة على مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

٣- التأثير البالغ لهذه الحالة على مدى شرعية التفاوض مع دولة الاحتلال، وتزايد إمكانية انتفاع دولة الاحتلال والموقف الدولي من ذلك.

٤- تنامي المخاوف من تقلص الدعم العربي أو الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية بحجة هذه الحالة غير الشرعية وما أنتجته من فوضى.

٥- في حال اتخاذ القرار بالتمديد للرئيس نكون أمام تجاوز الرئيس للشرعية الدستورية المتمثلة في المجلس التشريعي، والذي بدوره له كامل الصلاحيات بالاجتماع واتخاذ القرار المحافظ على الشرعية الدستورية والقانونية.

بذلك يظهر التقرير بوضوح عدم شرعية التمديد للرئيس وفق القانون الأساسي، ويبيّن المخاطر الدستورية والقانونية والسياسية الناجمة عن مثل هذا الإجراء في خرق وانتهاك أحكام القانون والدستور الفلسطيني. ويظهر التقرير أيضا أن إجراءات الرئيس المتعلقة بتطبيق القانون والدستور يجب أن ترتبط بعلاقات وثيقة بينه وبين المجلس التشريعي.

فيما يلاحظ التقرير الإهمال المتعمد- ومع سبق الإصرار- للمجلس التشريعي من قبل الرئيس، علما بأن المجلس يتمتع بنصاب قانوني كامل يمكنه من أخذ دوره التشريعي على أكمل وجه، ولذلك فإن هذا الإهمال هو تدمير لانجازات الشعب الفلسطيني المتعلقة بفصل السلطات من جهة، وفي قبول آلية المجلس تعبيرا عن إرادة الأمة من جهة أخرى.

ولذلك فان التقرير يوصي الرئيس الفلسطيني بالتزام الدستور والقانون، واللجوء إلى إجراء انتخابات رئاسية في موعدها المحدد في ٢٠٠٩/١/٨م، وأن يقوم بدعوة لجنة الانتخابات المركزية لأخذ دورها قبل ثلاثة شهور من انتهاء ولايته حسب الدستور؛ أي في ٢٠٠٨/١٠/٨م، وإن مثل هذا التوجه يعد احتراما منه للشعب الفلسطيني الذي يرأسه، والتزاما من الرئيس بما أقسم عليه أمام المجلس التشريعي وأمام شعبه، ويكرس بالتالي البيئة الديمقراطية الفلسطينية التي افتخر بها على مدى السنوات الأربع الماضية. أ.هـ

علاقات حماس والأردن، الفرص والتحديات

نظم مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان حلقة نقاش بعنوان : «علاقات حماس والأردن، الفرص والتحديات» يوم السبت ٢٠٠٨/٨/٣٠م في مقرّه ودعا إليها نخبة سياسية وحزبية وإعلامية*.

أكد أ. **جواد الحمد** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في بداية الحلقة أهمية القضية الفلسطينية استراتيجياً لدى الأردن؛ إذ شكلت القضية وتداعياتها عاملاً أساسياً في صياغة سياسة المملكة وتحالفاتها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ارتباط الأردن الوثيق بمخرجات القضية سواء تقاطعت تلك المخرجات مع مصالحه أو تعارضت معها.

أما مرحلياً فقد فرضت كثير من المعطيات على صانع القرار الأردني إعادة قراءة الواقع السياسي في المنطقة، سواء بسبب تغيرات في النظام الدولي أو تزايد أهمية وقوة حماس ونفوذها سياسياً وأيدولوجياً واجتماعياً وأمنياً، أو بسبب تراجع الأطراف الأخرى على الساحة الفلسطينية أمامها، الأمر الذي دفع صانع القرار الأردني إلى إعادة قراءة علاقاته الإقليمية ودروه فيها، ولذلك بادر إلى دعوة حركة حماس- وهي اللاعب الرئيس على الساحة الفلسطينية، ووليد الحركة الإسلامية في الأردن- إلى حوار مباشر لإعادة تنظيم العلاقة وترتيبها وبناء علاقات جديدة تقوم على تحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة.

وأكد الحمد على أن ثمة مصالح متبادلة عديدة بينهما، أهمها:

١- حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل أو الخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية.

٢- حماية مصالح الأردن في الضفة الغربية ودوره في القضية الفلسطينية.

٣- حماية واستعادة الحق العربي في القدس وحق العودة الفلسطيني.

٤- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

* المشاركون: **د. أحمد الشناق**/ أمين عام الحزب الوطني الدستوري، **د. صبري سميرة**/محلل سياسي – أستاذ العلوم السياسية، **د. رائد نعيرات**/رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح/ نابلس، **اللواء موسى الحديد**/باحث استراتيجي- لواء ركن – كلية الدفاع الوطني، **أ. فايز الشخاترة**/ ناشط سياسي، **أ. نواف الزرو**/ كاتب وباحث ورئيس القسم العبري في صحيفة الدستور الأردنية، **أ. ناهض حتر**/ كاتب صحفي في جريدة العرب اليوم، **د. عزام التميمي**/ مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي- لندن، **م. عزام الهنيدي**/ نائب في البرلمان الأردني، **د. عصام ملكاوي**/ باحث استراتيجي/ كلية الدفاع الوطني، **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط – مدير الحلقة.

٥- تخفيف- وربما إنهاء- الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على حركة حماس.
٦- تشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة.
٧- دعم الشرعية العربية لحركة حماس، خاصة وهي في الحكم في السلطة.
٨- المساعدة على تفعيل دور الأردن الإقليمي وفي السياسات الدولية تجاه المنطقة.

وحول التحولات الدولية والإقليمية المؤثرة استراتيجياً على الواقع الأردني والفلسطيني، أكد **د. صبري سميرة** تراجع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وعدم قدرتها على الاستمرار في التأثير على صانعي القرار في أنظمة الإقليم. وأشار إلى التراجع الملحوظ لإسرائيل سياسياً وأمنياً وعسكرياً في عدة منعطفات، الأمر الذي دفع دول «الاعتدال العربي» إلى البحث عن ضمانات للاستقرار غير ما يسمى بـــ «الضمانات الأمريكية».

وأشار سُميرة إلى أن صمود حماس في قطاع غزة وقدرتها على مواجهة المؤامرات ومحاولات إسقاطها، وقدرتها على ضبط الأمور في القطاع بمواجهة الحصار وفرض الأمن والاستقرار الاجتماعي، شجعا الأردن على إعادة النظر بتنظيم التغييرات في الساحة الفلسطينية. وقال: على الصعيد المحلي شكل تزايد التوتر بين الحكومة الأردنية والمعارضة بعد الانتخابات البلدية والنيابية عاملاً مهماً لدفع صانع القرار الأردني إلى البحث عن مصالحه وحفظ استقراره، لا سيما أن الأردن دولة محورية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وحركة حماس تشكل عموداً في ذلك.

وعقب **أ. ناهض حتر** بالتأكيد على أن العلاقات مع حماس كانت موضع حوار داخلي أردني موسع قبيل هذا الانفراج.

وفيما يتعلق بتزايد أهمية حماس ونفوذها في فلسطين بين **د. رائد نعيرات** أن حماس حركة وسطية، ليست متطرفة، ولها مكانها وحضورها السياسي على الساحة الفلسطينية وخارجها عند كثير من الشعوب العربية والإسلامية، وهي تسعى إلى التواصل مع العمق العربي والإسلامي، إضافة إلى العمق الأوروبي والروسي، مما يجعل استعدادها لإقامة علاقات مع المحيط القريب حاضراً.

كما أكد على أن حماس استطاعت أن تدير قطاع غزة بنجاح وتحت الحصار، مما جعل وزنها السياسي يزداد على حساب الأطراف الفلسطينية الأخرى، ناهيك عن تزايد

شعبيتها في الضفة الغربية، لا سيما بين النخب السياسية والثقافية، بسبب ممارسات وإجراءات حكومة السلطة ورئاستها وأجهزتها التي تقودها حركة فتح.

وبين نعيرات أن تزايد النفوذ هذا يأتي في ظل عدم قدرة حركة فتح على حلّ مشاكلها الداخلية وتزايد الانقسامات فيما بينها، وظهور حالة الاستقواء الفتحاوي على معظم شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، وخصوصاً كوادر حماس وأنصارها، وتزايد تهديد السِّلْم الاجتماعي، وتزايد حالة الاحتقان الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي العام، والعجز عن تحقيق أي تقدم سياسي أو ميداني سواء على صعيد المفاوضات، أو على صعيد العلاقات الفلسطينية- العربية، الأمر الذي شكّل قراءة تؤكد بأن حماس هي من يستطيع صناعة المستقبل الفلسطيني الداخلي والخارجي دون الإضرار بمصالح الآخرين أو تهديد أمنهم ومستقبلهم، وهو ما لفت انتباه الأردن على ما يبدو لتعديل اتجاه مسار علاقاته بحماس.

وعقّب **أ. فايز الشخاترة** بأن المسيرة الفاشلة نحو التسوية السياسية لحركة فتح كان من عوامل تقدم حركة حماس وتقدم علاقة الأردن معها.

وأكّد **اللواء موسى الحديد** بأن التحول الذي جرى بين حماس والأردن هو تحول تكتيكي، وأن الحكومة الأردنية تساير التأييد الشعبي المتزايد لحركة حماس في المملكة.

وحول علاقات حماس بالأردن من حيث الدور والحاجة المتبادلين فقد أوضح **أ. ناهض حتر** إلى أن الحاجة المتبادلة غير مستجدة ولا انفكاك فيما بينها لأسباب سياسية وجغرافية وديموغرافية وغيرها؛ فالأردن معني من جهة أمنه الوطني بحقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها حق العودة، وباستقرار الداخل الفلسطيني حتى يمنع انهياره وتدفقه باتجاه الأردن، وبتحييد نفسه عن الصراعات الفلسطينية الداخلية. وفي المقابل فإن حماس معنيّة أيضاً بعمق عربي وإسلامي يبدأ من دول الجوار وأولها الأردن، ولذلك فإن المصالح المشتركة بين حماس والأردن تتقاطع كثيراً عند مفاصل الأمن والاستقرار والديموغرافية ومواجهة تداعيات المشروع الصهيوني في المنطقة، والذي يهدف إلى جعل الأردن وطناً بديلاً. وقال الحديد: إن الاتصالات الأخيرة قد نشأت عن ظروف داخلية أردنية أساساً، وإن الأردن يتفق مع حماس في مواقف سياسية تتعلق برفض مشروع الوطن البديل، وإن حماس جهة موثوقة يمكن الاتفاق معها على الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية دون خداع، ويمكن للطرفين التنسيق لإدارة الصراع في جانبه السلمي.

من جهته أكد **د. عصام ملكاوي** أن القضية الفلسطينية ومنها العلاقة مع حماس بحاجة إلى حاضنة وعمق، سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية، وأن الأردن معنيٌّ بأن يكون حاضنة للدفاع عن القضية، وللدفاع عن أمنه واستقراره في الوقت نفسه. خصوصاً في ظل تسريبات عن مفاوضات بين أطراف فلسطينية- إسرائيلية تتحدث عن خيار الوطن البديل للخروج من عنق الزجاجة. وبيّن ملكاوي أن حماس والأردن- سياسياً وأيدولوجياً- يرفضان مشروع الوطن البديل، بل إن حماس أيضاً تسعى جاهدة- دون غيرها من الأطراف الفلسطينية- لمواجهته والقضاء عليه في مهده، مما يجعل تقاطع المصالح الأردنية وحماس يزداد ويدفع باتجاه بناء علاقة استراتيجية بينهما، ورغم نظرة كل منهما إلى إسرائيل كدولة وعلاقات؛ حيث يقيم الأردن مع إسرائيل علاقة سِلْم وصلت إلى التمثيل الدبلوماسي وفتح المكاتب، بينما تعد حماس إسرائيل دولة احتلال، والعلاقة بينهما هي علاقة حرب وعداء، غير أن الاحتمال قائم على المدى المنظور بأن تستطيع حماس الوصول إلى الحكم في فلسطين على مستوى الحكومة والرئاسة على حد سواء، مما يجعل النظام الأردني معنياً بترتيب العلاقة معها مبكراً للمحافظة على مصالحه، وقال ملكاوي: إن ثمة أسساً مهمة للعلاقة تتعلق بتبادل المنافع بين الطرفين، خصوصاً أن ما يربط الأردن بحماس أكثر مما يربطها بفتح أو منظمة التحرير، وعلى الأخص فيما يتعلق برفض الوطن البديل.

وحول مدى التقارب والاختلاف بين حماس والأردن أشار **د. أحمد الشناق** إلى أن عوامل التقارب أكبر بكثير من عوامل الاختلاف؛ إذ إن رؤية حماس الاستراتيجية تشكل حماية للأردن، وإن امتدادات حماس الدولية عبر جماعة الأخوان المسلمين العالمية هي عمق استراتيجي لها ولكل الشعوب الإسلامية، بالإضافة إلى أن يد حركة حماس تعتبر يداً بيضاء مع الأردن دولة وشعباً؛ إذ لم يحدث في تاريخ الحركة أن تصارعت مع الأردن أو مع غيره من الدول. مما يدفع باتجاه التقارب وبناء علاقة تقوم على المصالح المشتركة، واعتبر الشناق الإبقاء على حالة القطيعة التي استمرت منذ ١٩٩٩م حتى قبل حوالي شهرين أمراً مضراً بالأمن والمصالح الأردنية ومصلحة القضية الفلسطينية.

وفي نهاية الحلقة أكد **أ. جواد الحمد** أن ثمة محددات في العلاقة بين الطرفين، وفي

رسم سيناريوهات هذه العلاقة، وتلعب دوراً مهماً في تحديد نجاح المباحثات بينهما لإعادة رسم العلاقة تكتيكياً أو استراتيجياً، ومن أهم هذه المحددات: دوافع الانفتاح وأسباب الحماسة لدى الطرفين، وجدية الحوار بينهما في التقدم نحو علاقات مستقرة، وقدرة حماس على المحافظة على الاستقرار الداخلي الفلسطيني والسيطرة على الضفة، وقدرتها على إحداث اختراقات في علاقاتها الدولية والعربية لصالح برنامجها، بالإضافة إلى التقدير السياسي لدى الطرفين– حماس والأردن– حول طبيعة المرحلة ودور كل منهما وأهميته في تحقيق مصالحه، وليس على حساب الطرف الآخر، وقدرة الأردن على بلورة علاقة جادة ومستقرة مع حماس بوصف الأردن المحضن الأول والعمق الأقرب لفلسطين وقضيتها.

وحول السيناريوهات الممكنة فقد أشار **الحمد** إلى أن الحلقة اتجهت نحو خمسة، هي:

الأول: ترسيم علاقة استراتيجية.

الثاني: التوصل إلى تفاهمات وأسس مشتركة مرحلية.

الثالث: علاقة تمنع تفاقم الخلافات.

الرابع: التواصل فقط من حيث الدعوة إلى حوار وأهمية اللقاءات.

الخامس: إبقاء العلاقة في مستواها السابق، أي الفشل في التقدم نحو تحقيق مصالح ومكاسب لأي منهما.

وقال: إن السيناريو المتوقع يعتمد على حركة المحددات واتجاهاتها، إلاّ أن المراقبين يرون أن الأردن اليوم أمام اختيار صعب يتعلق بمصيره ومستقبله وأمنه الوطني، وأن حماس تسيطر على مفاصل أساسية في ذلك، وهي قادرة على إعاقة أي مشروع ضد الأردن، أو ضد حقوق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يرجح الوصول إلى السيناريو الأول أو الثاني (ترسيم علاقة استراتيجية أو تفاهمات مرحلية على أسس مشتركة)، وأكد أن الأشهر القادمة ستكشف طبيعة التوجه وملامحه الأساسية.

Hamas and Jordan Relations: Opportunities and Challenges

The symposium emphasized the strategic importance of the Palestinian Issue for Jordan, since this issue and its consequences have formed a major factor in the drafting the kingdom's policy and its internal and external alliances. In addition to the close Jordanian link to the issue outcomes, whether or not those outcomes opposed Jordan's interests or supported them.

Current progress has madeJordanian decision-makers reassess the political reality in the region. The reassessment is the result of the changes in the International System or because of the increase in Hamas' importance and strength and its political, ideological, social, and security power, or because of the reiteration of the other parties in the Palestinian scene before Hamas. These factors obliged the Jordanian decision-makers to reevaluate regional relations and its role in them. That is why Jordan called Hamas – which is the main party in the Palestinian scene, and which emerged from the Islamic Movement in Jordan – to a direct dialogue for the purpose of rearranging trelations between the two parties and to build new relations that are based on achieving co-strategic interests.

The symposium has come out with five possible scenarios:

First: forming a strategic relationship

Second: to reach understandings and co-basis

Third: to build a relation that prevents misunderstandings

Fourth: to agree only on the importance of such meetings and dialogues

Fifth: to fail in achieving any progress in reaching interests and benefits to any of them, this means keeping the relation on its previous situation

the Islamic Movement, but it was so far described as tactical. They emphasized that there is considerable disagreement in views. They also emphasized that the recent changes internationally, and in the region, forced the Jordanian decision-makers to re-evaluate the reality and draft it in order to preserve stability and ensure Jordan's survival in the face of challenges. The symposium developed three possible scenarios.

First: the success of the two parties to make a relationship that creates a qualitative shift in the internal political reconstruction of the Kingdom.

Second: the trend towards partial understandings on a number of issues and the dismantling of outstanding conflicts.

Third: the two sides fail to reach any agreement in whole or in part because of a conflict of interest, or because of interference from outside parties.

PNA constitutional presidency when over

At present, the Palestinian Authority faces a sensitive crisis. It seeks to find a legal way to postpone the presidential election due to be held at the same date as the parliamentary election on 8th January, 2009. This is especially pressing following its failure to sign a national agreement to bring forward the parliamentary election to be held with the presidential election, according to constitutional election law.

The Palestinian president>s position has worsened. The return of political and legislative division, the existence of two governments in Gaza and the West Bank, and the failure to reach to a convincing political settlement, and Israeli obduracy which refused to implement the previous agreements. Consequently, the Palestinian president could not hold a presidential election in the West Bank and the Gaza Strip, which is now under Hamas> control.

The Palestinian president does not have the legal right to extend his term by even one day. If he does that he will face legal confusion; as did Salam Fayyad>s government in Ramallah. It would weaken his negotiating position with Hamas and Israel. The legal chaos may lead to serious consequences.

Experts, researchers and study centers need to make a significant effort to address this problem. They could play a key role in finding a solution for this crisis without more damage to the Palestinian cause and its people. Consequently, reinterpreting the constitution and Palestinian law is the first step to establish creative dialogue. This could protect democracy and unity in Palestine, and heal the disputes and political division between Fatah and Hamas.

Academics Evaluate the Professionalism of Al Jazera News Channel

Over the last ten years Al Jazeera has won a reputation in the Arab world as a distinguished broadcaster. Evaluation of its professionalism was made by an Arab elite which specialized in the fields of media and political science. The Al Marefa Center for Public Opinion Surveys made a study about «views of professors of political science and the media in the Arab World regarding the professionalism of Al Jazeera News Channel». The survey was conducted over eleven months in 19 Arab countries with specialists and experts in this field. The participants were 46 researchers, supervisors, and assistants; 26 of them were professors.

This project is the first of its kind in the Arab World; it is a significant project in the field of opinion surveys conducted by an Arab center with the participation of numerous professors.

The results showed that the Al Jazeera Channel has a high level of professionalism in its objectivity and the level of its employee's proficiency. The survey displayed a very favorable evaluation by Political and Media professors. In conclusion, the findings about the channel's objectivity were ranged between a very high level and a relatively high level. Professionalism scored between excellent and very good.

The re-regulation of the relationship between the Jordanian political system and the Islamic movement

This symposium comes in the wake of changes and challenges in the region that affect Jordan's future and its regional role, either on the level of the peace process or changes in the political scene in Palestine, or the information leaks about the Substitute Homeland project which targets Jordan as an independent political entity. The symposium's importance emerges in drafting the government's and the Islamic Movement's plan to build up future relations that achieve Jordan>s goals of national unity and secure social and political sectors to protect it.

With respect to trends in the relationship challenges, as perceived by the Islamic Movement, the participants emphasized that this relationship was historically characterized by coexistence, but it was unable to shift to an alliance or engage in the state's administration and political decisions, and was sometimes marred by tension and mistrust.

With regard to the variables affecting the restructuring of the relationship, the participants emphasized that conditions in Jordan and regional and international developments led to the kind of instantaneous transformation in the relationship with

The Palestinian National Dialogue: its specifications and conditions

After 1994 the Palestinian National Dialogue dealt with different issues. These included ending resistance and the Intifada, recognizing the Oslo Accords, agreeing on the settlement option, and recognizing Israel. In the years 2002 to 2004 the national dialogue entered a new stage, because it tried to unify the leading resistance factions and the Palestinian people, and attempted to calm Israel. In March 2006 the dialogue began a new stage which called for the rebuilding of the Palestinian homeland, and agreement on temporary and conditional peace with the occupier.

After Hamas won control of the government in March 2006, conflict and fighting raged in Palestinian. As a result of this, the hope for national failed, as did the Mecca Agreement of February, 2007. When Hamas took over Gaza in June 2007 this aggravated the division.

In a televised speech in June 2008, the Palestinian president, called for a Palestinian dialogue without stipulating any previous conditions. This followed the failure of the Fatah movement to uphold the Sana>a Declaration on the 23rd March, 2008.

In November 2008, the Cairo Talks called for a Palestinian dialogue which raised many questions. Despite all efforts it did not have the elements necessary to succeed, especially after a year of the security situation in Gaza.

The Palestinian factions have not taken a clear position on the bilateral dialogue with the head of Egyptian Intelligence Omar Suleiman. Also, there are still complicated issues like the current crisis and the difficulty of any agreement among competing factions.

Sources of information indicate that in the absence of successful dialogue, Egypt will meet with the individual parties. Then it will present its proposals to the Arab League for them to be imposed on the Palestinian parties: then a mechanism for implementation must be worked out. This is the opinion of the Palestinian president Mahmoud Abbas who was disappointed by the Yemeni initiative. Some hoped that Egypt might achieve a conciliatory agreement, calling Hamas, Fatah, and other factions to sign it on the first of November 2008. Any party refusing to agree would be pressured by the Arab League.

If there is the will to make the dialogue a success, the main challenge will be to achieve national unity against the occupier. Arab countries must not favor any Palestinian party. They must support the Palestinian national interest. There must be agreement on the mechanism for implementation of its terms on the ground.

on the Palestinian Cause and the Arab–Israeli Conflict. While Japan did not want to play a role in the Arab region during the period of the Cold War, many factors and new events emerged and changed Japan's traditional attitude towards the region and increased Japan's political and diplomatic involvement. The most important factor, on the interactive level, is the energy issue. The fading fears of the effects of the political developments in the region cases on Japan's economic and oil interests resulting from the peace process between the Arabs and Israel. On the Japanese national level, the major changes were the end of one party control and the easing of restrictions on Japanese army movements and the trend toward constitutional amendment. On the internationallevel, the end of the Cold War, the disappearance of the bipolar dynamic, competition with China to lead the region, and finally allyiance with the United States. As a major conclusion it could be observed that the oil factor, growing business interests, and the American factor have been and remain the most important factors that influence Japanese behavior in the Middle East. They are also the most effective ones regarding its position on the Palestinian Cause. However, American influence is considered to be the most influential factor which limits the Japanese political role in the Middle East and reduces its ability to take a firm positions with Israel regarding the Palestinian Cause.

Reports And Articles

The Price Surge in Jordan: The Economic and Social Consequences

The price of goods and services in Jordan has recently increased and has had significant economic and social effect. The inflation rate has increased without a corresponding increase in wages.

This report explores the main consequences of the economic and social results of the price surge in Jordan. It addresses two economic approaches; the government>s and the opposition>s.

The first supports the economic amendment program. It attributes the rise in prices to the fuel price hike. The government tried to curb the surge but failed because of the power of market forces.

The opposition claimed that the price surge was caused by the government>s economic policies. Notably, the economic amendment policies implemented since 1989. These policies modified the free market by allowing price subsidies in line with international banking policy. This issue is intensified by the fuel price hike.

These obstacles require both sides to search for ways and mechanisms to overcome them, including working to preserve the gains already achieved in the framework of this partnership over the past years, and at the same time to work to avoid what appeared to activate the negative aspects of this partnership

During his electoral campaign and before winning the presidential elections, President Sarkozy presented a new vision for cooperation between countries on both sides of the Mediterranean. This initiative is based on the idea of creating a union that embraces all Mediterranean countries. The European leaders adopted the "Barcelona Process: Union for the Mediterranean", project submitted by France in the summit held in Brussels March, 2008.

So, this paper aims also to provide an evaluation of Sarkozy's project, and what this project means for the Euro-Mediterranean Partnership.

The International Legitimacy of the Palestinian Cause: Theory and Practice

Discussion of international legitimacy has caused a lot of confusion after its meaning became devalued in Security Council resolutions even for some of the specialists. The term 'international legitimacy resolutions' has become common in Arabic literature and writings of as well as in the resolutions of international Arab organizations and bodies. With regard to the Palestinian Cause, the issue has become more complicated and more uncertain especially after the dispute between Al Fatah and Hamas about international legitimacy and its conditions. After Abu Mazen insisted on Hamas' commitment to it, the dialogue could begin. Also Israel imposed the same condition in order to lift the siege of Gaza.

The change in the concept and content of international legitimacy after the Oslo Agreement has complicated the issue. Finally, the construction of theoretical elements of international legitimacy with regard to the Palestinian Cause and all that is related to Israel and the Arab cases differs from the implementation of this legitimacy.

This study aims to clarify these points about the theory of international legitimacy in the Palestinian Cause, and how it differs in practice.

Japanese Policy for the Middle East and the Arab – Israeli Conflict

This paper aims to analyze the most important internal and external factors which activated Japan's role in the Middle East during the period of the Cold War, and then explores its effect on Japan's foreign policy for the region, and especially its position

Editorial

The Financial Crisis: A Shift in the International Financial System

The International Financial Crisis is widely considered to be a transition point for the model and concept of civilization. The American model is yoked to US economic power. This model has dominated a uni-polar international system for two decades. It underpins the globalization of culture, economy, politics and security and its international model. It was supported by hundreds of billions of dollars spent on technological supremacy.

The collapse of US financial markets in September 2008 challenged this model. Many economists suggest the possibility of a continuous, deepening and widening crisis lasting at least two years. Politicians, economists and businessmen believe that a new financial and economic system will emerge to reinterpret old free-market policies. Some new approaches are suggested.

Research & Studies

Twelve Years of the Euro – Mediterranean Partnership

This paper aims to evaluate the Euro-Mediterranean Partnership, embodied in the Barcelona Process in 1995.

This partnership has many dimensions, including the economic, political, security, social, cultural and even parliamentary concerns. There have been some achievements already.

But on the other hand, many weaknesses remain. The objectives expressed in the the Barcelona Declaration and subsequent agreements and declarations, are not achieved. There are still obstacles at the level of economic relations, especially regarding the development of the economies of Mediterranean countries and the establishment of a free trade zone uniting the two sides. The focus of the European side is on security and political issues, especially regarding illegal migration from the Mediterranean countries. Also there were still differences between the two sides on visions of some of the cultural and social concepts, such as the concept of human rights, There are several other structural obstacles.

Contents

Page	Editorial
7	**The International financial crisis and the international system changes** Editor in Chief
11	*Research & Studies* **Twelve Years of the Euro –Mediterranean Partnership** Ashraf Abdulaziz
45	**The International Legitimacy of the Palestinian Cause: Theory and Practice** Abdullah Al Ashaal
71	**Japanese Policy for the Middle East and the Arab – Israeli Conflict** Mohammad Abu Gazleh
111	*Reports And Articles* **The Price Surge in Jordan: the Economic and Social Consequences** Ahmad Siyam Yaqoub Al Kiswani
131	**The Palestinian Dialogue: its specifications and conditions** Ra'ed Nayrat
139	**Academics Evaluate the Professionalism of Al Jazera News Channel** Almaarefah Polls Center
147	**The re-regulation of the relationship between the Jordanian political system and the Islamic movement** MESC- Jordan
151	**PNA constitutional presidency when over** MESC- Jordan
165	**Hamas and Jordan Relations: Opportunities and Challenges** MESC- Jordan

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition
Amman – Autumn -2008

Copy Rights Reserved to
MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal
P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute
for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Ahmad Al-Bursan		Abdul Fattah Al-Rashdan
Ali Mahafza		Ahmad S. Noufal
Fahmi Jadaan		Ebrahim Abu Arqoub
Mohammad Al-Mosa		Mohammad Abu Hammour

Volume12 Issue . 45 Autumn-2008

This Journal (MESJ)

The Middle Eastern Studies Journal (MESJ) is the first Jordanian academically reviewed journal that is widely distributed throughout Jordan. The journal, which takes a special interest in changes taking place in the region, is multidisciplinary in nature and includes international relations, political, historical, sociological, strategic, and economic studies focusing on the Middle East - defined as the Arab world, Iran, and Turkey. The journal also covers conferences, discusses current issues and publishes book reviews relating to the region. The review committee includes professors from different parts of the Arab world.

The Middle East Studies Centre (MESC) and The Jordanian Institute for Research & Information (JRI) jointly publish MESJ. It has had an independent legal standing since March 7, 2000. It is published four times a year: (January-April-July-October).

MESJ is the modified model of the "Middle Eastern Issues" journal that was published individually by the MESC from March, 1996 through December, 1999.

The MESJ is managed by an editor-in-chief along with an editing committee. The consultation committee consists of different Jordanian and Arab ex-officials, experts and academics.

The Price:

3.000 JD's in Jordan

$5.00 in other Countries

TO Subscribe:

Contact us or by the website on the Internet

www.mesj.com